سلسلة "في سبيل الأمازيغية"❹

محمد بودهان

«الظهير البربري»:
حقيقة أم أسطورة؟

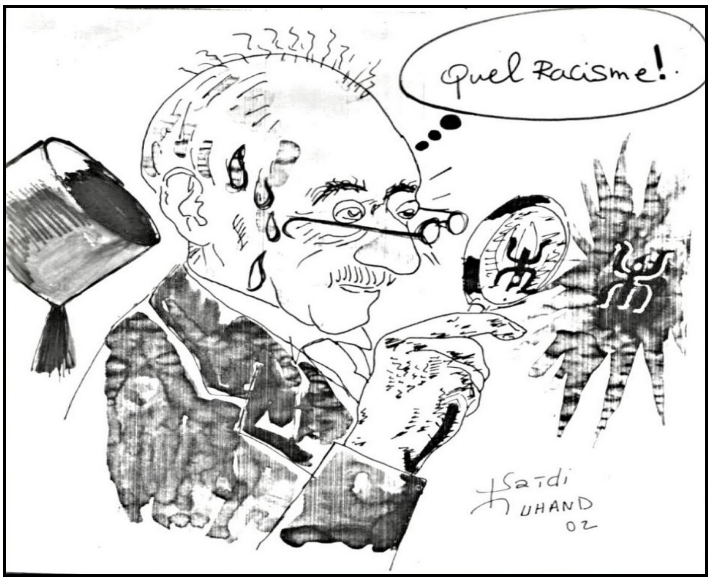

منشورات تاهيزا ـ 4 ـ

الكتاب: **"الظهير البربري": حقيقة أم أسطورة؟**

المؤلف: **محمد بودهان**

رسم الغلاف: **الفنان محند سعيدي**

التصفيف والإخراج الفني: **المؤلف**

منشورات: **"تاويزا" ـ 4 ـ**

ISSN: 2028-3938

ISBN: 978-9954-30-771-7

رقم الإيداع القانوني: **2012 MO 0562**

الطبعة الأولى: 2012

طبعة إلكترونية

*****

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

ⴰⵙⵡⴰⵔⴷⵉ

ⵉ ⴱⴰⴱⴰⵙ ⵏ ⵡⴰⴽⵙⵉⵍ, ⵉ ⵢⵉⵙⵉⵏ ⵣⵉⵄ ⴰⵄⵏⵢⴰⵍ ⵏ ⵜⵏⵜⵜⵉⵜ ⵏ ⵓⵡⴰⵏⴽ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ, ⴷⴳ ⵓⴽⵓⴷ ⵎⴰⵏⵉ ⴰⵟⵟⴰⵙ ⴱⴷⴷⵏ ⴷⵉ ⵜⵏⴳⵎⵉⵢⵉⵏ ⵉⵜⵇⵏⵓⵏ ⵖⵓⵔ ⵜⴰⴷⵍⵙⴰ ⴷ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵜ ⵡⴰⴼⴰ.

«لا شيء أكثر ثورية من الحقيقة»

(لينين)

تقديم

عندما نفحص ونحلل الأفكار الشائعة حول الأمازيغية والأمازيغيين، والرائجة كبديهيات لا تناقش، سنخلص إلى أن قضية الأمازيغية بالمغرب هي قضية الحقيقة، بمفهومها الإبستمولوجي الذي يعني مطابقة الفكر للواقع. ذلك أن المضامين "المعرفية" المتداولة حول الأمازيغية والأمازيغيين، والتي تُدرّس في المؤسسات التعليمية، وتُنشر في الكتب، وتُناقش في الندوات والمناظرات، ويُستشهد بها في الدراسات والبحوث "الأكاديمية"، تشكل كلها أفكارا غير مطابقة للواقع، مما يجعلها لا تعبّر عن الحقيقة بمفهومها الإبستمولوجي، كما قلت، لانتفاء أي علاقة لها بهذه الأخيرة. وإنما هي تعبّر عن مضامين أسطورية وإيديولوجية، باعتبار الأسطوري والإيديولوجي فكرا غير مطابق للواقع، كنقيض للحقيقة التي هي الفكر المطابق للواقع، كما كتبت.

الفرق الوحيد بين الفكر الأسطوري والإيديولوجي العاديّ، والفكر الأسطوري والإيديولوجي المرتبط بالأمازيغية، هو أن أصحاب الفكر الأول لا يعون، في الغالب، أن هذا الفكر هو مجرد أساطير وإيديولوجيات غير مطابقة للواقع، في حين أن أصحاب الصنف الثاني من الفكر، أي المتصل بالأمازيغية، كانوا واعين

ومدركين أن هذا الأخير ذو مضامين أسطورية وإيديولوجية مخالفة للحقيقة والواقع. والدليل على هذا الوعي والإدراك أنهم، كما سيبيّن هذا الكتاب، تعمدوا هم أنفسهم خلق هذه المضامين وعملوا على نشرها وترويجها لتتحول، بفعل هذا النشر والترويج، إلى فكر أسطوري وإيديولوجي حقيقي، أي فكر لا يعي "المؤمنون" به أنه غير مطابق للحقيقة والواقع.

وإذا كانت هذه المضامين، الأسطورية والإيديولوجية، والتي لا تمت بأية صلة إلى الحقيقة كما قلت، تنصبّ على موضوعات متفرقة تخص الأمازيغية والأمازيغيين، مثل اللغة، التاريخ، الهوية، الثقافة، الشعب الأمازيغي، المرأة الأمازيغية، الفن الأمازيغي... إلا أنها تغرف من مصدر "معرفي" واحد هو "الظهير البربري". وليس من الضروري أن تشير تلك المضامين صراحة إلى هذا "الظهير" كمرجع لها، بل المهم أنه حاضر كأفكار وقناعات ومسلمات وأحكام مسبقة وآراء جاهزة، "صانعة" لتلك المضامين "المعرفية" التي تتناول الأمازيغية والأمازيغيين كموضوع لها.

هكذا أصبح "الظهير البربري" يشكّل، عمليا، الإطار المرجعي للتفكير في الأمازيغية وفهمها ومناقشتها. وإذا ثبت أن هذا "المرجع" هو مجرد أسطورة تقوم على البهتان والكذب والأباطيل، فالنتيجة أن كل ما يقال عن الإنسان الأمازيغي وعن الأمازيغية،

كلغة وهوية وتاريخ وثقافة وفن، هو بهتان وكذب وباطل، لأن ما بني على البهتان والكذب والباطل فهو بالضرورة كذب وبهتان وباطل.

هذا ما يحاول هذا الكتاب، وخصوصا في جزئه الأول، إثباته وتبيانه، إثبات وتبيان أن "الظهير البربري" لم يوجد إطلاقا في التاريخ، وإنما هو أسطورة اختلقتها "الحركة الوطنية" اختلاقا وصنعتها صنعا.

الكتاب هو الرابع من سلسلة "في سبيل الأمازيغية" (الكتابان الثاني والثالث صدرا بالفرنسية للأستاذ حسن بنعقية)، يأتي بعد الكتاب الأول للمؤلف الذي يحمل عنوان: «في الهوية الأمازيغية للمغرب». ويتكون هذا الكتاب الجديد من قسمين:

ـ «"الظهير البربري": حقيقة أم أسطورة؟»، المختار كعنوان للكتاب، وهو موضوع جديد ينشر للمرة الأولى.

ـ «حول "الظهير البربري" و"السياسة البربرية"»، ويضم مقالات ذات صلة بـ"الظهير البربري" سبق أن نشرت بشهرية "تاويزا" في فترات وسياقات ومناسبات مختلفة. يعاد نشرها ضمن هذا الكتاب بعد مراجعتها وتنقيحها وتحيينها عند الاقتضاء، مع تذييل كل موضوع بالإشارة إلى التاريخ الذي صدر فيه بشهرية "تاويزا" للمرة الأولى حتى يمكن للقارئ، إذا رغب في

ذلك، المقارنة بين النص المنشور بالكتاب والنص الأصلي كما صدر بـ"تاويزا"، على غرار ما فعلنا مع موضوعات الكتاب السابق حسب ما شرحناه في التقديم الذي وضعناه لذلك الكتاب الأول.

سلوان في 17 أكتوبر 2011.

محمد بودهان

القسم الأول:

«الظهير البربري»: حقيقة أم أسطورة؟

مقدمة: «الظهير البربري» أو «محرقة» الأمازيغية.

رغم أن الأمازيغيين كانوا دائما، ومنذ ثلاثة آلاف سنة، عرضة للغزو والاحتلال والاستعمار، إلا أنه يمكن القول إن كل ما أصابهم جراء هذا الغزو والاحتلال والاستعمار لم يبلغ، في آثاره السلبية، حتى واحد على مليون ـ نعم أقول واحد على مليون ـ من الضرر البالغ والمدمِّر الذي ألحقه بهم "الظهير البربري". إنه يشكّل، بالنظر إلى "الإبادة" الرمزية التي مارسها بفعالية كبيرة على الأمازيغية، "محرقة" (Holocauste) حقيقية لها وللذين ينتمون إليها. لقد كاد هذا "الظهير" أن يكون قضاء نهائيا ومبرما على الأمازيغية والأمازيغيين كوجود هوياتي ولغوي وثقافي وحضاري وتاريخي. فبعد انتشار أكذوبة "الظهير البربري" ابتداء من يونيو 1930، سيصبح لفظ "الأمازيغيين" و"الأمازيغية" مرتبطا في الأذهان بالخيانة والغدر، يحيل، في نوعٍ خاص من التداعي الحر للمعاني الذي ترسّخ لدى الجميع، على الاستعمار والتفرقة والعنصرية والتآمر على الإسلام والوطن. ولهذا أصبحت محاربة الأمازيغية عملا وطنيا وشريفا، لأن ذلك يعني محاربة التفرقة والانفصال والخيانة والغدر، وكل شرور الاستعمار.

وهكذا تحول هذا الظهير/ الغول إلى إطار مرجعي، فكري وسياسي وإيديولوجي، من خلاله يُنظر إلى الأمازيغية ويُفكّر فيها ويُتعامل معها، لا يعتمده الأميون والبسطاء أو المتعلمون العاديون فحسب، بل هو مرجع معتمد كذلك عند كبار المثقفين أمثال المرحوم محمد عابد الجابري، وكمال عبد اللطيف، وبنسالم حميش، وإدريس جنداري، وعبد السلام ياسين، والأمير مولاي هشام... وكثيرين غيرهم. فهؤلاء المفكرون، عندما يتناولون قضايا سياسية وفكرية وتاريخية، يحللونها بكثير من المنطق والموضوعية والمنهجية العلمية. لكن بمجرد ما يكون موضوع المناقشة هو الأمازيغية، يغيب لديهم ذلك المنطق وتلك الموضوعية وتلك المنهجية العلمية، ليحلّ مكان كل ذلك "الظهيرُ البربري" الذي يصبح هو المنطق الوحيد الذي تحاكم به الأمازيغية. كما أن عددا من أئمة المساجد، الذين لا يكلّون من التذكير في خطبهم بحكمة الله تعالى من خلقه الألسن مختلفة ومتعددة، تختفي لديهم فجأة هذه الحكمة الإلهية عندما يتعلق الأمر بالأمازيغية التي يجهرون من أعلى منابر الجمعة، وأمام آلاف المصلين، أنها (الأمازيغية) دعوى ضالة وجاهلية وصهيونية يجب على كل مسلم محاربتها والتصدي لها. هذا دون الكلام عن الأحزاب السياسية التي تفتخر بكون نموذجها الحزبي والنضالي هو "الحركة الوطنية"، أي صانعة وصنيعة "الظهير البربري"، كما سنرى في هذا الكتاب.

وإذا كان الاستعمار لم يعد اليوم تلك الفزّاعة التي تُقرن بها الأمازيغية تنفيرا منها وتأليبا ضدها وتحريضا عليها، فقد حلت محله "الصهيونية" التي أصبحت تلصق بالأمازيغية إمعانا في شيطنتها وإبرازها كشر خطير تجب مواجهته ومقاومته. هذه "الصهينة" للأمازيغية بلغت عند بعض الصحفيين و"الكتبة" حالةً مرضية متقدمة من الهذيان والهلوسة لكثرة حديثهم، بكل جزم وثقة، عن "الاختراق الإسرائيلي للحركة الأمازيغية" (يومية "التجديد" بتاريخ 17 ـ 09 ـ 2010)، "إسرائيل والرهان على البوابة الأمازيغية" (نفس اليومية بتاريخ 24 ـ 09 ـ 2010)، "هل ستنتهي الحركة الأمازيغية في أحضان الصهيونية؟" ("هسبريس" بتاريخ 18 ـ 02 ـ 2010)، "توظيف النزعة الأمازيغية لخدمة الأجندة الفرانكوفونية ـ الصهيونية في المغرب العربي" (يومية "المساء" ليومي 17 و 19 شتمبر 2011)...

يمكن القول إذن، لشدة الارتباط الذي بات مستحكما بين الأمازيغية و"الظهير البربري"، إنهما أصبحا يشكلان "مترادفين" لا يمكن ذكر أحدهما دون استحضار الآخر. الشيء الذي قد يجعل أحدهما (الأمازيغية و"الظهير البربري") يعرّف الآخر: فعن السؤال: ما هي الأمازيغية؟ يكون الجواب: ما جاء به "الظهير

البربري". وعن السؤال: ما هو "الظهير البربري"؟ يكون الجواب: الظهير الذي جاء بالأمازيغية.

أصبحت الأمازيغية إذن، حسب الصورة التي رسمها لها وعنها "الظهير البربري"، خطيئة أصلية Péché originel ـ بمعناها الديني المسيحي ـ جديدة لا يمكن التكفير عنها إلا بإنكار المغاربة لأمازيغيتهم واعتناقهم للعروبة كسبيل وحيد للخلاص Salut، بمفهومه الديني المسيحي كذلك، من وزر تلك الخطيئة. لذلك قررت الدولة سياسة تعريب الأمازيغيين تكفيرا لهم عن إثم الأمازيغية وغسلا لذنب انتمائهم الأمازيغي.

هذا الربط بين الأمازيغية و"الخطيئة" حوّل الأمازيغيين إلى رهائن في يد "الظهير البربري"، لا يمكن تحريرهم منه إلا بدفع الفدية المطلوبة، المتمثلة في تنازلهم عن أمازيغيتهم والقطع معها، وتبنيهم للعروبة عرْقا وهوية ولغة وتاريخا وثقافة. إنه ابتزاز يمارس على المطالب الأمازيغية بشكل خبيث وماكر: إما التخلي عن هذه المطالب، وإما الاتهام بالحنين إلى "الظهير البربري".

هكذا خلق "الظهير البربري" ثقافة أمازيغوفوبية رافضة للأمازيغية، وأسس لاشعورا سياسيا معاديا للانتماء الأمازيغي، لا زال يحرّك ويوّجه ويفسر المواقف الأمازيفوفوبية للنخبة المثقفة وللطبقة السياسية بالمغرب تجاه كل ما هو أمازيغي. ولأن هذا

العداء للأمازيغية مترسخ كثقافة لاشعورية، لذلك فهو لاعقلي ككل ما هو لاشعوري، وهو ما يفسر بقاءه واستمراره وإعادة إنتاجه، لأن ما هو لاعقلي ولاشعوري أبقى وأدوم وأرسخ، لأنه لا يمكن وضع حد له بالإقناع العقلي والمنطقي، من خلال تبيان أنه يقوم على أكاذيب وافتراءات لا علاقة لها بالحقيقة والواقع والتاريخ.

أولا ـ مضمون «الظهير البربري»:

"الظهير البربري"، كما يلقّن في المؤسسات التعليمية، وكما تتحدث عنه كتب تاريخ المغرب المعاصر، وكما يحكي عنه رجال "الحركة الوطنية"، هو قانون أصدرته فرنسا في 16 ماي 1930 يتمحور حول العناصر/الفصول (مفرد فصْل، مصدر "فصَل") التالية:

1ـ إنه قانون عنصري شرّع تفرقة إثنية بين المغاربة على أساس عرقي، وذلك بفصل عنصري "للبربر" عن "إخوانهم" العرب.

2ـ إنه قانون شرّع فصل "البربر" عن أحكام الشريعة الإسلامية والرجوع بهم إلى عوائدهم الجاهلية والوثنية السابقة عن الإسلام، والتي عمل على إحيائها وفرض ممارستها كبديل عن أحكام الشريعة الإسلامية التي جعلها خاصة ومقصورة على العنصر العربي فقط.

3ـ إنه قانون شرّع فصل "البربر" عن اللغة العربية وذلك بإقامة مدارس خاصة بـ"البربر"، تُعلم لهم فيها الفرنسية

والأمازيغية وتمنع عنهم اللغة العربية التي هي لغة خاصة بالعرب.

4ـ إنه قانون يرمي إلى فصل الأمازيغيين عن الإسلام وإخراجهم منه قصد إدخالهم إلى المسيحية، التي هي دين فرنسا.

وهذا الفصل للأمازيغيين عن الإسلام من أجل تنصيرهم، هو الهدف الحقيقي للظهير. ولهذا فإن العناصر/الفصول الثلاثة الأولى المكونة لمضمون "الظهير البربري"، والمتمثلة في الفصل الثلاثي "للبربر" على العرب وعن أحكام الشريعة وعن اللغة العربية، لا يمكن فهم مراميها إلا بربطها بالغاية الكبرى والنهائية لهذا "الظهير"، والتي هي تنصير الأمازيغيين. وهنا تكون هذه العناصر/الفصول مجرد وسائل لتحقيق الهدف المرسوم، والذي هو إبعاد الأمازيغيين عن دينهم الإسلام كخطوة أولى ليسهل بعد ذلك تنصيرهم. وهكذا يكون مضمون الظهير ذا انسجام منطقي محكم بين وسائله (العناصر/الفصول الثلاثة) وغايته التي هي إخراج الأمازيغيين من الإسلام قصد تمسيحهم بعد ذلك، حتى يكونوا موالين لفرنسا المسيحية ومناصرين لاحتلالها المغرب. وهذا يبيّن أن هذا "الظهير" كان مؤامرة مدروسة خططت لها فرنسا بعبقرية شيطانية فائقة.

لا شك أن أي مسلم ـ بل وحتى غير المسلم ـ يطّلع على مضمون هذا الظهير ويتعرّف على أهدافه ومراميه، لا يمكن له، مهما كانت قناعاته الفكرية والإيديولوجية، إلا أن يمقت السلطات الاستعمارية التي أصدرت هذا القانون العنصري ويلعنها ألف لعنة، بسبب فظاعة وهول ما أقدمت عليه، والذي يمس المغاربة، عربا وأمازيغيين، في أعز شيء عندهم وهو دينهم الإسلام. الشيء الذي يفسر لجوءهم إلى قراءة "اللطيف"الذي لا يقرأ إلا في الكوارث العظمى والملمات الكبرى. لقد كان "الظهير البربري"، بالنظر إلى أهدافه كما "كشفت" لنا عنها "الحركة الوطنية"، عملا شيطانيا غير مسبوق.

هذا هو "الظهير البربري" كما تنشره الثقافة السائدة وتعيد تنشره الإيديولوجية المهيمنة التي تقدّمه كحقيقة ثابتة ومؤكدة. وحتى الأمازيغيون، الضحية الأولى "للظهير البربري"، لا يكذّبون الرواية السائدة، كما عرضناها، حول "الظهير". ولهذا فهم يكتفون، وهو ما كان يفعله النشطاء الأمازيغيون أنفسهم، بالرد على من يذكّرهم بهذا "الظهير" بأن لا دخل لهم في إصداره الذي تعود المسؤولية فيه إلى السلطات الاستعمارية وليس إلى الأمازيغيين. وهذا تأكيد من هؤلاء الأمازيغيين لصدقية "الظهير البربري" الذي لا يشكون في مضمونه المتداول كما نعرفه وندرسه

وندرّسه، وإنما يرفضون فقط أن يُحمّلوا جزءا من المسؤولية عن ذلك.

ثانيا- «الظهير البربري»
يحكي بنفسه عن نفسه:

ما هي المصادر "التاريخية" لحقيقة "الظهير البربري"؟ ما هو المرجع الذي نعتمده عندما نقول بأن الظهير جاء ليفصل بين العرب والأمازيغيين ويحارب الإسلام بهدف تنصير الأمازيغيين؟ المصدر الوحيد والمرجع الأوحد هما أقوال وروايات وكتابات رجال "الحركة الوطنية" الذين خلقوا هذا الظهير، كما سنثبت ذلك في ما يلي، والذين كانوا جزءا منه وفاعلين فيه وصانعين له. النتيجة أن كل مصادرنا وأدلتنا عن "الظهير البربري" هي "الظهير البربري" نفسه متمثلا في رجال "الحركة الوطنية" الذين اختلقوه وأوجدوه، كما سنرى ذلك في ما يأتي من الصفحات. وبالتالي فإن كل المعلومات و"الحقائق" المتداولة والمعروفة عن "الظهير البربري" هي تكرار "للظهير البربري" الذي يكرر نفسه بنفسه، ويحكي عن نفسه بنفسه، ويؤرخ لنفسه بنفسه عبر الرجوع إلى أقوال وشهادات الذين صنعوه وخلقوه كمرجع وحيد لهذه المعلومات و"الحقائق".

وهنا تجدر الإشارة، لتبيان أن مختلقي "الظهير البربري" كانوا هم مصدره "التاريخي" الوحيد، أن كل كتابات الشيخ رشيد رضا عن "فظاعات" "الظهير البربري" ـ مع كل ما عرف به هذا الداعية المصري (تلميذ محمد عبده) من ورع وعلم وثقافة دينية واسعة، وما كان له من مكانة ومصداقية ورمزية في العالم العربي والإسلامي ـ وهي الكتابات التي كان لها الدور الكبير والفعّال، إلى جانب كتابات شكيب أرسلان، في التعريف بأسطورة "الظهير البربري" وانتشارها الواسع في العالم العربي والإسلامي، كل هذه الكتابات كان يستقي معطياتها ومادتها من أصحاب "اللطيف" أنفسهم، كما يعترف بذلك في مستهل ندائه الشهير "إلى ملوك وشعوب العالم الإسلامي" يستنهضهم لمواجهة "الظهير البربري" والاحتجاج ضد فرنسا التي أصدرته، حيث كتب يقول في هذا النداء: «مغاربة موثوق بهم كتبوا لنا بأن فرنسا أصدرت ظهيرا في 16 ماي 1930»[1]. ثم يستفيض في عرض "الحقائق" التي زوده بها هؤلاء

---

1 – Gilles Lafuente, " Dossier marocain sur le dahir berbère de 1930", Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, Numéro 38, 1984, pp. 83–116. (Disponible sur le site: http://www.persee.fr/web/revues/home)

"الموثوق بهم" كتأكيده أن فرنسا تريد من خلال هذا الظهير «إقامة حاجز بين ثلاثة أرباع من المغاربة وبين القرآن الكريم»[2]، وأنها «وضعت قلوب وأرواح ملايين الأطفال بين أيدي أزيد من ألف مبشر كاثوليكي»[3]، وفرضت تطبيق «أعراف لا تمت بأية صلة إلى الحضارة والإنسانية»[4]، وتقوم «بإجبار المغاربة على الارتداد عن الإسلام»[5]، «وتنهج سياسة عدوانية ضد الدين الإسلامي بمنعها رسميا 7 ملايين نسمة من ممارسة عبادتهم»[6].

فليس هناك إذن مصدر آخر خارج "الظهير البربري" نفسه يمكن اعتماده كشاهد موضوعي ومحايد نرجع إليه للتحقق مما وصلنا من تلك المعلومات و"الحقائق". مع أن الأمر بسيط للغاية، إذ يكفي الرجوع إلى نص "الظهير" نفسه للمقارنة بين مضمونه النصي المكتوب، والمضمون الذي تعزوه إليه "الحركة الوطنية".

Voir aussi: Spécial 66 anniversaire du dahir berbère, le matin (quotidien marocain) du 16 – 05 – 1996..

2 – Gilles Lafuente, Idem.

3 – Ibid.

4 – Ibid.

5 – Ibid.

6 – Ibid.

لكن، بما أن "الحقائق" التي روّجتها ونشرتها ورسّختها هذه الحركة عن هذا الظهير أصبحت تشكل "بديهيات" يقينية، فإن مناقشة هذه "الحقائق"، أو التساؤل عن مدى صحتها، أو التشكيك في صدقيتها، أمر لا يخطر بالبال لأن البديهيات لا تناقش ولا تحتاج إلى دليل أو برهان، بل هي التي يعتمد عليها للاستدلال والبرهان على حقائق أخرى. وهذا ما حصل بالفعل مع "الظهير البربري": فبدل أن يُقرأ كما صدر كنص تشريعي في الجريدة الرسمية، ويحلل ويناقش استنادا إلى ما يقوله مضمونه المكتوب، تم اعتماده، دون أية مناقشة أو مراجعة، وليس كما هو منشور في الجريدة الرسمية، وإنما بالصيغة الافترائية والأسطورية التي قدمته بها "الحركة الوطنية"، لمناقشة القضية الأمازيغية والاستدلال به على "روابطها" مع الاستعمار والخيانة والانفصال والردة!.

ثالثا ـ لماذا يحضر «الظهير البربري» لكن تغيب فصوله ونصوصه؟

لا يكاد يخلو أي تهجّم على الحركة الأمازيغية ومطالبها من التحذير من "إحياء" جديد "للظهير البربري"، سواء كان ذلك التحذير صريحا يحيل بشكل واضح على "الظهير البربري"، أو ضمنيا ومبطنا يكتفي بالإشارة إلى مخاطر الانفصال والتفرقة العرقية والإثنية.

كمثال على ذلك نذكّر أنه، بعد خطاب الحسن الثاني في 20 غشت 1994 الذي تحدث فيه عن ضرورة تدريس الأمازيغية في المدرسة، ارتفعت حدّة النقاشات حول موضوع اللغة الأمازيغية وتدريسها في جرائد تلك الفترة، وخصوصا "الاتحاد الاشتراكي" و"أنوال". وكان الرافضون، وهم كثر، لمشروع تدريس الأمازيغية يبررون مواقفهم بالتخوف من إحياء "الظهير البربري".

لكن عندما نتتبع كل الكتابات المعارضة للمطالب الأمازيغية، والتي تستند في رفضها لهذه المطالب إلى تخوفها من "إحياء" "الظهير البربري"، سنلاحظ أن هؤلاء المتحججين بـ"الظهير البربري" لتبرير رفضهم للمطالب الأمازيغية، لا يستشهدون بأي

فصل من فصوله أو بند من بنوده. فبما أن "الظهير" المعني نص تشريعي يتألف من فصول تتكون بدورها من بنود وفقرات، فلماذا لا يوردون مقتطفات نصية منه، مناسبة للسياق، لإعطاء الدليل على صحة ما يقولون ويؤكدون؟ فكل ما يفعله القليلون الذين يلمّحون إلى فصول الظهير، هو الإشارة إلى الفصل السادس دون ذكر لمضمون هذا الفصل، والذي سنتحدث عنه لاحقا ونفهم لماذا أن البعض، ممن يرفع فزاعة "الظهير البربري" في وجه الأمازيغية، "يستشهد" بالفصل السادس من هذا الظهير دون غيره من الفصول الأخرى.

بل اللافت أن أغلبية الذين يعارضون رد الاعتبار للأمازيغية محذرين بإحياء "السياسة البربرية" التي جاء بها "الظهير البربري"، يستشهدون، ليس بنصوص من هذا الظهير، بل بنصوص لكتاب وباحثين وموظفين وعسكريين استعماريين متطرفين، مثل ج.سوردون G. Surdon، وليوتنان كولونيل سيكار lieutenant-colonel Sicard، ولوكلي Le Glay، وفيكتور بيكي Victor Piquet، وبول مارتي Paul Marty، على الخصوص، الذي كان يعمل مترجما في الإدارة العسكرية لسلطات الحماية، متعمدين إيراد مقتطفات من كتابه "مغرب الغد" Le Maroc de demain الذي صدر في 1925، والذي رسم فيه مخططا لسياسة تعليمية

ترمي إلى تكوين أمازيغيين لا علاقة لهم لا بالإسلام ولا بالعربية ولا بالعرب. مع أن هؤلاء الكتاب والباحثين والموظفين والعسكريين كانوا يعبرون عن رأيهم الخاص، ولم يكونوا يتحدثون باسم سلطات الحماية. فإذا صحّ اعتبار آرائهم تعبيرا عن الموقف الرسمي لفرنسا، فيجب كذلك اعتبار آراء بعض السلفيين المغاربة ـ وفيهم أئمة تابعون لوزارة الأوقاف ـ الذين يدعون إلى استرداد بلاد الأندلس وإعلان الحرب على أوربا "المشركة"، تعبيرا عن المواقف الرسمي للسلطات المغربية.

إن الاستشهاد بنصوص لبول مارتي[7] وفرنسيين آخرين كانت لهم مواقف متشددة ومتطرفة، في سياق الحديث عن "الظهير البربري"، يعبر عن نية الاحتيال والتدليس على القارئ حتى يختلط عليه الأمر، ويفهم أن مضمون "الظهير البربري" هو نفسه ـ أو

7ـ ضمن الملف الخاص الذي أعدته اليومية المغربية الفرانكفونية "لوماتان" Le Matin بمناسبة الذكرى 66 "للظهير البربري"، بعددها ليوم 16 ـ 05 ـ 1996، نشرت جزءا مطولا حول "السياسة البربرية لسلطات الحماية"، مقتطفا من كتاب "بول مارتي" (مغرب الغد)، لتقنع القراء بأن أهداف "الظهير البربري" كانت فعلا هي محاربة العربية والإسلام، وإقامة فصل عنصري بين الأمازيغيين والعرب بالمغرب، كما يظهر ذلك من خلال كتاب "مارتي"، رغم أن هذا الكتاب ليس هو نص ظهير 16 ماي 1930 المسمى "الظهير البربري".

على الأقل لا يختلف عن ذلك ـ ما يقوله ويكتبه "بول مارتي" وغيره من الفرنسيين أصحاب الفكر الاستعماري المتطرف.

وهذا سبب آخر قوي يجعلنا لا نقتنع بكل ما ينسب إلى "الظهير البربري"، ويدفعنا بالتالي إلى قراءة النص الأصلي لهذا الظهير ومقارنة محتواه ومقاصده بالمحتوى المتداول والمعروف، والذي عرضنا له أعلاه.

لنقرأ إذن نص "الظهير البربري" في نسخته الفرنسية الأصلية المنشورة بالعدد 918 من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 30 ماي 1930، وفي نسخته العربية المنشورة بالعدد 919 من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 6 يونيو 1930.

رابعا ـ قراءة ظهير 16 ماي 1930:

سنقرأ إذن النص الكامل لما تعتبره "الحركة الوطنية" "ظهيرا بربريا"، ونقارن بين مضمون "قراءتها" له، هذا المضمون الذي سبق أن تعرفنا عنه وحددنا عناصره وغاياته، وبين مضمونه الذي ينطق به النص الذي بين أيدينا.

1ـ التسمية:

لقد اشتهر هذا الظهير في التاريخ باسم "الظهير البربري". لنبحث إذن في ثنايا نص الظهير عن هذه التسمية لنرى هل هي التسمية التي اختارها وأعطاها الظهير لهذا النص التشريعي.

نقرأ النص الفرنسي ونعيد قراءته، بديباجته وفصوله الثمانية، بحثا عن عبارة "الظهير البربري"، ونفعل نفس الشيء مع النص العربي، ولا نعثر على هذه العبارة التي من المفترض أن تكون عنوانا لهذا النص التشريعي ما دام يحمل، حسب "الحركة الوطنية"، اسم "الظهير البربري". فالعنوان الحقيقي الوحيد الذي يحمله هذا الظهير، كما هو مكتوب في النص العربي، هو: «ظهير شريف يصبح بموجبه قانونيا مطابقا للأصول المرعية سير شؤون العدلية

الحالي في القبائل ذات العوائد البربرية التي لا توجد فيها محاكم مكلفة بتطبيق القواعد الشرعية». أما في النص الأصلي الفرنسي، فالعنوان هو: «Dahir du 16 mai 1930 (17 Hija 1348) réglant le fonctionnement de la justice dans les tribus de coutume berbère non pourvues de mahkamas pour l'application du Chrâa». وهو ما ترجمته بلغة ومفاهيم اليوم: «ظهير 16 ماي 1930 المنظم للقضاء بالقبائل ذات العرف الأمازيغي، والتي لا تتوفر على محاكم شرعية».

إذن، إذا كان نص الظهير المعني، كما نرى، خاليا من عبارة "الظهير البربري"، فما مصدر هذه العبارة التي تستعمل كما لو كانت هي عنوان هذا النص التشريعي؟ مصدرها إذن أصحاب "اللطيف" وليس ظهير 16 ماي 1930 البريء منها. فهي إذن ليست من خلق هذا الظهير، ولا تنتمي إلى معجمه ومصطلحاته، بل هي من خلق "الحركة الوطنية"، وتشكل جزءا من معجمها ومصطلحاتها. وهذه هي الكذبة الأولى، وليست بالهينة كما قد يبدو الأمر، من مجموع أكاذيب أصحاب "اللطيف" فيما يتصل بموضوع "الظهير البربري".

بل إن تغيير التسمية الأصلية التي صدر بها الظهير بالجريدة الرسمية، يشكل تزويرا حقيقيا واستعمالا حقيقيا لهذا التزوير

كذلك (Faux et usage de faux)، خصوصا إذا عرفنا أن «أي نص قانوني لا يمكن تغييره إلا بنص قانوني من نفس المستوى أو أعلى منه احتراما لقاعدة تدرج القوانين. واستبدال الاسم من ضمن هذه التغييرات»[8].

فما دام أن هذا الظهير أصدرته السلطات الاستعمارية الفرنسية، كما يقول "اللطيفيون" أنفسهم، كجزء من سياستها الاستعمارية، العنصرية والتنصيرية، فإن التسمية المناسبة هنا، التي تبدو بديهية وتعبّر عن رفض لهذا الاستعمار الفرنسي، هي: "الظهير الاستعماري"، وليس شيئا آخر. وهذا ما يطرح، بصدد اختيار أصحاب "اللطيف" لعبارة "الظهير البربري"، السؤال المربك التالي: لماذا اختيار تسمية "تورّط" الأمازيغية والأمازيغيين لكنها تسكت عن ذكر المسؤول الحقيقي عن هذا الظهير الذي (المسؤول) هو الاستعمار الفرنسي؟

رب قائل يعترض ويقول: إن عبارة "الظهير البربري"، حتى وإن لم يستعملها نص الظهير كتسمية لهذا الأخير، فإن مبرر

---

8 ـ محمد مونيب، "الظهير البربري في الكتاب المدرسي ـ بصدد الدعوى المرفوعة ضد وزارة التربية الوطنية"، نشر "المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، مطبعة "إدكل"، الرباط، الطبعة الأولى، صفحة 21.

اختيارها من قبل أصحاب "اللطيف" هو أنها تعبّر عن موضوع هذا الظهير.

لكن ما هو، حسب أصحاب "اللطيف" أنفسهم، موضوع نص ظهير 16 ماي 1930؟ ألم يقولوا بأن موضوعه هو التفرقة العنصرية بين العرب والأمازيغيين؟ أليست هذه التفرقة هي المعنية في نص "اللطيف" نفسه: «اللهم يا لطيف نسألك اللطف في ما جرت به المقادير، لا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابر»؟ إذن، إذا كان موضوع الظهير هو التفرقة العنصرية بين العرب و"البربر"، فلماذا سمته "الحركة الوطنية" "الظهير البربري" ولم تسمه "الظهير العربي" ما دام أن العرب هم كذلك ضحية وطرف في هذه التفرقة العنصرية؟ أو لماذا لم تسمه، حتى تكون التسمية مطابقة "حسابيا" لموضوع الظهير حسب قراءتها له، "الظهير البربري/العربي" أو "الظهير العربي/البربري" ما دام أن كلا من العرب و"البربر" ضحية للتفرقة العنصرية بينهما؟

ثم إذا كان موضوع "الظهير البربري" هو حقا التفرقة العنصرية بين العرب و"البربر" كما يؤكد أصحاب "اللطيف"، فالمنطق يقتضي أن تكون تسميته، استنادا إلى موضوعه، هو "الظهير العنصري"، وليس العربي ولا "البربري"، لأن التفرقة العنصرية هي التي تشكل موضوعه الحقيقي والرئيسي.

ولا ننسى أن موضوع الظهير كذلك، حسب أصحاب "اللطيف" دائما، وكما سبق أن رأينا ذلك، هو إحياء الممارسات الوثنية الأمازيغية السابقة عن الإسلام. فلماذا لم يسمه إذن هؤلاء بـ"الظهير الوثني" أو "الظهير الجاهلي" ما دام أن موضوعه هو العودة بالأمازيغيين إلى الوثنية والجاهلية؟

ثم إن الغاية من الظهير، كما رسّخ ذلك ونشره وروّجه أصحاب "اللطيف"، هي تنصير الأمازيغيين وإخراجهم من الإسلام. إذن التسمية المناسبة في هذه الحالة، بالنظر إلى مستوى خطورة الظهير، هي "الظهير التنصيري" أو ما يؤدي نفس المعنى مثل "الظهير الصليبي"، "الظهير المسيحي".

فلماذا لم يختر أصحاب "اللطيف" أية من كل هذه التسميات ذات العلاقة المباشرة بموضوع الظهير وغايته كما حددهما أصحاب "اللطيف" أنفسهم، وفضلوا عن ذلك تسمية "الظهير البربري" التي لا علاقة لها لا بموضوع هذا الظهير ولا بأهدافه؟

نريد بهذه المناقشة لموضوع التسمية ـ "الظهير البربري" ـ التي أطلقها أصحاب "اللطيف" على ظهير 16 ماي 1930، أن نبيّن أن هذا الموضوع ليس من الأمور الجزئية والصغيرة التي لا قيمة لها في فهم وتحليل ظاهرة "الظهير البربري"، كما قد يرى البعض. ذلك أن عبارة "الظهير البربري" تلخّص، لوحدها، كل سعار

الأمازيغوفوبيا التي دشنتها أسطورة "الظهير البربري"، والتي لا تزال الأمازيغية والأمازيغيون ضحية لها، وتعبّر، بشكل بليغ جدا، عن هول "المحرقة" التي أشعلتها هذه الأسطورة لإحراق الأمازيغية والأمازيغيين الذين لا زالوا يكتوون بلهيبها.

فاختيار أصحاب "اللطيف" لهذه التسمية لم يكن إذن بريئا ولا اعتباطيا ولا نتيجة لجهل أو خطأ، بل كان تعبيرا، وعن قصد وبيّنة، عن موقف محسوم من الأمازيغية. فالتسمية كان يجب أن تُبرز، كعنوان، الخطورة الكبيرة التي يشكلها تطبيق "الظهير البربري" على وحدة المغاربة وتماسكهم ودينهم الحنيف على الخصوص، وهو ما كان ينبغي معه، كما سبق أن شرحنا، نعت الظهير، ليس بـ"البربري"، وإنما بـ"الاستعماري"، أو "التنصيري"، أو "الصليبي"، أو "العنصري"، أو "الجاهلي"، أو "الوثني"...

في الحقيقة، هذا ما أراده بالضبط أصحاب "اللطيف" عندما نعتوا الظهير بـ"البربري"، أي أرادوا إبراز الخطورة الكبيرة التي يشكلها الظهير على المغرب والمغاربة وعلى دينهم ووحدتهم. لكن، وبالنظر إلى موقفهم العدائي من الأمازيغية والأمازيغيين، فهم لم يكن يهمهم تنصير ولا إسلام ولا وحدة وطنية للمغرب، بل الخطر "الحقيقي" بالنسبة لهم يمثّله "البربر". لهذا نعتوا الظهير

بـ"البربري" وليس بـ"التنصيري" أو "العنصري" أو "الاستعماري". أما "التنصير" والاستعمار والفصل العنصري بين العرب والأمازيغيين والعودة إلى الوثنية، فلا تشكل خطرا إلا لأن وراءها "بربرا" وفّروا للاستعمار فرصة ثمينة لاستعمالهم لمحاربة الإسلام ومعاداة العربية وتقسيم المغرب، وذلك لما لهم من استعداد للخيانة والردة والتواطؤ مع المستعمر!.

هذه هي الرسالة التي يحملها اسم "الظهير البربري" الذي أطلقه أصحاب "اللطيف" على ظهير 16 ماي 1930. فهذا الاسم يعني أن المتهم، في قضية التنصير والوثنية والتفرقة العنصرية والتحالف مع المستعمر، قد ضبط متلبسا، وأدين بلا دفاع ولا مداولة، وبصفة نهائية لا تقبل المراجعة. هذا المتهم هو "البربري".

الخلاصة إذن أن عبارة "الظهير البربري" المستعملة تاريخيا كاسم وكعنوان لهذا الظهير، لا علاقة لها بظهير 16 ماي 1930 الموجود بين أيدينا، لا بمضمونه ولا بأهدافه. وإنما هي افتراء واضح من قبل أصحاب "اللطيف"، وهو الافتراء الذي ستبنى عليه سلسلة متصلة من الافتراءات الأخرى كما سنرى في ما يلي.

2 ـ التفرقة العنصرية:

أ ـ توضيحات لا بد منها:

لقد رأينا أن "الظهير البربري" «قانون عنصري شرّع تفرقة إثنية بين المغاربة على أساس عرقي، وذلك بفصل عنصري "للبربر" عن "إخوانهم" العرب».

لنقرأ إذن نص الظهير لنقف على الفصول والأحكام التي تنص على إقامة تفرقة عنصرية بين المغاربة "البربر" والمغاربة "العرب". فهذه التفرقة، كما رأينا، تشكّل عنصرا رئيسيا في الظهير إلى درجة أن "اللطيف" يتحدث عنها حصرا ولا يشير إلى العناصر الأخرى، مثل التنصير والعودة إلى الوثنية ومحاربة الإسلام.

لكن عندما نقرأ نص الظهير ونعيد قراءته بنسختيه الفرنسية والعربية، فإننا لا نعثر على أية إشارة صريحة ولا حتى ضمنية تؤكد هذه التفرقة أو تنص عليها.

فالمعروف أن قوانين الفصل العنصري، كالتي كانت سائدة بجنوب إفريقيا في عهد "الأبارتايد"، تُطبّق على مجموعة إثنية ذات مميزات عرقية خاصة بها. في الحالة التي تعنينا، والتي تتعلق بالأمازيغيين وفصلهم عرقيا عن "العرب"، هذه المميزات تتمثل في خاصية الانتماء العرقي الأمازيغي. إذن شرط تطبيق هذا القانون العنصري الذي جاء به الظهير، حسب ادعاءات "الحركة الوطنية"، هو أن يكون الشخص "أمازيغيا"، أي "بربريا" كما يسميه أصحاب "اللطيف"، ولا يطبق على ما سواه من المغاربة اليهود أو

"العرب" لأن لهم انتماءً عرقيا غير أمازيغي. معيار تطبيق هذا القانون العنصري إذن هو توفر ميزة إثنية خاصة هي ميزة الانتماء العرقي الأمازيغي.

ب ـ معيار حضور "الأعراف البربرية":

عنوان ظهير 16 ماي ينص، كما سبقت الإشارة، في عنوانه الفرنسي الأصلي: «Dahir du 16 mai 1930 (17 Hija 1348) réglant le fonctionnement de la justice dans les tribus de coutume berbère non pourvues de mahkamas pour l'application du Chrâa».

وهو العنوان الذي جاء في النسخة العربية بالصيغة التالية: «ظهير شريف يصبح بموجبه قانونيا مطابقا للأصول المرعية سير شؤون العدلية الحالي في القبائل ذات العوائد البربرية التي لا توجد فيها محاكم مكلفة بتطبيق القواعد الشرعية». وهو ما ترجمناه إلى لغة اليوم كما يلي: (ظهير 16 ماي... المنظم للقضاء بالقبائل ذات الأعراف الأمازيغية...).

لنلاحظ جيدا أن النص يحصر، من خلال عنوانه، تطبيق هذا القانون في "القبائل ذات العوائد البربرية"، وليس "القبائل البربرية". ما الفرق، على مستوى الآثار القانونية، بين العبارتين؟

لو استعمل النص عبارة "القبائل البربرية" لجاز أن نستنتج من ذلك أن "القبائل البربرية" وحدها، ودون غيرها، هي المعنية بهذا القانون والخاضعة له. فيكون المعيار المعتمد هنا، في "القبائل البربرية"، هو حقا معيار إثني يتعلق بتوفر شرط الانتماء العرقي الأمازيغي. لكن النص يستعمل، بدل ذلك، عبارة "القبائل ذات العوائد البربرية". وهو ما يعني أن معيار تطبيق أحكام الظهير ليس الانتماء العرقي الأمازيغي، وإنما وجود الأعراف الأمازيغية (العوائد البربرية) وممارستها. فلا يهم أن تكون القبيلة أمازيغية أو عربية أو أندلسية أو يهودية أو زنجية إفريقية، وإنما الذي يهم كشرط لتطبيق أحكام هذا القانون هو أن تكون تلك القبيلة تمارس الأعراف الأمازيغية وتحتكم إليها. ومعروف أن الأعراف الأمازيغية، حتى وإن كانت أصولها أمازيغية، فتطبيقها لم يكن مقصورا على الأمازيغيين وحدهم، بل كان العمل يجري بها عند مجموعات عربية ويهودية حسب المناطق التي كان هذا العرف منتشرا وسائدا بها. فالظهير يخص إذن جميع القبائل التي يجري العمل فيها بالعرف الأمازيغي بغض النظر عن أصلها العرقي والإثني.

ج ـ مبدأ "الترابية " وليس "الشخصية":

ويترتب عن العمل بالعرف الأمازيغي كشرط لتطبيق الظهير في القبائل التي يسود لديها هذا العرف، أن كل الأشخاص المقيمين أو المتواجدين بتراب هذه القبائل، التي هي موضوع تطبيق الظهير، يخضعون هم كذلك لأحكامه وتطبّق عليهم مقتضياته مهما كانت أصولهم العرقية والنسَبية. كل هذا يبيّن بجلاء أن المبدأ الذي يحكم تطبيق هذا القانون هو مبدأ "ترابية القوانين"، الذي يعني أن تطبيق قواعد قانونية معينة مقيّد بمجال ترابي (منطقة) محدد بغض النظر عن نوع الأشخاص (عرب، أمازيغيون، يهود، أجانب...) الذين يخضعون لهذه القواعد داخل هذا المجال الترابي. وهو ما ينفي عن هذا الظهير أي طابع عنصري وعرقي، لأن القوانين العنصرية يحكمها مبدأ "شخصية القوانين"، الذي يعني أن تطبيق قواعد قانونية معينة مشروط بتوفر مميزات إثنية ملازمة للشخص موضوع هذه القواعد بغض النظر عن المكان (المنطقة الترابية) الذي يوجد فيه، لأن هذا القواعد تتبعه أينما حل وارتحل لأنها مرتبطة بشخصه. وهذا ما كان عليه حال القوانين العنصرية بجنوب إفريقيا في مرحلة "الأبارتايد" حيث كانت هذه القوانين تطبق على الشخص ذي البشرة السوداء سواء كان في مدينة "بريتوريا" Pretoria أو "جوهانسبورغ" Johannesburg أو "لو كاب" Le Cap أو "دوربان" Durban...

والدليل العملي أن تطبيق ظهير 16 ماي 1930 لم يكن مرتبطا بالشخص الأمازيغي بصفته أمازيغيا، هو أن الأمازيغيين الذين كانوا يعيشون مثلا بمدن الدار البيضاء وفاس والرباط ومراكش ووجدة، لم يكونوا تابعين لاختصاص المحاكم العرفية التي نظمها الظهير المعني رغم أنهم أمازيغيون، وإنما كانوا تابعين لاختصاصات المحاكم العصرية أو محاكم القواد والباشوات. لماذا؟ لأن نفوذ المحاكم العرفية مقصور على مجال ترابي معين، كما رأينا، ولا يشمل المجال الترابي لهذه المدن المذكورة.

د ـ "المغربيون" وليس "المغربيون البربر":

يقول الفصل الأول من الظهير في نسخته الفرنسية: «Dans les tribus de Notre Empire [...] la répression des infractions commises par des sujets marocains... ». ، وهو ما ترجمه النص العربي كما يلي: «إن المخالفات التي يرتكبها المغربيون في القبائل ذات العوائد البربرية...». فسواء ترجمنا عبارة Sujets marocains بـ"الرعايا المغاربة" أو اكتفينا بلفظ "المغربيون" (المغاربة) كما فعل النص العربي، فواضح، بشكل لا يترك مجالا لأي لبس أو تأويل، أن أحكام ظهير 16 ماي 1930 تسري على كل المغاربة الموجودين بمناطق العرف الأمازيغي، ولا تخص فئة الأمازيغيين وحدهم بصفتهم العرقية الأمازيغية. فلو كانت نية

المشرّع تقصد هذا التخصيص العرقي، لاستعمل العبارة التي تفيد ذلك، وهي: «Sujets marocains berbères»، وبالعربية: "المغربيون البربر". وهذا تأكيد آخر أن نطاق تطبيق الظهير ليس أشخاصا بعينهم، بل مناطق ترابية بعينها، سواء كان الشخص الموجود بتلك المناطق ذا انتماء عرقي عربي أو أمازيغي أو يهودي.

ويوضّح الفصل السادس (سنعود إليه لاحقا) هذه المسألة أكثر عندما يقول في النص الفرنسي: «Les juridictions françaises [...] sont compétentes pour la répressions des crimes commis en pays berbère, quelle que soit la condition de l'auteur du crime». وفي النص العربي: «إن المحاكم الفرنسوية [...] لها النظر في زجر الجنايات التي يقع ارتكابها في النواحي (جمع ناحية، بمعنى منطقة) البربرية مهما كانت حالة مرتكب الجناية».

هـ ـ إلغاء صفة "بربري" دون أن يؤثر ذلك على مضمون القواعد العرفية:

بعد الضجة التي افتعلها أصحاب "اللطيف" عقب صدور ظهير المحاكم العرفية لـ16 ماي 1930، والذي سموه "الظهير البربري"، أدركت سلطات الحماية أن هؤلاء استغلوا صفة "بربرية" المسندة

إلى لفظ "العوائد" في نص ظهير 16 ماي، ليستعملوا ذلك مبررا و"دليلا" على أن هذا الظهير، المنظم للمحاكم العرفية، هو بالفعل "ظهير بربري" يرمي إلى التفرقة العنصرية بين العرب و"البربر"، بناء على ما ينص عليه من صفة "البربرية" التي ترد فيه. ولهذا قررت سلطات الحماية، في كل النصوص التشريعية التي ستصدر لاحقا حول نفس الموضوع الذي هو العرف الأمازيغي، إلغاء ليس لفظ "بربر" و"بربرية" فحسب، بسبب ما قد يحيل عليه من معاني الإثنية والعرقية، بل عمدت إلى إلغاء حتى لفظ "قبيلة" و"قبائل" الحاضر في ظهير 16 ماي 1930 وظهائر أخرى سابقة، وذلك منعا لكل تأويل إثني وعرقي قد يوحي به هذا اللفظ أيضا، وسدا للطريق أمام المغرضين من أصحاب "اللطيف" حتى لا يستعملوا هذه الألفاظ للتلاعب بمضامين النصوص التشريعية وادعاء أنها تقيم تفرقة عنصرية بين فئات المجتمع المغربي. وهكذا نجد أن ظهير 8 أبريل 1934، الذي يعدّل ظهير 16 ماي 1930 (أي "الظهير البربري") بإلغاء فصله السادس الذي سنناقشه في ما بعد، يقول في فصله الأول: «وأن الاختصاصات [...] تسري في سائر الأمور الجنائية على البلدان (يقصد "المناطق") من مملكتنا السعيدة المعروفة بالبلدان ذات العرف أو العوائد». وهو ما عبر عنه نفس الظهير في صيغته الفرنسية الأصلية كما يلي: «La

compétence [...] est étendue, en toutes matières criminelles, aux pays de coutume de Notre Empire»

فلو أن مبدأ الإثنية هو المقصود في عبارة "العوائد البربرية" في نص 16 ماي 1930، بدل مبدأ الترابية، لتغيرت المقتضيات والمضامين ـ لتصبح "غير عنصرية" بعد أن كانت "عنصرية" ـ في النصوص التي لم تستعمل لفظ "بربرية" وهي تتناول مسألة العرف والمحاكم العرفية مثل ظهير 8 أبريل 1934 المشار إليه. والحال أن تلك المقتضيات لم يمسسها أي تغيير في مضامينها وتطبيقاتها نتيجة لحذف صفة "بربرية"، باستثناء التعديلات التي تضمنتها تلك المقتضيات، والتي (التعديلات) لا علاقة لها بإبقاء أو حذف صفة "بربرية".

كل هذا يبيّن جليا أن مجال تطبيق أحكام ظهير 16 ماي 1930 هو وحدات ترابية (مبدأ ترابية القوانين)، وليس جماعات إثنية ذات خصائص عرقية خاصة بها. ولهذا يتحدث ظهير 8 أبريل 1934عن «البلدان ذات العرف أو العوائد»، تأكيدا على أن الأمر يتعلق بمجال جغرافي ولا علاقة له بما هو شخصي وإثني.

و ـ أين هو "الفصل العنصري" أثناء فترة تطبيق الظهير؟

لقد قرأنا إذن نص الظهير، بنسختيه الفرنسية والعربية، بحثا عن الفصول والمعاني التي تفيد التفرقة العنصرية بين العرب والأمازيغيين كما ادعى أصحاب "اللطيف"، فلم نجد لذلك حضورا ولا أثرا. وهو ما يبيّن، بشكل واضح وصارخ، أن إلصاق تهمة التفرقة العنصرية بالظهير هو أكذوبة أخرى لأصحاب "اللطيف" تنضاف إلى أكاذيبهم المكوّنة لأسطورة "الظهير البربري".

ثم لو كان صحيحا أن الغاية من هذا الظهير هي إقامة تفرقة عنصرية بين العرب والأمازيغ، حسب أكاذيب أصحاب "اللطيف"، لظهرت آثار هذه التفرقة خلال فترة تطبيقه التي امتدت من 1930 إلى تاريخ إلغائه بعد الاستقلال (ظهير 4 أبريل 1956، وظهير 25 غشت 1956). فخلال كل هذه المدة التي جرى فيها العمل بهذا الظهير، لم يلاحظ أي تغيير، لأسباب عنصرية، في العلاقات بين العرب والأمازيغيين. فهذه العلاقات، على مستوى التزاوج والمصاهرة والمعاملات التجارية والتنقل من وإلى "المناطق" العربية والأمازيغية والإقامة بهما، استمرت كما كانت قبل صدور الظهير. وهو ما يكشف حجم ما اختلقه أصحاب "اللطيف" من أكاذيب وافتراءات على الأمازيغيين والمغاربة وعلى التاريخ. وهذا هو التغيير الوحيد الذي أحدثه الظهير في العلاقة بين "العرب" والأمازيغيين: فالجزء من "العرب" الذين كانوا يمثلون "الحركة الوطنية"،

أصبحوا كذابين ومفترين في علاقتهم بالأمازيغيين أكثر مما كانوا عليه قبل صدور الظهير.

3 ـ إلغاء أحكام الشريعة وتعويضها بأعراف وثنية جاهلية:

لقد روّج وأشاع أصحاب "اللطيف" الفكرة الكاذبة القائلة بأن "الظهير البربري" فرض على الأمازيغيين قوانين ذات أصول وثنية ترجع بهم إلى الممارسات الجاهلية، وذلك بهدف القضاء على الشريعة الإسلامية التي يدينون بها، وفصلهم عن "إخوانهم" العرب لتسهيل عملية تنصيرهم الذي هو الغاية من هذا الظهير.

وهذه مسألة خطيرة جدا استعمل فيها أصحاب "اللطيف"، بغير قليل من التدليس والتضليل والافتراء، أعز شيء لدى المغاربة، وهو دينهم الإسلام الذي لا يترددون في التضحية بأرواحهم من أجل حمايته والدفاع عنه.

مع أن فضح الأكاذيب، غير "اللطيفة" لأصحاب "اللطيف"، حول هذه المسألة، أمر بسيط جدا ولا يتطلب مجهودا كبيرا ولا استدلالا طويلا.

1ـ إن الأعراف الأمازيغية، موضوع الظهير، لم تكن غريبة ولا أجنبية عن المجتمع المغربي الذي كان يعتمدها دائما في تنظيم حياته الاجتماعية وما يتصل بها من علاقات ومعاملات.

2ـ ليست فرنسا إذن، كما يريد إقناعنا بذلك أصحاب "اللطيف"، هي التي جاءت بهذه الأعراف أو أحيتها بعد أن كانت ميتة، بل كانت دائما قائمة وموجودة يمارسها السكان ويرجعون إليها لفض نزاعاتهم وتسوية خلافاتهم.

3ـ فرنسا لم تخلق إذن هذه الأعراف ولا أحيتها ولا أضافت إليها عناصر عرفية جديدة لم تكن جزءا منها. فكل ما فعلته أنها أضفت عليها الصبغة القانونية الإلزامية ليكون للأحكام المؤسسة على هذه الأعراف قوة الشيء المقضي به، المعترف به لدى مؤسسات الدولة ومحاكمها الأخرى غير العرفية، وخصوصا المحاكم العصرية التي كانت، قبل صدور ظهير 16 ماي المنظم للمحاكم العرفية، ترفض الاحتجاج بالأحكام والمستندات الصادرة عن القضاء العرفي.

4ـ كانت هذه الأعراف إذن موجودة وممارسة بالمغرب قبل خضوعه للحماية الفرنسية في 1912. ومع ذلك لم يسبق لأي مسلم أو فقيه أو رجل دين أن لاحظ أن الأمازيغيين كانوا غير مسلمين أو أقل إسلاما من المسلمين العرب بسبب سيادة الأعراف لديهم. بل إن ما كان يلاحظه أي زائر أجنبي عن هذه المناطق الأمازيغية، هو أنها معقل للإسلام الحق لكثرة ما ينتشر فيها من مدارس دينية عتيقة متخصصة في تحفيظ القرآن، وتدريس الفقه والحديث كما

هو معروف في الجنوب المغربي (سوس)، حيث كانت الأعراف الأمازيغية سائدة وممارسة حتى أن كثيرا من المتخصصين في المدونات العرفية كانوا في نفس الوقت فقهاء وخطباء الجمعة وعلماء دين.

5ـ إن الظهير، كما يتضح ذلك جليا من عنوانه، لا يُطبّق إلا «...في القبائل ذات العوائد البربرية التي لا توجد بها محاكم مكلفة بتطبيق القواعد الشرعية» (... dans les tribus de coutume berbère non pourvues de Mahkamas pour l'application du Chrâa). وهذا يبيّن مدى حذر المشرّع من اتهام الظهير بإلغاء المحاكم الشرعية. فالظهير تعامل إذن مع الواقع الاجتماعي كما هو دون أن يفرض عليه شيئا من الخارج: فحيث كانت المحاكم الشرعية قائمة وموجودة، احترم إرادة السكان ولم يفرض عليهم العمل بالعرف بدل أحكام الشريعة. وحيث كان العرف سائدا والمحاكم الشرعية غائبة، لم يفرض كذلك شيئا على السكان الذين احترم إرادتهم في اختيارهم للعرف كقانون يحتكمون إليه. كل ما فعله أنه أضفى الصبغة القانونية الإلزامية، كما سبق أن أشرنا، بتنظيمه المسطري للمحاكم العرفية دون المساس بجوهر القواعد العرفية.

فالظهير لم يلغ إذن المحاكم الشرعية ليفرض بدلها المحاكم العرفية بالمناطق القروية الأمازيغية، لأن المحاكم الأولى لم تكن أصلا موجودة بكثير من هذه المناطق، بل كان وجودها مقصورا في الغالب على المراكز الحضرية الهامة والكبيرة.

وغياب هذه المحاكم الشرعية لا يعني إطلاقا غيابا للشريعة وللعمل بأحكامها، لأن كثيرا من هذه الأحكام الشرعية كانت في الغالب مندمجة في القواعد العرفية نفسها، وهو ما يفسر، كما سبقت الإشارة، أن لا أحد سبق له أن لاحظ أن الأمازيغيين أقل إسلاما من غيرهم بسبب احتكامهم إلى العرف.

وإذا كانت هناك جزئيات في بعض القواعد العرفية قد تبدو أحكامها مخالفة لأحكام الشريعة، كما في بعض المسائل المتعلقة بالإرث، فإن ذلك لا يتجاوز مستوى الاختلاف بين ما تقرره هذه الأحكام الشرعية وبين تطبيقاتها المكيّفة، في ما يخص بعض الأمور، مع واقع البلدان الإسلامية. فلا أحد مثلا يشكك اليوم في إسلام المغاربة أو يدعي أن إسلامهم ناقص أو ضعيف. ومع ذلك فهناك أمور كثيرة لا تطبق فيها أحكام الشريعة بالمغرب مثل الحدود الشرعية في المسائل الجنائية.

وإذا قارنا القواعد العرفية الأمازيغية بـ"القواعد" التي كانت مطبقة في المحاكم المخزنية التي يشرف عليها القواد التابعون

للمخزن، سنلاحظ مدى ابتعاد هذه المحاكم، باستثناء تلك التي كانت تطبّق هي نفسها العرف الأمازيغي، عن أحكام الشريعة الإسلامية وروح العدالة والقانون. فالأحكام "القضائية" لهذه المحاكم المخزنية لم تكن تستند إلى قواعد دينية ولا قوانين وضعية قارة وثابتة، يُرجع إليها في كل الحالات المتماثلة. بل كانت الأحكام تصدر فيها بناء على هوى الحاكم (القائد) ومزاجه، كأن يحكم بقتل أحد أطراف الدعوى، أو بتعذيبه الجسدي الذي كان همجيا وقاسيا، أو بمصادرة أملاكه أو بتطليق زوجته... فكانت هذه المحاكم مقرات للظلم والطغيان والتسلط والانتقام. أما الأحكام العرفية فكانت تصدر طبقا لمبادئ قارة وثابتة تطبق قواعدها العرفية على نفس الحالات المتشابهة من حيث الوقائع والمضامين، دون أن يكون لمزاج القاضي العرفي وهواه الشخصي أي دخل في نتائج هذه الأحكام. فكانت هناك عدالة حقيقية تتمثل في المساواة بين الجميع عندما يعرضون قضاياهم أمام هذه المحاكم العرفية.

لكن لم نسمع أصحاب "اللطيف" يقولون، كما فعلوا بالنسبة للمحاكم العرفية، أن المحاكم المخزنية، من غير تلك التي كانت تطبق هي نفسها العرف الأمازيغي، كانت تستند إلى ممارسات وثنية بائدة أحيتها فرنسا، كما لم ينددوا، باسم الإسلام، بما كانت تعرفه هذه المحاكم المخزنية، من غير التي تطبق العرف الأمازيغي،

من ممارسات ذات طابع جاهلي حقيقي حاربه الإسلام ونهى عنه. مما يدل على أن الذي كان يحركهم ليست غيرتهم الكاذبة على الإسلام، وإنما رغبتهم الجامحة في شيطنة "البربر" والتحريض عليهم.

ونفس الشيء يقال عن سكوتهم على ترسانة القوانين الوضعية المخالفة للشريعة، والتي أدخلتها فرنسا إلى المغرب منذ 1913، والتي لا يزال العمل جاريا بالكثير منها إلى اليوم، خصوصا القانون الجنائي والقانون التجاري والقانون المنظم للأبناك... فلماذا لم يقرأوا "اللطيف" احتجاجا على فرض هذه القوانين غير الإسلامية بالمغرب؟ الجواب: لأن هذه القوانين لا تتعلق بالأمازيغيين الذين هم المستهدفون الحقيقيون بـ"اللطيف"، وليس المستهدف هو "الظهير البربري" في حد ذاته كقانون مخالف للشريعة كما زعموا وافتروا.

6ـ ثم إن هذه المحاكم العرفية استمر العمل بها منذ 1930 إلى أن ألغيت بعد الاستقلال في 1956. فهل كان الأمازيغيون وثنيين أو غير مسلمين خلال هذه المدة التي طُبّق فيها ظهير 16 ماي 1930؟

4 ـ محاربة اللغة العربية:

من بين الوسائل التي زعم أصحاب "اللطيف" أن "الظهير البربري" قررها لتحقيق أهدافه العنصرية والتنصيرية، هي محاربة اللغة العربية ومنع تدريسها للأمازيغيين حتى تنجح التفرقة العنصرية بينهم وبين العرب. لكن بقراءتنا لنص الظهير نلاحظ أنه خالٍ، بشكل مطلق، من أية إشارة إلى موضوع اللغة وتدريسها، سواء العربية أو الفرنسية أو الأمازيغية.

قد يقول أصحاب "اللطيف": إذا كان الظهير لا يشير إلى هذا الموضوع، فهناك إجراءات مصاحبة قررتها سلطات الحماية ضمن "سياستها البربرية" العامة. من بين هذه الإجراءات قرار تدريس الأمازيغية في المناطق الأمازيغية بهدف محاربة اللغة العربية ومنع تعلمها من طرف الأمازيغيين.

بغض النظر أن الهدف من تدريس الأمازيغية لم يكن هو جعلها لغة السلطة، أو اللغة الرسمية للدولة، أو حتى لغة كتابة موحدة يستعملها جميع الأمازيغيين، فإن ذلك لم يكن يرمي، كما يدعي أصحاب "اللطيف"، إلى محاربة اللغة العربية. لماذا؟ لأنه من غير المعقول أن تتخذ سلطات الحماية إجراءات لمحاربة اللغة العربية، في الوقت الذي جعلت منها، وقبل أن ينص على ذلك الدستور، لغة رسمية وذلك باستعمالها الإلزامي، بجانب الفرنسية، لنشر القوانين في الجريدة الرسمية كما ينص على ذلك

الفصل الثاني من قرار المقيم العام "ليوطي"[9]، وهو ما يعطيها قانونيا صفة اللغة الرسمية. فأين هي محاربة اللغة العربية؟ فلو كانت فرنسا تريد حقا إقصاء اللغة العربية ومحاربتها بالمغرب، لنفذت خطتها ولما منعها أحد من ذلك.

فهذه كذبة أخرى من أكاذيب أصحاب "اللطيف" كان الهدف منها تأليب المغاربة والعرب والمسلمين على الأمازيغيين بإبرازهم كعنصر يوفر لفرنسا أسباب وفرص محاربتها اللغة العربية.

5 ـ مسألة تنصير الأمازيغيين:

1 ـ لقد رأينا أن الغاية من "الظهير البربري"، حسب صانعيه أصحاب "اللطيف"، هو تنصير الأمازيغيين وإخراجهم من الإسلام. وهذه الغاية الخطيرة، المزعومة، هي التي كانت وراء تحول هذا الظهير إلى أسطورة حقيقية خدعت، ليس المغاربة فقط، بل الملايين من المسلمين في العالم الذين نظموا مظاهرات يندون فهيا بـ"الظهير البربري" ويطالبون فرنسا بسحبه وإلغائه.

9ـ القرار موقّع بتاريخ 2 شتمبر 1912، ومنشور في نصه الفرنسي بالعدد الأول من الجريدة الرسمية، الصادر بتاريخ فاتح نوفمبر 1912.

وإذا كانت وسائل تحقيق هذا الهدف التنصيري، المتمثلة في التفرقة العنصرية وإحياء الأعراف الجاهلية ومحاربة اللغة العربية، كذبا وبهتانا كما رأينا وشرحنا، فالنتيجة أن الغاية ـ التنصير ـ التي لا تتحقق إلا بهذا الوسائل، ستكون كذبا وبهتانا بالضرورة. وهذا البهتان، المتعلق بالتنصير، لا يحتاج إلى دليل ولا برهان، لأن أصحاب هذا البهتان هم أنفسهم يعترفون به ويعلنون عنه. ولهذا فإن ادعاء أصحاب "اللطيف" أن "الظهير البربري" كان يرمي إلى تنصير الأمازيغيين، لا يكذّبه فقط نص الظهير الذي لا علاقة لمحتواه بهذا التنصير، بل إن أحد صانعي أكذوبة "الظهير البربري"، وأحد المشاركين الفاعلين في خلق وترويج أسطورته، وهو الأستاذ أبو بكر القادري الذي لا زال حيا يرزق (نحن في أكتوبر 2011) أطال الله في عمره، قال ليومية "الأحداث المغربية" في عددها الصادر يوم الرابع (4)من ديسمبر 2000: «كان عبد اللطيف الصبيحي فصيحا، فالتفّ حوله بعض الشباب ممن تمكن من إقناعهم بخطورة "الظهير البربري"، وأخذوا يفكرون في كيفية مواجهته، وطرحت فكرة التركيز على أن الاستعمار يريد إزالة النفوذ للملك، فتم الاعتراض على هذه الفكرة لأن أغلبية الناس سوف لن تتصدى للظهير فقط لهذا السبب. فهذه الفكرة لوحدها غير كافية لاستنهاض الهمم وحشد الطاقات الوطنية. وبعد أخذ ورد اتفق شباب المجتمع على القول بأن الغاية من الظهير هي

تحويل المغاربة إلى نصارى، وينبغي البحث عن وسيلة إبلاغ هذه الفكرة إلى المغاربة». هذا الاعتراف الواضح والصريح بالكذب والزور، يغني إذن عن أي تعليق أو تعقيب.

2 ـ وجّه السلطان محمد الخامس خطابا مكتوبا، يندد فيه بأصحاب "اللطيف" ويستنكر فعلهم، إلى الباشوات ليقرأ في مساجد المملكة أثناء صلاة الجمعة يوم عيد المولد النبوي الذي احتفل به في 11 غشت 1930. ويحمل الخطاب العنوان التالي: "في شأن قراءة اللطيف اتجاه ظهير 16 ماي 1930". وهو منشور بجريدة "السعادة" في عددها الصادر بتاريخ 21 غشت 1930. ومما جاء في هذا الخطاب الذي قرئ بمساجد المملكة بالمنطقة الفرنسية: «وقد قامت شرذمة من صبيانكم الذين لم يبلغوا الحِلم، وأشاعوا ولبئس ما فعلوا، أن البربر بموجب الظهير الشريف تنصروا وما دروا عاقبة فعلهم الذميم وما تبصروا وموّهوا بذلك على العامة». ويضيف: «أن مولانا المقدس بالله كان أحرص الناس على إيصال الخير لأمته، فكيف يعقل أن يسعى في تكفير (يقصد إخراجهم من الإسلام) جزء عظيم من رعيته».

هذا الخطاب الذي يفضح أكاذيب أصحاب "اللطيف"، وينفي أية علاقة لظهير 16 ماي 1930 بالتنصير المزعوم للأمازيغيين، اختفى اليوم من التاريخ المدرسي، لأنه يقوّض أسطورة "الظهير

البربري" التي بنى عليها رجال "الحركة الوطنية" تاريخهم ومجدهم. و"إخفاء" هذا الخطاب لمحمد الخامس، والذي هو (الخطاب) حدث وطني وسياسي يجب أن يذكره التاريخ ككل الأحداث الوطنية والسياسية ذات العلاقة بملك البلاد، يبرز مدى لجوء أصحاب "اللطيف" إلى تزوير التاريخ وبتره بالشكل الذي يجعله يتماشى مع أكاذيبهم وافتراءاتهم. لكن حبل الكذب قصير، كما يقال.

3 ـ لو كان أصحاب "اللطيف" يهمهم حقا الإسلام الذي يهدده، حسب افتراءاتهم، "الظهير البربري" من خلال عملية التنصير المرتبطة بهذا الأخير كما زعموا، لثاروا ضد فرنسا وهبّوا لقراءة "اللطيف"، ليس بعد صدور هذا الظهير في 16 ماي 1930، بل في 1928 بعد اعتناق محمد بن عبد الجليل المسيحية وارتداده عن الإسلام. ومحمد بن عبد الجليل هو الوحيد الذي تنصّر من المغاربة طيلة الوجود الفرنسي بالمغرب، وقبل أن يكون هناك "ظهير بربري". وهو ليس أمازيغيا، بل كان ابن عائلة فاسية "عربية" تنتمي هي نفسها إلى أصحاب "اللطيف"، وشارك أفراد منها في تأسيس حزب الاستقلال. فإذا كان صانعو أسطورة "الظهير البربري" قد اعتصموا بالمساجد وقرأوا "اللطيف" احتجاجا على ظهير يعترف بالأعراف الأمازيغية ويضفي عليها

الشرعية القانونية، فماذا كانوا سيفعلون لو أن محمدا بن عبد الجليل كان أمازيغيا؟ ربما كانوا سيدعون، ليس إلى قراءة اللطيف، بل إلى إحراق الأمازيغيين في الساحات العمومية.

إن سكوت أصحاب "اللطيف" عن ردة محمد بن عبد الجليل رغم خطورتها على عقيدة المغاربة، والتهويل من شأن ظهير أنشأ محاكم تقضي بالعرف الأمازيغي، يكشف أن الإسلام كان آخر ما يفكر فيه أصحاب "اللطيف"، وإلا لكانوا قد قاموا برد فعل في مستوى خطورة الحدث على ارتداد محمد بن عبد الجليل واعتناقه المسيحية. وبالتالي فإن ما كان يحركهم ضد ظهير 16 ماي ليست غيرتهم المزعومة على الإسلام، وإنما عداؤهم المستحكم تجاه كل ما هو أمازيغي.

4 ـ والدليل الآخر على أن الإسلام كان هو آخر ما يفكر فيه أصحاب "اللطيف"، هو أن غالبيتهم كانوا "محميين"، أي حاصلين على "حماية" دول أجنبية يصبح المستفيد منها غير خاضع ولا معني بقوانين وسلطات بلده الأصلي المغرب، وبالتالي لا يمكن أن يطالب بأداء الضرائب ولا أن يحاكم ولا أن يسجن ولا أن يعتقل مهما ارتكب من أفعال يجرّمها القانون المغربي. لقد كانت الوضعية القانونية "للمحمي" هي نفسها الوضعية القانونية للمتمتعين بالحصانة الدبلوماسية في الدول الأجنبية التي يعملون

بها، كما هي حالة السفراء الذين لا يمكن اعتقالهم ولا تفتيش مقرات عملهم مهما كانت التهم المنسوبة إليهم. وبالفعل، فقد كان "المحميون" المغاربة يتمتعون بمثل هذه الحصانة التي كانوا يعلنون عنها من خلال رفع علم الدولة، التي منحتهم حمايتها، على أبواب منازلهم التي لا يمكن انتهاكها ولا تفتيشها من طرف السلطات المغربية، تماما كما هو حال السفارات الأجنبية. فهؤلاء "المحميون" كانوا إذن يشكلون دولا داخل الدولة. والذي يهمنا، بخصوص موضوعنا، أن ولاءهم للدول التي منحتهم الحماية والحصانة كان أكبر من ولائهم لوطنهم الأصلي المغرب، مع كل ما يعني ذلك من عمالة وخيانة للوطن والإسلام.

«وقد ذكر "محمد كنبيب" في كتابه حول المحميين أن حاملي الباسبور والمحميين الذين انتقد الفقهاء بشدة تصرفاهم، والتي ساهمت بحظ وافر في تحطيم قوائم الدولة المغربية، كانوا أول من تظاهر ضد ظهير 16 ماي 1930، وكانوا أكثر نشاطا لاقتناعهم أن فرنسا لن تستطيع معاقبتهم بسبب الحصانة التي يتمتعون بها كمحيين أو متجنسين. وأشار بلبغدادي، باشا فاس، في تقرير رفعه إلى السلطات الفرنسية إلى الدور الهام الذي لعبه في الحملة ضد الظهير كل من: الحاج الحسن بوعياد، وأخيه محمد، والحاج الطاهر مكوار، ومحمد حمزة الطاهري، وعبد النبي بن الحاج

الطيب الأزرق، وأبو بكر بن محمد الأزرق، وأخويه محمد وإدريس، وكلهم فاسيون أندلسيون محميون إنجليزيون، وأنه ألقي القبض على النشيطين منهم وسلموا للقنصلية الإنجليزية كأفراد جالية تابعة لها، وكأجانب بالنسبة لبلاد المغرب. كما كان من بين المعتقلين عبد الرحمان بن الحسين الدويري، محمي إيطالي، تم تسليمه للقنصلية الإيطالية. وقام محمي آخر وهو أحمد بن الطاهر التازي بمحاولة لم يفلح فيها لقراءة "اللطيف" بمدرسة بن يوسف بمراكش. ولعب محميان آخران وهما حسن السبتي ومحمد زيان دورا في ربط الاتصال بين المنطقة الخاضعة للنفوذ الفرنسي والمنطقة الإسبانية لترويج الأطروحة. أما عمر بن الحسين الحجوي، وهو محمي إنجليزي كذلك، فقد عهد إليه بالقيام بحملة إعلامية بالشرق الأوسط. وبالدار البيضاء كلف متجنسان إيطاليان وهما الأخوان إدريس وعبد الله الدويري بجمع التبرعات وتقديم الدعم المالي للحركة التي يساندها محميون آخرون من بينهم سويديون وألمان. كما قام العربي الديوري وهو إيطالي الجنسية، وعبد الكريم الديوري، محمي إنجليزي، بحملة تحريضية بمراكش ضد الظهير دون أية نتيجة»[10].

---

10 ـ محمد مونيب، "الظهير البربري أكبر أكذوبة سياسية في المغرب المعاصر"، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2002،

فكيف نصدّق من خان وطنه ودينه بتحالفه مع الأجنبي المتربص ببلده، أن احتجاجه على ظهير 16 ماي 1930 كان بدافع الغيرة على الإسلام والوطن مع أنه خانهما وغدر بهما؟

6 ـ مسألة الفصل السادس:

ينص الفصل السادس من ظهير 16 ماي 1930: «Les juridictions françaises statuant en matière pénale, suivant les règles qui leur sont propres, sont compétentes pour la répression des crimes commis en pays berbères, quelle que soit la condition de l'auteur du crime». وهو ما ترجم في النسخة العربية كما يلي: «إن المحاكم الفرنسوية التي تحكم في الأمور الجنائية حسب القواعد الخاصة بها، لها النظر في زجر الجنايات التي يقع ارتكابها في النواحي (المقصود "المناطق") البربرية مهما كانت حالة مرتكب الجناية».

لا بد من التوضيح، هنا، بالنسبة لمن يجهل بعض هذه المصطلحات الخاصة بالقانون الجنائي، أنه، بناء على تصنيف الجرائم إلى مخالفات وجنح وجنايات، فإن الجناية Crime، في

الصفحات: 133، 134 و135.

القانون المغربي، هي كل جريمة يعاقب عليها القانون بخمس سنوات سجنا فما فوق (الفصلان16 و111 من القانون الجنائي المغربي)، أي حتى المؤبد أو الإعدام. وهي المقصودة بالفصل السادس، والتي تكون المحاكم الفرنسية هي المختصة بمحاكمة مرتكبيها، وليس المحاكم العرفية التي تبقى مختصة في النظر في ما عدا ذلك من الجرائم، أي المخالفات والجنح.

هذا الفصل يمثل حالة استثنائية لا تستقيم حقا مع سياق وروح وأهداف ظهير 16 ماي 1930 المنظم للقضاء العرفي. لماذا؟ لأنه يجعل المعنيين بهذا الفصل من مرتكبي الجنايات في مناطق العرف الأمازيغي، يُحاكمون من طرف المحاكم الجنائية الفرنسية بدل محاكمهم العرفية. ولهذا فإن الفكرة الأولى لمعارضة ظهير 16 ماي انطلقت من هذا الفصل، كما رأينا في اعتراف أبو بكر القادري، قبل أن تظهر أكذوبة التنصير والتفرقة العنصرية.

أ ـ استغلال أصحاب "اللطيف" للفصل السادس:

حتى يُقنع أصحابُ "اللطيف" المغاربةَ بخطورة ظهير 16 ماي 1930 واستهدافه وحدة المغاربة وعقيدتهم، استعملوا الفصل السادس من هذا الظهير واستغلوه معتمدين الاستدلال التالي:

ـ إخضاع الأمازيغيين للمحاكم الفرنسية دليل على أن سلطات الحماية تعتزم فرنستهم والتعامل معهم كفرنسيين تمهيدا لتنصيرهم.

ـ إخضاعهم لهذه المحاكم الفرنسية يخرجهم من نفوذ السلطان، أي من نفوذ الشرع الإسلامي الذي يحكم به السلطان كأمير للمؤمنين.

ـ وهذا تأكيد للتفرقة العنصرية بين "العرب" و"البربر" بإلحاق هؤلاء بالقضاء الفرنسي بسبب أصولهم الأمازيغية مع إبقاء الآخرين تابعين للمحاكم المغربية بسبب أصولهم "العربية".

وهكذا ركّز أصحاب "اللطيف" على هذا الفصل وتوسعوا في فهمه وتأويله، لأنه يعطي على الأقل شيئا من المصداقية لادعاءاتهم دون أن يدخلوا طبعا في التفاصيل، لأنهم يعرفون أن تلك التفاصيل ستكذّب مزاعمهم. فكأنهم يقولون، من خلال قراءتهم الخاصة والمغرضة لهذا الفصل: "انظروا، ها هو الدليل على صحة ما نقول. إنهم يتعاملون مع الأمازيغيين كما لو كانوا فرنسيين، يخضعونهم لمحاكم فرنسية وبقوانين فرنسية".

ب ـ أساب النزول:

كي نفهم الوضعية الاستثنائية لهذا الفصل، علينا أن نفهم مقاصد المشرِّع، كما هو الشأن فيما يتعلق بفهم كل النصوص القانونية، وذلك بالموقوف على الغايات التي كانت تتوخاها سلطات الحماية من هذا الاستثناء.

ـ لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا أن الحرب، في سنة 1930، كانت لا تزال متواصلة بين القبائل الأمازيغية والجيش الفرنسي بجبال الأطلس. وهو ما جعل الفرنسيين يُدخلون اعتبارات أمنية وعسكرية ـ وليس فقط قانونية وقضائية ـ في صياغة الفصل السادس من ظهير 16 ماي 1930، الذي (الفصل) يخوّل للقضاء الفرنسي متابعة ومحاكمة مرتكبي الجنايات رغم انتمائهم إلى مناطق تابعة أصلا لاختصاص المحاكم العرفية. لماذا؟

لأن هذه الأفعال التي تعتبرها سلطات الحماية جنايات، وفي هذه المرحلة من الحرب، كانت تخص أساسا أنشطة المقاومة الأمازيغية التي كان يقوم بها الأمازيغيون ضد الجنود الفرنسيين والمتعاونين معهم. فالجنايات التي تتابعها المحاكم الفرنسية بموجب الفصل السادس، تشمل إذن كل أعمال المقاومة الأمازيغية

التي تستهدف المتعاونين المغاربة على الخصوص[11]. وبالتالي فإن هذا الفصل سلاح آخر لملاحقة المقاومين الأمازيغيين لتكسير شوكة المقاومة.

ـ وبالرجوع إلى محاضر الاجتماعات التي كانت تعقدها اللجنة المكلفة بإعداد ظهير 16 ماي 1930 برئاسة الأستاذ "كورديي" Cordier، سنلاحظ أن العنصر الأمني والعسكري الحربي كان حاضرا بقوة. فعندما كان هناك من يعارض الفصل السادس، مثل "بينازي" M.Benazet و"بلان" M.Blanc، كان رئيس اللجنة يتحجج بكون تلك المناطق لا زالت غير آمنة بعدُ[12] Non encore «pacifiées». وعبارة ''Non encore «pacifiées»'' كانت تعني أن

11ـ أقول "على الخصوص" لأن المحكمة الفرنسية كانت هي المختصة دائما عندما يكون أحد أطراف الدعوى الجنائية فرنسيا أو أجنبيا أو "محميا"، معتديا كان أو ضحية، وكيفما كان انتماء الطرف المغربي، "عربيا" أو أمازيغيا (ظهير 12 غشت 1913 المتعلق بالتنظيم القضائي الجديد للمغرب).

12-Gilles Lafuente, «Dahir berbère», in «Encyclopédie Berbère», Tome XIV, Edition Edisud 1994, p. 2182 – 2183

تلك المناطق لا تزال تقاوم وترفض سلطاتِ الحماية ولم تخضع لها بعدُ.

ـ بالإضافة إلى حالة الحرب، التي استدعت صياغة هذا الفصل، ينبغي استحضار أن نظام العقوبات الجنائية في العرف الأمازيغي لا يعرف عقوبة السجن ولا عقوبة الإعدام، إذ كان يحكم على من ثبت ارتكابه لجريمة ما بدفع تعويض أو بالنفي خارج تراب القبيلة حسب خطورة الجرم. وهذا ما رأت فيه السلطات الفرنسية نوعا من التساهل مع الجناة، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالاعتداء على المتعاونين في إطار المقاومة التي تعتبرها السلطات الاستعمارية عملا إجراميا وإرهابيا.

هذه الاعتبارات الأمنية والعسكرية هي التي كانت إذن وراء حالة الاستثناء التي يمثلها الفصل السادس، لأن الأمر كان يتعلق بالفعل بحالة الاستثناء المرتبطة بالحرب التي كانت تخوضها فرنسا ضد المقاومة المحلية في تلك المناطق الأمازيغية. والدليل على ذلك أن هذا الفصل ألغي بظهير 8 أبريل 1934، ليس بسبب رضوخ فرنسا لمطالب أصحاب "اللطيف" كما ادعوا وأشاعوا، وإنما لأنها لم تعد في حاجة إلى هذا الفصل لملاحقة المجاهدين بعد أن استسلمت كل القبائل الأمازيغية وتمت "تهدئتها" بشكل كامل. أضف إلى ذلك أن سلطات الحماية أنشأت، ابتداء من ظهير 8 أبريل

1934، وكمرحلة جديدة في مسلسل إصلاح القضاء الجنائي وتوحيده، القسمَ الجنائي العرفي بالمحكمة العليا الشريفة، والذي أصبح هو المختص في النظر في الجنايات التي كانت من اختصاص المحاكم الفرنسية بناء على الفصل السادس من ظهير 16 ماي 1930.

ج ـ انتهازية ونفاق أصحاب "اللطيف":

إن طريقة تعامل أصحاب "اللطيف" مع الفصل السادس من ظهير 16 ماي 1930، تبرز مدى نفاقهم وانتهازيتهم وغياب الصدق والنزاهة لديهم. فهم لا يترددون، عندما يتعلق الأمر بشيطنة الأمازيغيين، في استعمال نفس الوقائع والمعطيات استعمالين متناقضين ينفي أحدهما الآخر. فعندما قيل لهم بأن ظهير 16 ماي 1930 هو ظهير سلطاني وضع عليه السلطان محمد الخامس نفسه طابعه الشريف، وبالتالي فهو لا يرمي إلى تنصير الأمازيغيين وإخراجهم من الإسلام إذ لا يعقل أن يصادق أمير للمؤمنين على ظهير يهدف إلى تنصير رعاياه المسلمين، كما جاء في خطاب محمد الخامس الذي سبقت الإشارة إليه، كانوا يجيبون بأن السلطان محمدا الخامس لم يكن له نفوذ ولا سلطة لأن الأمر والنهي كان بيد السلطات الاستعمارية. لكن عندما يتعلق الأمر بالفصل السادس يقولون بأن السلطات الاستعمارية كانت

ترمي من خلال هذا الفصل إلى تجريد السلطان من نفوذه وسلطته بإخضاع رعاياه الأمازيغيين إلى المحاكم الفرنسية التي تصدر أحكامها باسم الجمهورية الفرنسية. فكيف ينتزع ظهيرُ 16 ماي 1930 السلطةَ والنفوذَ ممن يعترفون أنه كان فاقدا لأية سلطة ونفوذ عندما وقّع على هذا الظهير، الذي يتضمن كذلك الفصلَ السادس الذي يقولون إن الهدف منه هو تجريد السلطان من سلطاته؟

ومن جهة أخرى، إذا كان أصحاب "اللطيف" قد احتجوا على هذا الفصل غيرة على محمد الخامس ودفاعا عن سلطته التي أخرج الفصلُ السادس الأمازيغيين منها كما يقولون، فلماذا لم يحتجوا على الفصل السادس ـ الآخر ـ من ظهير 12 غشت 1913[13] المتعلق بالتنظيم القضائي بالمغرب، والذي (الفصل) يسند الاختصاصَ، وفي قضايا تخص مواطنين مغاربة، للمحاكم الفرنسية بمجرد ما يكون أحد أطراف هذه القضايا فرنسيا أو

13ـ نُشر النص الفرنسي الأصلي لهذا الظهير بالجريدة الرسمية عدد 46 بتاريخ 12 شتمبر 1913، ونُشر نصه العربي بالعدد 19 بتاريخ 13 شتمبر 1913.

أجنبيا أو "محميا"[14]؟ ولماذا لم يحتجوا على الفصل الثامن من نفس الظهير، والذي يسند الاختصاص حصرا للمحاكم الفرنسية، وكيفما كانت جنسية المتقاضين، عندما يتعلق الأمر بنزاعات ذات طبيعة إدارية تخص علاقة الأفراد بالدولة ومرافقها العمومية؟ ولماذا لم يثوروا كذلك ويقرأوا "اللطيف" احتجاجا على الفصل الثالث من ظهير 12 غشت 1913[15] المتعلق بالعقارات المحفظة، والذي يعطي أيضا الاختصاص حصرا للمحاكم الفرنسية كيفما كانت جنسية المتقاضين؟

لماذا لم يثوروا إذن ويقرأو "اللطيف" احتجاجا على المئات من مثل هذه الفصول والقوانين التي تفرض اختصاص المحاكم الفرنسية للنظر في قضايا لمواطنين مغاربة؟

بل لماذا لم يثوروا ويقرأوا "اللطيف" احتجاجا على القوانين التي لا تعطي الاختصاص للمحاكم الفرنسية فحسب، وإنما تعطّل أحكام الشريعة، مثل القانون الجنائي (عدم تطبيق الحدود

14ـ والكثير منهم كانوا من هؤلاء "المحميين" كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

15ـ النص الفرنسي لهذا الظهير منشور هو كذلك بالجريدة الرسمية عدد 46 بتاريخ 12 شتمبر 1913.

الشرعية) والقانون المنظم للبنوك (إجازة القروض الربوية)، والتي لا زال العمل جاريا بها إلى اليوم؟

د ـ موقف عنصري مكشوف ومفضوح:

في الحقيقة، عندما نتأمل ترسانة القوانين التي أصدرتها سلطات الحماية الفرنسية بالمغرب من 1912 إلى حين رحيلها عنه في 1956، نخلص إلى أنه لا يمكن أن يكون هناك سوى موقفين إزاء هذه القوانين:

1ـ إما اعتبارها قوانين مشروعة ومقبولة تدخل في إطار تطبيق اتفاقية الحماية التي تنص في فصلها الأول على «أن حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة جلالة السلطان اتفقتا على تأسيس نظام Régime جديد بالمغرب يتضمن إصلاحات إدارية، وقضائية، وتعليمية، واقتصادية، ومالية وعسكرية، ترى الحكومة الفرنسية أنه من المفيد القيام بها بالمغرب»[16]. ونتيجة لذلك تكون كل القوانين والتشريعات ـ وضمنها طبعا ظهير 16 ماي 1930 ـ التي أصدرتها وطبقتها فرنسا بالمغرب أثناء سريان اتفاقية الحماية، هي قوانين وتشريعات قبلتها وأرادتها السلطات الرسمية للمغرب

16ـ النص الفرنسي لهذه الاتفاقية منشور بالجريدة الرسمية في عددها الأول الصادر بتاريخ فاتح نوفمبر 1912.

ممثلة في السلطان وحكومته. وبالتالي فهي قوانين مغربية، إيجابية وبنّاءة تخدم مصلحة المغرب من خلال تنظيمها الجديد للدولة المخزنية وإصلاح مرافقها ومؤسساتها.

وهذا هو الموقف السائد والرسمي إزاء هذه القوانين. وهو ما يفسر استمرار العمل بها بعد الاستقلال، مما يؤكد شرعيتها ومشروعيتها. بل حتى أسوأ هذه القوانين وأظلمها، مثل ظهير «زجر المظاهرات المخالفة للنظام العام وردع ما يمس بالاحترام الواجب لولاة الأمر»[17]، الذي يعرف عند معارضيه وضحاياه بقانون "كل ما من شأنه"، ظل ساري المفعول بعد الاستقلال تستند إليه المحاكم في حيثيات أحكامها التي أدخلت السجن آلاف المغاربة إعمالا لفصول هذا الظهير، الذي لم يُلغ إلا في 25 يوليوز 1994[18]، ليس لأنه قانون "استعماري"، بل لأن التطور السياسي الذي عرفه

17ـ نشر هذا الظهير بالنسخة العربية من الجريدة الرسمية، العدد 1188 الصادر بتاريخ 2 غشت 1935. ونشر نصه الفرنسي بالعدد 1184 الصادر في 5 يوليوز 1935.

18ـ القانون رقم 94.28، الجريدة الرسمية عدد 4266 بتاريخ 3 غشت 1994.

المغرب، وخصوصا التحضير لحكومة التناوب، اقتضى الاستغناء عن هذا القانون الزجري.

2ـ وإما رفضها باعتبارها قوانين وتشريعات استعمارية، تنتهك السيادة الوطنية وتتعارض مع مصلحة المغرب والمغاربة، فرضتها وطبقتها قوة غازية أجنبية. وهذا حكم يجب أن يسري على كل هذه القوانين والتشريعات التي أصدرتها سلطات الحماية، ولا يخص فقط ظهير 16 ماي 1930.

أما أصحاب "اللطيف"، مختلقو أسطورة "الظهير البربري"، فكان موقفهم من هذه القوانين شاذا وغريبا لأنه خارج الموقفين اللذين قلنا إنه لا يمكن أن يكون هناك موقف آخر غيرهما. وشذوذ وغرابة موقف أصحاب "اللطيف" يتجليان في أنهم قبلوا ورحّبوا بكل القوانين التي أصدرتها وطبقتها سلطات الحماية، ولم يرفضوها ولا احتجوا ضدها، باستثناء ظهير 16 ماي 1930. لماذا رفضوا فقط هذا الظهير؟ لأنه يعترف بالأعراف الأمازيغية ويضفي الصبغة القانونية الإلزامية على الأحكام التي تصدرها المحاكم العرفية الأمازيغية.

هذا الرفض إذن فقط لظهير 16 ماي 1930 المرتبط بالأمازيغيين، وقبول ما عدا ذلك من قوانين تنتهك سيادة الوطن، وتحدّ من سلطات الملك، وتتنافى مع أحكام الشريعة، يبيّن أن عدو

أصحاب "اللطيف" لم يكن هو الاستعمار، ولا قوانينه الماسة بالسيادة الوطنية والمخالفة للإسلام والمقلصة من سلطة الملك، وإنما عدوهم هو الأمازيغيون وحدهم. فالعنصرية تجاه الأمازيغ هي وحدها تفسر هذا الاستثناء الشاذ والغريب ـ كما قلت ـ في موقف أصحاب "اللطيف" من التشريعات التي أصدرتها وطبقتها سلطات الحماية. وهو موقف عنصري سافر، مكشوف ومفضوح.

خامسا ـ المحاكم العرفية وسلطة محمد الخامس:

1ـ صدور الأحكام العرفية باسم محمد الخامس:

إن إحدى الأفكار الأساسية التي أقام عليها أصحاب "اللطيف" صرح أكاذيبهم وافتراءاتهم الخاصة بظهير 16 ماي 1930، هي فكرة وضع حد لخضوع الأمازيغيين لسلطة محمد الخامس وإخراجهم من نفوذه باعتبارهم غير عرب، مع جعلهم موالين لفرنسا وتابعين قضائيا لها كما فعل الفصل السادس، تمهيدا لتنصيرهم حتى تكتمل تبعيتهم لهذه الدولة المسيحية.

والحقيقة هنا تبدو مقلوبة رأسا على عقب تماما: فالقبائل الأمازيغية لم يسبق لها أن كانت تابعة للسلطة المركزية إلا نادرا واستثناءً، إذ الغالب والقاعدة أنها كانت في صراع وحرب دائمين مع هذه السلطة المركزية. فقد كانت تعيش مستقلة عن هذه السلطة في شكل فيدراليات لها قوانينها وأنظمتها وأساليبها الخاصة في تسيير شؤونها الجماعية. وأول اعتراف لهذه القبائل بسلطة الملك عليها سيبتدئ مع تطبيق ظهير 16 ماي 1930. كيف ذلك؟ لأن الأحكام القضائية العرفية كانت تصدر، تطبيقا لظهير 16 ماي

1930، ولأول مرة، باسم السلطان والجمهورية الفرنسية. وفي هذا اعتراف بسلطة الملك من طرف القبائل الخاضعة للقضاء العرفي. وهذا مناقض لمزاعم أصحاب "اللطيف" الذين كانوا يريدون، بمزاعمهم هذه، تقديم الأمازيغ كرافضين لسلطة الملك وقابلين لسلطة الاستعمار وموالين له.

2 ـ إدماج الأمازيغيين في الدولة "العربية" الجديدة

ولهذا فإن ظهير 16 ماي 1930، بدل أن يفصل الأمازيغيين عن "العرب" ويخرجهم من سلطة محمد الخامس، أدمجهم في الدولة "العربية" الجديدة التي أنشأتها فرنسا بالمغرب ابتداء من 1912. ذلك أن هذا الظهير جعل من النظام القضائي العرفي، الذي كان خاصا بالمناطق التي يسود فيها العرف، جزءا مندمجا وغير "منفصل" من النظام القضائي والقانوني العام بالمغرب، بعد أن كان هذا النظام العرفي يشكل في السابق نظاما قضائيا وقانونيا مستقلا ومنفصلا عن النظام القضائي المخزني، عندما لم يكن بالإمكان الاحتجاج ضد قراراته بأحكام ومستندات صادرة عن المحاكم المخزنية، ولا الاحتجاج بأحكامه هو في مواجهة قرارات المحاكم المخزنية. ظهير 16 ماي 1930 هو الذي سيضع حدا لهذه العلاقة "الانفصالية" للنظام القضائي العرفي بالنظام القضائي

المخزني، ليصبح الأول جزءا تابعا للنظام القضائي الرسمي العام السائد في المغرب، تصدر أحكامه باسم سلطان المغرب.

إذن، عكس ما ذهب إليه أصحاب "اللطيف"، فإن ظهير 16 ماي 1930 أخضع الأمازيغيين لنفوذ محمد الخامس وحوّلهم إلى رعايا خاضعين لسلطته، وهو ما يعني وضع حد لاستقلالهم مع إدماجهم في الدولة "العربية" الجديدة التي أسستها فرنسا بالمغرب.

سادسا ـ ظهيران اثنان وليس ظهيرا واحدا:

تعرفّنا على مضمون "الظهير البربري" كما هو معروف في "كتب التاريخ" والمقررات المدرسية، أي كما صنعه أصحاب "اللطيف" و"أرّخوا" له. ثم عدنا إلى النص الأصلي للظهير وقرأناه بتروٍّ وإمعان وقارنا بين المضمونين. فماذا كانت النتيجة؟

وجدنا أنفسنا أمام ظهيرين اثنين لا ظهير واحد كما يقول أصحاب "اللطيف":

ـ فهناك "الظهير البربري" المعروف، ظهير التفرقة العنصرية، والتنصير والممارسات الجاهلية ومحاربة اللغة العربية.

ـ وهناك ظهير 16 ماي 1930 المنظم للقضاء العرفي.

ما يجمعهما هو تاريخ صدورهما في 16 ماي 1930. وما عدا ذلك فكله اختلافات. ما هي هذه الاختلافات؟

1ـ ظهير 16 ماي 1930 ظهير سلطاني[19] صادق عليه السلطان ويحمل طابعه الشريف. لهذا فهو يسمى، كما هو

19ـ منذ أن افتضحت أكاذيب أصحاب "اللطيف" بخصوص "الظهير البربري"، أصبح الكثيرون، ومنهم نشطاء أمازيغيون،

منصوص عليه في الجريدة الرسمية (عدد 919 بتاريخ 6 يونيو 193)، "ظهير شريف". أما الثاني، "الظهير البربري"، فليس ظهيرا لا سلطانيا ولا استعماريا، وإنما هو ظهير و"طني" مغربي "أصدره" مواطنون مغاربة.

2ـ الأول نشر بالجريدة الرسمية. أما الثاني، "الظهير البربري"، فنشر بقراءة "اللطيف" في المساجد قبل أن ينشر في الجرائد والكتب والمجلات.

يفضلون تسميته بالظهير الاستعماري. أنا لا أوافق على هذه التسمية. لماذا؟ لأن إذا اخترنا هذه التسمية بناء على أن الاستعمار هو الذي أصدر هذا الظهير، فيجب أن تشمل هذه التسمية كل القوانين التي صدرت في ظل الحماية الفرنسية. فنسمي، نتيجة لذلك، ظهير التحفيظ العقاري بـ"الظهير الاستعماري" للتحفيظ العقاري، وظهير الحفاظ على الصحة العمومية بالظهير الاستعماري للحفاظ على الصحة العمومية، وقانون الالتزامات والعقود بالقانون الاستعماري للالتزامات والعقود، وهلم جرا. لهذا أفضل أن نسمي هذا الظهير بالظهير السلطاني تأكيدا على أن السلطان محمدا الخامس هو الذي صادق عليه ووضع عليه طابعه الشريف حتى نقطع بذلك الطريق على كل ما ألصقه أصحاب "اللطيف" بهذا الظهير الشريف من تهم تربطه بالاستعمار والتفرقة والخيانة والردة والجاهلية.

3ـ الأول سيتوقف العمل به ويلغى بعد الاستقلال. أما الثاني، "الظهير البربري"، فشرع بالعمل به ودخل حيز التطبيق الكامل بعد الاستقلال، متمثلا في الإقصاء الشامل للأمازيغية، ومحاربتها لغة وثقافة وهوية وتاريخا بدعوى أنها من بقايا "الظهير البربري".

4ـ الأول يتكون من فصول وبنود تحدد قواعد ومساطر واختصاصات. أما الثاني، "الظهير البربري"، فيتكون من أكاذيب وافتراءات وشهادات زور.

5ـ الأول أرسى قواعد الاختصاص النوعي والترابي بمناطق العرف الأمازيغي. أما الثاني، "الظهير البربري"، فأرسى قواعد الاختصاص الأمازيغوفوبي التي أصبحت معها محاربة الأمازيغية جهادا دينيا، وواجبا إسلاميا، وعملا وطنيا.

6 ـ الأول أضفى على الأعراف الأمازيغية الشرعية القانونية الإلزامية، أما الثاني، "الظهير البربري"، فأضفى على الأمازيغية شرعية عدائها الواجب على كل مغربي يحب وطنه!.

7 ـ الأول اعترف بالأمازيغية كهوية للأمازيغيين بالمغرب، أما الثاني، "الظهير البربري"، فشيطن الأمازيغية كخطيئة أصلية تجب محاربتها واستئصالها.

8 ـ الأول ظهير حقيقي واقعي وتاريخي، أما الثاني، "الظهير البربري"، فأسطورة حقيقية واقعية وتاريخية، خلقتها "الحركة الوطنية" خلقا وصنعتها صنعا.

سابعا ـ مضمون الأسطورة:

عندما أقول إن "الظهير البربري" أسطورة حقيقية، فليس ذلك من باب المبالغة أو التشبيه أو المجاز، بل لأن "الظهير البربري" هو فعلا أسطورة، بالمعنى الحقيقي والاصطلاحي لمفهوم "الأسطورة"، وذلك لأن مواصفات وشروط قيام هذه الأخيرة تتوافر، وبشكل تام ومتطابق، في "الظهير البربري"، سواء من حيث النشأة والتطور، أو من حيث آليات اشتغال الأسطورة، أو من حيث الوظيفة التأسيسية لهذه الأخيرة.

إنه إذن أسطورة حقيقية اختلقها أصحاب "اللطيف" اختلاقا، وذلك بتضخيمهم وتهويلهم وتغويلهم (من الغول) لظهير 16 ماي 1930، وإعطائه حجما عملاقا مخيفا، واعتباره لعنة شيطانية يستعاذ منها بقراءة اللطائف الدينية في المساجد. كل هذا جعل من هذا الظهير أسطورة بالمعنى الكامل للفظ "أسطورة"، خلقتها "الحركة الوطنية" لتخلق بها نفسها، هي التي لم تكن موجودة قبل أسطورة "الظهير البربري". ويتجلى المضمون الأسطوري لـ"الظهير البربري" في العناصر الخمسة التي نجدها في كبريات الأساطير:

1 ـ عنصر التهويل والتغويل:

إن الأسطورة ليست إنتاجا خياليا صرفا. بل إن نقطة الانطلاق لنشأة أسطورة ما يكون دائما حدثا تاريخيا أو اجتماعيا واقعيا. ثم تنسج حوله أحداث خيالية تتوالد وتتكاثر إلى أن يغيب معها الحدث التاريخي الواقعي، فلا يعود الناس يذكرون إلا أحداثا وأشخاصا خياليْن لا علاقة لهما (الأحداث والأشخاص) بالحقيقة والتاريخ. نجد نفس المراحل حاضرة في عملية Processus تشكل أسطورة "الظهير البربري":

هناك في البداية حدث حصل بالفعل، وهو صدور ظهير 16 ماي 1930 المتعلق بتنظيم القضاء في المناطق التي تحكمها الأعراف الأمازيغية كما سبق شرح ذلك. لقد انطلق أصحاب "اللطيف"، في بناء أسطورتهم حول "الظهير البربري"، من هذا الظهير السلطاني، وأعطوه مضمونا يتجاوز محتواه الحقيقي، وقرأوه لا كما هو، بل كما كانوا يرغبون أن يكون، فقوّلوه ما لم يقله، وأولوه تأويلا بعيدا كل البعد عن الأهداف التي كانت سلطات الحماية تنتظرها من إصدارها لظهير 16 ماي 1930. وبذلك نفخوا فيه وزادوا من حجمه ومداه، وروّجوا ذلك وكتبوه وكتبوا عنه، فانتشر بين الناس وأصبح هؤلاء يحللونه ويكتبون عنه، ليس انطلاقا من النص الأصلي، بل انطلاقا من تأويل "أصحاب اللطيف" له، حتى أن

"الظهير البربري" أصبح، في النهاية، يحمل مضمونا لا علاقة له بما يتضمنه النص الأصلي لظهير 16 ماي 1930 كما سبق بيان ذلك. وهذا المضمون هو الذي نردده ونَدْرُسه ونُدَرِّسه منذ الاستقلال إلى اليوم. وهكذا نشأت وانتشرت أسطورة "الظهير البربري". وقد رأينا كيف أن الأستاذ أبو بكر القادري، أحد المساهمين في صنع أسطورة "الظهير البربري"، يعترف أنه منذ البداية كانت هناك نية مبيتة لتزوير الحقيقة، وقلب الوقائع، والافتراء على المغاربة بادعاء أن الغرض من الظهير المعني هو تنصير الأمازيغيين.

لو بقيت هذه الأسطورة تردد بالمغرب وداخل مساجده فقط، لما كانت لها كل تلك النتائج المدمرة على الأمازيغية. فقد كانت متزامنة مع نشوء أسطورة أخرى ظهرت بالمشرق، وهي أسطورة "القومية العربية"، التي تبنى أصحابُها على الفور أسطورةَ "الظهير البربري" المغربية، ونشروها وعرّفوا بها على المستوى العالمي، وأصبحت معروفة لدى كل المسلمين في العالم بفضل ما كان يتوفر عليه القوميون العرب المشارقة من وسائل إعلامية متطورة، وما كانوا يصدرونه من جرائد ومجلات بالمشرق وأوروبا ظلت، طيلة الأربع سنوات التي تلت صدور ظهير 16 ماي 1930، تخصص صفحاتها الأولى "للظهير البربري". وقد لعب شكيب

أرسلان دورا رئيسيا في تحويل أسطورة "الظهير البربري" إلى أسطورة "قومية" تهم كل العرب والمسلمين في العالم.

إن وصول هذه الأسطورة إلى المشرق وتبنيها من طرف القوميين المشارقة، جعل من أصحاب "اللطيف" ورجال "الحركة الوطنية"، مختلقي هذه الأسطورة، أبطالا لا يدافعون عن الوحدة الوطنية والدين الإسلامي بالمغرب فحسب، بل في العالم الإسلامي كله. الشيء الذي أعطى للأسطورة مزيدا من المصداقية وأضفى على أصحابها كثيرا من البطولية والنجومية.

2 ـ عنصر المقدس الديني:

إن ما يرسّخ الأسطورة في الأذهان والوجدان، ويضمن لها بالتالي الاستمرار والدوام، هو اعتمادها، في نشأتها، على عنصر "المقدس الديني" وارتباطها به. فكبريات الأساطير، القديمة والحديثة، المؤسِّسة سواء لتفسيرات للكون وظواهره، أو للمذاهب والتيارات والحركات الاجتماعية والدينية، تستمد مشروعيتها من "المقدس الديني" الذي يعطيها وزنا ويضفي عليها مصداقية. فما الذي لعب دور "المقدس الديني" بخصوص أسطورة "الظهير البربري"، هذا "المقدس" الذي لولاه لما كان لهذه الأسطورة كل ذلك

الوقْع الكبير، والصدى الواسع، والحجم العملاق؟ إنه "اللطيف" المشهور.

فـ"اللطيف"، كما هو معلوم، لا يقرأ إلا في النكبات والكوارث الكبرى (الجفاف، الأوبئة، الفيضانات..) التي لا يملك الإنسان إزاءها حولا ولا قوة. فهو دعاء يتوجه به عبد ضعيف وعاجز إلى كائن قوي وقادر ومقدس، يلتمس منه اللطف والرحمة والنجدة. وبالإضافة إلى الطرف المقدس (الله) في هذا الدعاء، هناك أيضا مكان مقدس به يُردد اللطيف، وهو المسجد. ويجري كل ذلك، طبعا، بشكل جماعي، مما يزيد لعنصر"المقدس" حضورا وقوة وتأثيرا. فتكون قراءة "اللطيف" في المساجد أكثر من صلاة، بل صلاة مضاعَفة، وبالتالي يكون في "اللطيف" من "المقدس الديني" أكثر مما في الصلاة نفسها.

فمن خلال هذا الطابع الديني القدسي الذي أضفاه "اللطيف" على أسطورة "الظهير البربري"، نفذت هذه الأخيرة إلى وجدان الإنسان المسلم لتمسه في أعمق مشاعره الدينية والوطنية. فكانت الأسطورة، عبر "اللطيف" وبفضله، أسطورة كاملة مكتملة، رائعة وعجيبة.

لنتأمل الآن نص اللطيف: «اللهم يا لطيف نسألك اللطف في ما جرت به المقادير، لا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابر».

ربما لا توجد عبارة أكثر رياء ونفاقا وانتهازية من هذا "اللطيف": الآن فقط يتحدثون عن "إخوانهم البرابر"! أية أخوة هذه؟! متى كان الأخ يخذل أخاه ويتخلى عنه في الجبال يتعرض للإبادة من طرف الغازي المعتدي؟ أهذه هي الأخوة؟ ألا تعبّر هذه "الأخوة" المزعومة عن العنصرية والعداء لذلك "البربري" الذي حوله "اللطيف" إلى "أخ" قصد ابتزاز المشاعر الدينية والوطنية للمغاربة والمسلمين؟ إن هذه "الأخوة" العجيبة تذكرنا بأبناء يعقوب ـ وقد كان هؤلاء إخوة حقيقيين ـ الذين، بعد أن ألقوا بأخيهم يوسف في البئر، عادوا إلى أبيهم يبكون أخاهم وينتحبون عليه متهمين الذئب بافتراسه. فكذلك أصحاب "اللطيف": بعد أن تخلوا عن "إخوانهم" "البرابر" لفرنسا تفتك بهم وتقتلهم، أغلقوا عليهم الأبواب داخل المساجد وبدأوا يتباكون عن "إخوانهم"، متهمين فرنسا بالتفريق بينهم وبين هؤلاء "الإخوان".

وقد قدمت أسطورة "الظهير البربري" التي خلقتها "الحركة الوطنية"، خدمة جليلة لفرنسا لم تكن تنتظرها: فهذه الأسطورة، بتركيزها على ما ليس حقيقيا ولا واقعيا، وهو أن فرنسا تريد تنصير الأمازيغيين والتفرقة العنصرية بينهم وبين المغاربة العرب، غطّت على حقيقة ما كانت تقوم به فرنسا بالفعل، وهو إبادة الأمازيغيين وتقتيلهم الجماعي بالبوادي والجبال لكسر شوكة

المقاومة الأمازيغية. فقد كانت هذه الأسطورة إذن مفيدة جدا لفرنسا: ففي الفترة ما بين 1930 ـ 1934، وهي الحقبة التي أحدثت فيها أسطورة "الظهير البربري" ضجة كبيرة، كانت الحرب بين فرنسا والأمازيغيين قد بلغت ذروتها بجبال الأطلس، حرب استعملت فيها فرنسا كل ما كانت تتوفر عليه من قوة وأسلحة فتاكة. فكانت تبيد كل ما فيه حياة بالمعنى البيولوجي، فتقتل السكان، بنسائهم وشيوخهم وصبيانهم، والماشيةَ والنبات والأشجار، وتلوّث عيون المياه.. وبدل أن يتضامن المغاربة والعرب والمسلمون في العالم مع الأمازيغيين الذين يتعرضون للإبادة والتقتيل والحصار، ويفضحون إعلاميا الجرائم التي كانت تقترفها فرنسا ضد الإنسان الأمازيغي، تم السكوت عن هذه الحقيقة، وأصبح الحديث يروج في المساجد ـ عبر "اللطيف" ـ وفي المنابر الإعلامية بالمشرق، عن الوهم والأسطورة (تنصير الأمازيغيين). فكان ذلك مريحا لفرنسا لأنه سمح لها بأن ترتكب أبشع الجرائم في حق الأمازيغيين دون أن يندد بذلك أحد، أو يستنكره أو يفضحه، لأن الجميع كان مشغولا بقراءة "اللطيف". فيالها من خدمة قدمتها "الحركة الوطنية"، من خلال أسطورتها، لفرنسا. إنه في الحقيقة تبادل للخدمات والمصالح بين فرنسا ومحمييها من رجال "الحركة الوطنية".

فـ"اللطيف" المناسب لحجم النكبة، والذي كان يجب أن يقرأ في المساجد، ليس: «...لا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابر...»، بل: «اللهم يا لطيف نسألك اللطف في ما جرت به المقادير، أنقذ إخواننا البرابر من الإبادة على يد الغزاة العساكر».

لقد روّجت صحافة المشرق العربي كـ"حقائق ثابتة"، بناء على ما كانت تتوصل به من رسائل أصحاب "اللطيف"، عبر شكيب أرسلان، أن «آلافا من المبشرين أرسلوا إلى المغرب لتنصير 7 ملايين من الأمازيغيين». إنه افتراء فعّال وناجح، يعلق جيل لافوينت[20].

هذا الافتراء يلخص بإيجاز شديد ومركز جوهر أسطورة "الظهير البربري". إنها قلب للحقيقة والواقع. فهذه "الحقائق" عن "الظهير البربري" هي فعلا حقائق، لكنها مقلوبة، أي تقف على رأسها. فلكي تكون هذه "الحقائق" حقيقية، أي مطابقة للحقيقة والتاريخ، يكفي أن نعيدها إلى وضعها الأصلي الصحيح، وضع الحقيقة والتاريخ، أي نوقفها على رجليها مع الاحتفاظ بنفس العناصر: فحقيقة أن آلاف المسيحيين أرسلوا إلى الأراضي الأمازيغية، لكنهم لم يكونوا مبشرين ورجال دين، فلو كان الأمر كذلك لكان ذلك أرحم بالأمازيغيين، بل كانوا جنودا وقتلة محترفين.

21 – «Dossier Marocain sur le Dahir Berbère», op.cit.

ولم يكونوا يحملون صلبانا كما يفعل المبشرون، بل رشاشات وأسلحة تفتك وتقتل، ولم يكونوا ينشرون المسيحية، بل كانوا ينشرون الموت والدمار.

لقد خدعت "الحركة الوطنية" بأسطورتها و"لطيفها"، ليس المغاربة فحسب، بل كل المسلمين في العالم. فجعل "اللطيف" من أصحابه "أبطالا" لا يدافعون عن الوطن فحسب، بل عن إسلام كل المسلمين في العالم.

وهنا يطرح السؤال التالي: من المدافع والغيور الحقيقي عن الوطن والإسلام؟ الذي كان يقاوم الغزاة الأجانب إلى أن يسقط تحت قذائف المدافع والطائرات، أم الذي قبع داخل المساجد، لابسا "البلغة" والطربوش والجلباب الأبيض، بعيدا عن جبهة القتال، ويكتفي بترديد أكاذيبه "اللطيفية"؟

هناك جمعيات تطالب اليوم بضرورة كشف كل الحقيقة في ما يتعلق بالسجون السرية وبالمختطفين والمختفين الذين يجهل مصيرهم. والأمازيغية هي واحدة من ضحايا إخفاء الحقيقة وقلبها وأسطرتها (جعلها أسطورية). أليست هي أيضا في حاجة إلى الكشف عن الحقيقة؟ إن ما عانته الأمازيغية من تهميش وإقصاء واحتقار ليس إلا نتيجة إخفاء حقائق التاريخ وتزويرها.

فالمطالبة بالاعتراف بالأمازيغية ورد الاعتبار لها لا يعني أكثر من الاعتراف ورد الاعتبار للحقيقة، كل الحقيقة، لا شيء غير الحقيقة.

3 ـ خاصية "العود الأبدي" لأسطورة "الظهير البربري"

من خصائص الأسطورة «أن الماضي يصبح فيها كما لو أنه ألغي، لأنه يستعاد في الحاضر حيث يحيّن بشكل دائم ومتواصل. وهو ما يعطي للأسطورة استمراريتها وراهنيتها»[21]. هذه الخاصية التي تلغي الماضي في الأسطورة، كتعبير عن زمان سرمدي، وعود أبدي دائري ومتكرر، نجدها حاضرة في أسطورة "الظهير البربري". ويتجلى هذا الحضور في شيطنة الأمازيغية وربطها دائما بالاستعمار والانفصال والتفرقة والعنصرية وتهديد الوحدة الوطنية ومعاداة العربية والإسلام. وهذا منذ نشأة أسطورة "الظهير البربري" في 1930. فكأن زمان صيف 1930 يستعاد ويحيا في الحاضر بشكل لا يتوقف ولا ينقطع. فرغم أن أزيد من ثمانين سنة (نحن في 2011) تفصلنا عن 1930، إلا أن الزمان، على مستوى الموقف من الأمازيغية، هو دائما زمان 1930، زمان ترديد

22-Le mythe, http://cic-le-mans-1.ia72.ac-nantes.fr/IMG/pdf/le_mythe.pdf (Consulté le 26 – 09 – 2011).

"اللطيف" في صيف 1930، كما لو أن هذا الزمان توقف لأنه أصبح هو الحاضر الذي لا ماضي له ما دام أن هذا الماضي يحيا ويتكرر في الحاضر. وهذا ما يجعل أسطورة "الظهير البربري"، وما يرتبط بها من شيطنة للأمازيغية، حية لا تموت، وحاضرة لا تغيب، وذات راهنية تجعلها لا تنتمي إلى الماضي لأن ماضيها هو الحاضر المتجدد.

وكمثال على هذا الحضور السرمدي والعود الأبدي لأسطورة "الظهير البربري"، والذي يلغي الماضي بجعله حاضرا، موقف المناوئين لترسيم الأمازيغية في دستور 2011. فعندما نحلل "أدلتهم" و"حججهم العلمية" التي يعتمدون عليها لرفض ترسيم الأمازيغية، نجدها تستعيد، وبشكل صريح وواضح وكامل، مضامين "الظهير البربري" وأفكاره ومفاهيمه. فعبارات: «الطريق نحو التفتيت والتجزئة»، «التشظي الهوياتي» (فؤاد بوعلي في عدة مقالات نشرت على موقع "هسبريس" وصحيفة "التجديد" قبيل موعد الاستفتاء على دستور 2011)؛ «إن ترسيمها سيدخل المغاربة في فتنة» (امحمد الخليفة من حزب الاستقلال في برنامج "حوار" على القناة الأولى يوم 14 يونيو 2011)؛ «تفتيت الوحدة الوطنية ثقافيا ولغويا» (تصريح عبد الصمد بلكبير ليومية المساء لـ 10 يونيو 2011)؛ «إسفين يدقّ في نعش الوحدة الوطنية» (الحزب

الوطني الديمقراطي وحزب الوسط الاجتماعي وحزب النهضة والفضيلة وحزب الوحدة والديمقراطية في بيان مشترك لهذه الأحزاب)... هي كلها تعابير ومصطلحات تنتمي إلى قاموس أكذوبة "الظهير البربري"، تستحضر من طرف الأمازيغوفوبيين كلما تعلق الأمر بالأمازيغية، كأنهم يعيشون في صيف 1930. كما أن امتحانات نيل شهادة السلك الإعدادي لا تخلو كل سنة تقريبا من أسئلة حول "الظهير البربري" بمضمونه الأسطوري الكاذب. لنتأمل سؤال مادة التاريخ لأكاديمية جهة كلميم ـ السمارة لهذه السنة (السنة الدراسية 2010 ـ 2011)، الذي هو على شكل نص يقول: «... أثار "الظهير البربري" في المغرب يوم 16 ماي 1930 موجة من الاحتجاج، أدهشت الإقامة الفرنسية بسرعتها وقوتها. وقد أظهر هذا الاحتجاج حيوية الشعور الوطني وتصميم المغاربة على رفض كل مس بكيانهم الوطني...»، مع سؤال يطلب من التلاميذ شرح عبارة "الظهير البربري" شرحا تاريخا.

أما الأمير مولاي هشام (ابن عم الملك محمد السادس)، فيقدم الدليل الصارخ، الواضح والمباشر، على هذا العود الأبدي لأسطورة "الظهير البربري"، وذلك عندما انتقد الدستورَ الجديد ـ ومعه الملك محمد السادس صاحب المبادرة لوضع هذا الدستور الجديد ـ الذي ينص على أن الأمازيغية هي أيضا لغة رسمية، وهو ما اعتبره

مولاي هشام العلوي «إحياءً للظهير البربري»، كما قال في حوار معه بمجلة Le Débat في عددها 166 (انظر ردنا على موقف مولاي هشام ضمن الجزء الثاني من هذا الكتاب).

ونفس الدليل الصارخ، الواضح والمباشر ـ على خاصية "العود الأبدي" لأسطورة "الظهير البربري" ـ يقدمه كذلك الأستاذ إدريس جنداري في عدة كتابات له حول الأمازيغية، وخصوصا "دراسته" المطولة حول "الأطروحة الأمازيغية في المغرب بين المشروع الكولونيالي والرهان الوطني"، المنشورة بموقع "لكم" (lakome.com) يوم فاتح نوفمبر 2011، أي أربعة أشهر بعد ترسيم الأمازيغية في الدستور الجديد. المقال، كما يدل على ذلك عنوانه، يكرّر، وبإسهال أمازيغوفوبي حادّ، كل أدبيات "الحركة الوطنية" حول العلاقة بين الأمازيغية والاستعمار والتفرقة انطلاقا من "الظهير البربري"، «الذي كان يهدف إلى تجسيد المشروع الاستعماري في المغرب، عبر تحقيق الفصل بين العرب والأمازيغ، ضمن ما أطلق عليه اسم السياسة البربرية»، كما جاء في "تحليل" الكاتب.

فرغم أننا نعيش في أواخر 2011، إلا أن التفكير في الأمازيغية لا زال يمارس استنادا إلى زمان 1930، واعتمادا على أسطورة "الظهير البربري" التي ظهرت ونشأت في هذا التاريخ. فزمان

1930 ألغي كماضٍ بعيد عنا، لأنه أصبح حاضرا قريبا منا، راهنا ومتجددا تتجدد معه شيطنة الأمازيغية بناء على نفس "التهم" التي نسبت إليها في 1930. وهكذا تكون قراءة "اللطيف" لا تزال مستمرة رمزيا وأسطوريا إلى اليوم (2011)، لأن زمان 1930، على مستوى التعامل الأمازيغوفوبي مع الأمازيغية، هو الحاضر الحالي دائما، يتمثل في النظر إلى الأمازيغية من خلال أسطورة 1930. فالزمان الماضي في هذه الأسطورة، كما في كل الأساطير، أصبح ملغى لأنه أضحى حاضرا متجددا كعوْدٍ أبديٍّ متكرر، كما سبقت الإشارة.

4 ـ الصفات الشخصية والبطولية الخارقة لأصحاب "اللطيف"

من خصائص الأسطورة أن أبطالها ليسوا عاديين، بل هم "فوق بشريون". إنهم آلهة أو أنصاف آلهة أو تجمعهم علاقات خاصة بالآلهة، كما في الأساطير اليونانية القديمة. ولأنهم بهذه الصفات الإلهية "الفوق بشرية"، فهم دائما المؤسسون للبدايات ألأولى وللأحداث الكبرى، الكونية أو البشرية، والتي تفسر الكون والطبيعة أو التاريخ والإنسان. وهذا الطابع "الفوق بشري"

للأبطال الأسطوريين، نجده حاضرا كذلك في أسطورة "الظهير البربري".

فأصحاب "اللطيف"، كما يتحدث عنهم التاريخ، هم "المؤسسون" للوطنية وللكفاح الوطني ولاستقلال المغرب. لهذا نجد أن التاريخ المعاصر للمغرب يقدمهم كأبطال غير عاديين، تماما كأبطال الأساطير القديمة. بل هم أنفسهم سبق لهم، في حمى "اللطيف" في صيف 1930، أن أطلقوا على جماعتهم اسم "الطائفة" ذا الإيحاءات الدينية، مع تسمية كل واحد منهم بلقب أحد الصحابة[22]، مبرزين أنفسهم كأشخاص غير عاديين يملكون صفات غير عادية مثل رفاق الأنبياء من الحواريين والصحابة.

5 ـ الوظيفة التأسيسية لأسطورة "الظهير البربري":

إذا كان أبطال الأساطير يستمدون خصالهم الخارقة "فوق البشرية" من قدرتهم على التأسيس، مثل الآلهة، للبدايات ألأولى والأحداث الكبرى كما شرحنا، فذلك لأن أهم خاصية للأسطورة هي وظيفتها التأسيسية هذه. فالحركات الاجتماعية والسياسية والدينية تنطلق في نشأتها دائما من أسطورة تعطي المشروعية والتفسير "التاريخي" لهذه الحركات. وهكذا لعب "الظهير

23-Encyclopédie berbère, op.cit.

البربري" دور الأسطورة المؤسسة "للحركة الوطنية" التي خلقت من ظهير 16 ماي 1930 أسطورة حقيقية دخلت بها التاريخ بعد أن طردت أصحاب الحق في هذا التاريخ. إنها أكبر عملية نصب في التاريخ لابتزاز التاريخ وسرقته واختطافه Kidnapping وتحويله Détournement. فأسست هذه الأسطورة حدثين متنافيين ومتعارضين: أسست شرعية "الحركة الوطنية"، ولاشرعية الأمازيغية التي لم يعد لها مكان في التاريخ الذي اختطف وانتزع منها. فابتداء من هذه الأسطورة ستصبح الأمازيغية رهينة Otage لهذه الأسطورة، ترتبط في الأذهان بالاستعمار والمؤامرة والخيانة والتفرقة والفتنة، وهو ما يشكل اغتيالا رمزيا للأمازيغية لا زال يرتكب ويتكرر بطريقة طقوسية تظهر في فوبيا الأمازيغية والتحذير منها لتبرير إقصائها. بل أصبحت محاربة الأمازيغية، نتيجة لهذه الأسطورة، ولمدة طويلة بعد الاستقلال، فعلا مشروعا وعملا وطنيا وواجبا دينيا، كما سبق أن أشرت.

أسطورة "الظهير البربري" إذن، هي التي كانت وراء ظهور "الحركة الوطنية"، أي أن "الظهير البربري" أسطورة مؤسسة "للحركة الوطنية". هذه النقطة تستدعي بعض التوضيحات والمعطيات:

هناك جوانب من تاريخ "الحركة الوطنية" لم توضح ولم تفسر بعدُ بالشكل الكافي والمقنع، أو أننا لا نريد توضيحها وتفسيرها: لماذا لم تظهر "الحركة الوطنية" إلا مع بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، أي بعد انتشار أسطورة "الظهير البربري"؟ فما دام أنها كانت حركة مقاومة للاحتلال ـ كما تدعي ذلك ـ فإن هذه المقاومة كان يجب أن تبدأ منذ السنوات الأولى لهذا الاحتلال. لماذا، إذن، انتظار "الظهير البربري" ليستيقظ الوعي الوطني لدى "الحركة الوطنية"، بعد ذلك، وتدرك المرامي الحقيقية للاستعمار والخطر الذي يشكله على الوحدة الوطنية، كما لو أن حضوره، منذ بداية الاحتلال، لم يكن في ذاته خطرا على السيادة الوطنية يكشف عن النوايا الحقيقية لهذا الاستعمار؟

إن هذه الأسئلة، والمعطيات التاريخية التي تنصب عليها، تحمل على الجزم بأن احتلال المغرب واغتصاب سيادته، واستعباد مواطنيه والاستيلاء على خيراته وثرواته... كل هذا كان أقل خطرا، في نظر "الحركة الوطنية"، من إضفاء الشرعية القانونية الإلزامية الرسمية على العرف الأمازيغي، كما ينص على ذلك ظهير 16 ماي 1930. أكثر من هذا، فإن هذه الأسئلة قد تسمح بقراءة أخرى لنشأة "الحركة الوطنية"، مفادها أن هذه الأخيرة لم تهبَّ لمناهضة فرنسا إلا لأنها كانت تعتقد أن هذه الأخيرة تريد الرفع من مكانة

العنصر الأمازيغي، والتقرب إليه والتصالح معه بعد عقود من الحرب بين الطرفين، الأمازيغي والفرنسي. وينتج عن ذلك أن ما دفع "الحركة الوطنية" لـ"مقاومة" الاستعمار الفرنسي، هو معارضتها الشديدة لظهير 16 ماي 1930 الذي رأت فيه "اهتماما" خاصا من طرف فرنسا بالأمازيغيين، وهو ما اعتبرته تهديدا لمصالحها وامتيازاتها الاقتصادية والسياسية التي كانت تستأثر بها وحدها في علاقتها بفرنسا. ومن هنا نفهم لماذا لم تطالب "الحركة الوطنية" بالاستقلال إلا ابتداء من 11 يناير 1944. ذلك أنها لم تكن تفكر قبل هذا التاريخ في مطالبة فرنسا بالخروج من المغرب بسبب ما كانت تجنيه (الحركة الوطنية) من فوائد وامتيازات من احتلال المستعمر الفرنسي للمغرب وبقائه فيه.

ولهذا قد نستغرب قراءة "اللطيف" بمناسبة صدور ظهير 16 ماي 1930، في حين أنه لم يقرأ حتى عندما احتلت فرنسا المغرب. كما أن هذا "اللطيف" لم يندد بالاحتلال الفرنسي بل فقط بظهير 16 ماي[23]. وهذا يعني أن ظهير 16 ماي كان أخطر وأفدح، في نظر رجال "الحركة الوطنية"، من احتلال المغرب واستعماره.

24ـ "الظهير البربري في الكتاب المدرسي ـ بصدد الدعوى المرفوعة ضد وزارة التربية الوطنية"،مرجع سابق، صفحة 25.

هناك معطى آخر، أكثر إرباكا، قد يزكي هذه القراءة: إن المقاومة المسلحة ضد الاحتلال بدأت منذ دخول الأفواج الأولى من الجنود الفرنسيين والإسبانيين إلى المغرب، قبل أن توقع حتى معاهدة الحماية في 1912. وقد تواصلت هذه المقاومة المسلحة بجبال الأطلس حتى سنة 1936، أي حتى بعد "تهدئة"، في 1934، غالبية القبائل الأمازيغية التي كانت تحارب الجيش الفرنسي. وقد كان أبطال هذه المقاومة كلهم من المغاربة الأمازيغيين. وفي الوقت الذي كان فيه هؤلاء المجاهدون يسقطون تحت مدافع العدو المحتل، كان الكثير ممن سيصبحون زعماء ومنظرين "للحركة الوطنية" فيما بعد، يتابعون دراستهم، في اطمئنان وراحة بال، بالمعاهد الفرنسية بالمغرب أو بفرنسا، ويؤدون التحية للعلم الفرنسي صباح مساء، دون أي اكتراث بـ"إخوانهم" في الجبال، الذين كانوا يموتون دفاعا عن الوطن. ثم جاء "الظهير البربري" فأصبح الجميع "مجاهدين" و"مقاومين" للاستعمار!

في الحقيقة، لقد كان "الظهير البربري"، في صيغته الأسطورية، أثمن هدية قدمتها فرنسا لخصوم الأمازيغية. فقد عرفت "الحركة الوطنية" كيف تضخمه وتنفخ فيه وتستغله لتحويل التاريخ لفائدة "المقاومين الجدد" ـ الذين مارسوا المقاومة بالخطب

والشعارات والافتراءات ـ وتغييب المقاومين الحقيقيين الذين سقطوا تحت رصاص الغازي المحتل دفاعا عن أرضهم.

إن "الحركة الوطنية"، كي يكون رجالها "أبطالا" و"مقاومين" و"مجاهدين"، كان لا بد أن يكون هناك عدو يحاربونه ويقاومونه. هذا العدو هو فرنسا المحتلة للمغرب. لكنهم لم يقاوموها كما فعل الأمازيغيون. لهذا خلقوا عدوا وهميا وأسطوريا، هو ما سموه بـ"الظهير البربري" الذي جعل منهم "شهداء" و"مقاومين"، ولم يسبق لهم أن حملوا سلاحا ولا واجهوا عدوا.

ثامنا - «الظهير البربري» والقضية الأمازيغية:

كثيرا ما يقول ويكتب المناوئون للمطالب الأمازيغية بأن المغاربة عاشوا دائما في انسجام ووئام، كشعب واحد موحّد لا تمييز بين مكوناته على أساس الانتماء العرقي إلى العنصر الأمازيغي أو العربي، إلى أن أصدرت فرنسا "الظهير البربري" الذي حاول الفصل بين العرب والأمازيغ على أساس عرقي وعنصري... ليخلصوا إلى أن القضية الأمازيغية برمتها ليست إلا قضية مفتعلة ترجع جذورها إلى هذا "الظهير البربري" العنصري الذي حاربه المغاربة جميعا عربا وأمازيغيين.

هذا صحيح، وصحيح جدا. فالقضية الأمازيغية ترجع جذورها بالفعل إلى "الظهير البربري"، في صيغته الأسطورية الافترائية حسب ما سبق شرحه، الذي ربط الأمازيغية بالاستعمار والتجزئة والتفرقة، ومحاربة الإسلام واللغة العربية. وهو ما كان وراء الإقصاء، السياسي والهوياتي واللغوي والثقافي، الذي عانت منه الأمازيغية طيلة أزيد من نصف قرن بعد الاستقلال.

اليوم، هناك قضية أمازيغية، تتبناها وتدافع عنها حركة أمازيغية، تطالب برفع الظلم الذي ألحقه "الظهير البربري" ـ وليس ظهير 16 ماي 1930 ـ بالأمازيغية، ووضع حد للإقصاء الذي طالها جراء هذا "الظهير البربري"، وتبرئتها مما عزاه لها من تهم التفرقة والعنصرية والانفصال، وفضح الكذّابين وأكاذيبهم التي لُفّقت للأمازيغية وجعلت منها "شيطانا رجيما" يستعاذ منه بقراءة "اللطيف" في المساجد، وتصحيح التاريخ الزائف والكاذب الذي روّجه هذا "الظهير البربري" حول الأمازيغية والأمازيغيين...

نلاحظ إذن أن كل المطالب التي تخص رد الاعتبار للأمازيغية، والتي تشكل موضوع القضية الأمازيغية، ترتبط، بشكل أو آخر، بـ"الظهير البربري" الذي هو مبتدأ هذه القضية (معه بدأ إقصاء وشيطنة الأمازيغية) ومنتهاها (تبرئة الأمازيغية من كل ما ألصقه بها هذا الظهير من تهم وشرور). الخلاصة إذن أن ربط القضية الأمازيغية بـ"الظهير البربري"، كما يؤكد تلامذة صانعي هذا الظهير، صحيح مائة في المائة. ولكن ليس الظهير الفرنسي السلطاني (ظهير 16 ماي 1930)، كما يريدون أن يوهموا بذلك، وإنما "الظهير البربري" الحقيقي، أي الظهير/الأسطورة الذي اختلقه أصحاب "اللطيف"، كما شرحنا ذلك بتفصيل في التحليل السابق.

لنتصور أن "الظهير البربري"، بكل حمولته العنصرية والأمازيغوفوبية، لم يوجد، وإنما فقط ظهير 16 ماي 1930؛ وأن الأعراف الأمازيغية استمرت بعد الاستقلال، نتيجة لغياب هذا "الظهير البربري"، حاضرة في القوانين المغربية بعد تعديلها وتكييفها مع الزمان (العصر) والمكان (الجهات)؛ وأن دولة الاستقلال حافظت على تدريس اللغة الأمازيغية ونمّته وطوّرته لتجعل من هذه الأخيرة لغة رسمية بجانب العربية؛ واعترفت بالهوية الأمازيغية كمكوّن أول وأساسي (لنبقى، تماشيا مع السياق، في هذا المستوى العامّي الخاطئ لتصور الهوية على شكل مكونات متعددة) لهوية المغرب والمغاربة... فهل كان ستظهر قضية أمازيغية وتنشأ حركة أمازيغية تدافع عن هذه القضية؟ لا نعتقد ذلك، بناء على أن انتفاء الأسباب يتضمن انتفاء ما تؤدي إليه من نتائج... ولاستمر المغاربة طبعا في وئامهم وانسجامهم و"انصهراهم" كشعب واحد موحد مثلما كانوا قبل "الظهير البربري"، كما يحلو لتلامذة أصحاب "اللطيف" أن يقولوا، اليوم، من منطلق معارضتهم للمطالب الأمازيغية.

هكذا يكون "الظهير البربري" هو الذي خلق فعلا وحقا القضية الأمازيغية. وبما أن رجال "الحركة الوطنية"، ومؤسسيها من أصحاب "اللطيف"، هم الذين خلقوا هذا الظهير، كما سبق

بيان ذلك، فالنتيجة أن هذه "الحركة الوطنية" هي التي خلقت، كعلاقة سببية، القضية الأمازيغية التي يحاربها اليوم أتباع هذه "الحركة الوطنية" وتلامذتها المتشبعون بفكرها الأمازيغوفوبي. فلو كانوا منطقيين في استدلالهم ومواقفهم، لألقوا باللوم على أصحاب "اللطيف" الذين كانوا السبب في ظهور القضية الأمازيغية، وليس على الحركة الأمازيغية التي تدافع عن هذه القضية العادلة، وتناضل من أجل تحرير الأمازيغية من "الظهير البربري" الذي يأسرها كرهينة لأسطورته وأكاذيبه، وهو الظهير، الأسطوري الكاذب، الذي خلقته "الحركة الوطنية" نفسها، كما قلنا.

إذا كان أتباع "الحركة الوطنية"، المناوئون للمطالب الأمازيغية، يدّعون أن القضية الأمازيغية ذات مضامين عنصرية تعمل على تأجيج الصراع العرقي بين الأمازيغيين والعرب المغاربة، فذلك لأن "الظهير البربري" هو الذي أعطى للأمازيغية هذا المضمون العرقي والعنصري، وذلك عندما حاربتها وشيطنتها "الحركة الوطنية"، الخالقة لهذا الظهير، بمبررات عنصرية وأمازيغوفبية، وأقصتها بعد الاستقلال كهوية للمغرب، مختزلة هذا الأخير في انتماء عرقي تلخصه العبارة العنصرية "المغرب العربي"، مع كل ما يتضمنه هذا الإقصاء العنصري للأمازيغية من نتائج، تتمثل في التبعية الهوياتية والثقافية واللغوية للمشرق

العربي، واحتقار كل ما هو مغربي أصيل، لأن هذا الأصيل يعني الأمازيغية ويرتبط بها ويحيل عليها.

وعندما تطالب اليوم الحركة الأمازيغية بالاعتراف بالأمازيغية ورد الاعتبار لها والنهوض بها، فإنها تطالب في الحقيقة يوضع حد للمعاملة العرقية والعنصرية مع الأمازيغية من طرف حاملي الفكر الأمازيغوفوبي "للحركة الوطنية"، الذين يعتبرون أنفسهم "عربا" من واجبهم معارضة المطالب الأمازيغية استمرارا لمعارضة نفس "الحركة الوطنية"، مرجعهم الفكري والإيديولوجي والأمازيغوفوبي، "للظهير البربري" الذي هو في الحقيقة ظهيرها الذي أوجدته واختلقته هي نفسها.

ولأن "الظهير البربري" أسطورة كما بيّنا، فإن "حقائقه"، كما في كل الأساطير، مقلوبة ومعكوسة كما سبق أن وضّحنا: يقولون إن القضية الأمازيغية خلقها "الظهير البربري"، مع أنهم هم الذين خلقوا هذا الظهير، وبالتالي فهم الخالقون الحقيقيون للقضية الأمازيغية. وعندما تطالب الحركة الأمازيغية برد الاعتبار للأمازيغية، يتهم نشطاؤها بأنهم "عنصريون". وهنا يطرح السؤال: من هو العنصري الحقيقي، من أقصى الأمازيغية وحاربها ومنعها، أم الذي يطالب بالاعتراف بها ورد الاعتبار لها؟

ونظرا لحجم الإقصاء، السياسي والهوياتي واللغوي والثقافي والتاريخي، الذي كانت الأمازيغية ضحية له بسبب "الظهير البربري" الذي اختلقته "الحركة الوطنية"، فإن الحركة الأمازيغية سوف لن تقف عند المطالبة بالنهوض بالأمازيغية كلغة وثقافة ومكون هوياتي فحسب، كما في "السياسة البربرية الجديدة"، بل ستناضل من أجل الاعتراف السياسي الكامل بالأمازيغية كهوية للدولة وللسلطة بالمغرب، تبعا للهوية الأمازيغية لأرض هذا المغرب. وهذا يعني أن السلطة السياسية يجب أن تُمارس باسم الانتماء الأمازيغي إلى الأرض الأمازيغية ـ وليس إلى العرق الأمازيغي ـ عكس ما هو قائم اليوم حيث تمارس هذه السلطة باسم الانتماء إلى العرق العربي نتيجة لاعتبار المغرب دولة عربية. وفي هذا إقصاء سياسي ـ وليس لغويا أو ثقافيا ـ للأمازيغية. وهذا الإقصاء السياسي هو مصدر وسبب كل الإقصاءات الأخرى، اللغوية والثقافية والهوياتية.

تاسعا ـ اغتيال الأمازيغية:

إن الأهمية الكبيرة التي يحتلها "الظهير البربري" في تاريخ "الحركة الوطنية"[24]، والحجم العملاق الذي أعطي له، وما أصبح يثيره بفعل ذلك من إيحاءات وتداعيات، وما كان له ـ لنفس السبب ـ من وقع على الذاكرة الجماعية والمخيال الاجتماعي، وما خلّفه ـ نتيجة لذلك ـ من آثار مدمرة على مستقبل اللغة والثقافة والهوية الأمازيغية... كل هذا يشكل ما سميته بـ "اغتيال" الأمازيغية. ولكنه ـ وهذا أكثر تدميرا ـ"اغتيال رمزي" لأنه يستند إلى مضمون أسطوري. ولأنه رمزي، فإن هذا "الاغتيال" التاريخي للأمازيغية ظل يرتكب ويعاد ارتكابه بشكل طقوسي و"لاشعوري"، لأنه أصبح جزءا من "اللاشعور السياسي" المغربي، هذا "اللاشعور السياسي" الذي شكّلته مبادئُ وأفكار وقناعات وممارسات

25ـ في جوابه عن أسئلة أسبوعية "الصحيفة" (العدد 65، بتاريخ 2000/1/1) حول أهم أحداث القرن المنصرم بالمغرب (القرن العشرين)، أجاب الأستاذ أبو بكر القادري، وهو أحد صانعي أسطورة "الظهير البربري": «في الواقع الأحداث التي عشتها في المغرب كثيرة ومتعددة، ولكن الحدث الهام الأول الذي عشته هو حدث صدور الظهير البربري عام 1930».

"الحركة الوطنية"، التي (المبادئ...) تعدّ نماذج مرجعية Archétypes لا زال المغرب يفكر بها، ومن خلالها، ولأجلها.

لهذا نلاحظ أن "الحركة الوطنية" احتفظت، بعد الاستقلال، بكل الإرث الثقافي الاستعماري الفرنسي دون أن تشعر بأي حرج في ذلك: فاحتفظت باللغة الفرنسية، بالمدارس الفرنسية، بالخمر الفرنسية، بالحانات الفرنسية، بالسجائر الفرنسية، بالكنائس الفرنسية، بالمقابر الفرنسية، بالجنسية الفرنسية، بالنساء الفرنسيات... لكنها، على العكس من ذلك، قامت، وباستعجال كبير، بإغلاق المدارس الأمازيغية ومنع تدريس الأمازيغية الذي كانت فرنسا قد قررته. وهذا يعني أن العدو الحقيقي "للحركة الوطنية" لم يكن هو فرنسا بقدر ما كان هو الأمازيغية، وأن فرنسا لم تصبح عدوا إلا لأنها بدأت تهتم بالأمازيغية والأمازيغيين. فـ"الحركة الوطنية" لم تجد إذن ما تبرهن به على "وطنيتها"، بعد الاستقلال، أحسن من القيام بفعل هو في طبيعته لاوطني، وهو المتمثل في منع تدريس لغة وطنية ثانية، تعبيرا منها عن موقفها الأمازيغوفوبي المعادي للأمازيغية.

إن "الظهير البربري"، كما رأينا، لم يوجد أبدا. إنه أسطورة. ولأنه أسطورة، فإن حضوره ومفعوله هما أكثر واقعية وتأثيرا واستمرارا مما يوجد فعلا. ذلك أن كل أسطورة تؤسس مجموعة

من المواقف والقناعات والمعتقدات والطقوس، التي تكرسها وتستديمها وتعيد إنتاجها بفعل خاصية "العود الأبدي" المرتبط بالأسطورة كما سبق أن شرحنا ذلك. أما الطقس الذي أسسته أسطورة "الظهير البربري" فهو "الاغتيال الرمزي" للأمازيغية ـ والذي يؤدي إلى اغتيالها المادي بالقضاء عليها عن طريق التعريب ـ الذي ظل يرتكب ويعاد ارتكابه من خلال المواقف المعادية للأمازيغية، والتي تستند في مبرراتها ومرجعيتها، ضمنا أو صراحة، إلى أسطورة "الظهير البربري".

عاشرا ـ كيف نضع حدا لأسطورة «الظهير البربري»؟

إذا كان الظهير السلطاني الصادر في 16 ماي 1930 قد ألغي بعد الاستقلال، فإن "الظهير البربري"، على العكس من ذلك، بدأ تطبيقه بعد هذا الاستقلال كما سبق توضيح ذلك. ومن الصعب القضاء عليه لأنه أسطورة، لا تخاطب الوعي بل اللاوعي، ولا تتوجه إلى العقل بل إلى المخيال l'imaginaire. والنتيجة أنه كلما مورس "طقس" اغتيال الأمازيغية عبر تهميشها واحتقارها ومحاربتها، كلما ترسخت وتجددت الأسطورة المؤسسة لهذا "الاغتيال" في اللاشعور والمخيال، وأصبحت أكثر حضورا وحياة وراهنية.

ولأن التفكير في الأمازيغية يمر عبر أسطورة "الظهير البربري"، فإن هذه الأسطورة تحتل، في علاقتها بالأمازيغية، وضع "الذات" التي بها نفكر في هذه الأمازيغية، في حين أن هذه الأخيرة هي دائما في وضع "الموضوع" السلبي الذي نفكر فيه.

للقضاء إذن على أسطورة "الظهير البربري"، ينبغي أولا تحويلها من "ذات" مفكِّرة إلى "موضوع" للتفكير. وهو ما يعني

إخضاع "الحركة الوطنية"، مصدر هذه الأسطورة وخالقتها، إلى التحليل والتفكير كـ"موضوع". والحال أننا، لحد الآن، لم "نفكر" بعدُ في "الحركة الوطنية" وأسطورتها التي هي "الظهير البربري". إننا لا زلنا نفكر بها (الحركة الوطنية) ومن خلالها، أي استنادا إلى أفكارها وأساطيرها. وبالتالي فإن "التفكير" في الأمازيغية يتحدد بموقف "الحركة الوطنية" الذي تلخصه أسطورة "الظهير البربري": وهكذا تكون الأسئلة محددة سلفا، والأجوبة معروفة مسبقا. إنه "العود الأبدي" والتكرار الدائم واللاشعوري "لاغتيال" الأمازيغية.

فلوضع حد للارتكاب المتكرر "لاغتيال" الأمازيغية، ينبغي إحداث "انقلاب" إبستمولوجي: أعني بذلك أن نفكر في "الظهير البربري" من خلال الأمازيغية بدل "التفكير" في هذه الأخيرة من خلال هذا الظهير. وهكذا يتحول هذا الأخير من "ذات" للتفكير إلى "موضوع" له، والأمازيغية من "موضوع" للتفكير إلى "ذات" تفكر وتحلل "الظهير البربري" كموضوع. وهكذا سنحكم على كل من يستشهد "بالظهير البربري" بأنه كذّاب ومفترٍ، لأن "الظهير البربري" لم يوجد أبدا، بل هو أكبر أكذوبة سياسية في المغرب المعاصر. وهكذا تنتهي الأسطورة ويوضع حد للكذب والابتزاز.

هذا "الانقلاب الإبستمولوجي"، وهذه "الثورة الكوبيرنيكية" في التعامل مع تاريخ "الحركة الوطنية" وأساطيرها، سيكشف أن كل شيء في أسطورة "الظهير البربري" كان مقلوبا ومعكوسا: فالأمازيغيون الذين يتهمهم "الظهير البربري" بأن فرنسا استعملتهم لضرب وحدة البلاد ومحاربة الإسلام، هم الذين دافعوا عن هذه البلاد وضحوا من أجل الإسلام بمقاومتهم المسلحة للمستعمر الفرنسي. أما أصحاب "اللطيف"، الذين تقدمهم أسطورتهم كمجاهدين ومقاومين وغيورين على الوطن والإسلام، فقد كانت أكثريتهم حلفاء للمستعمر ومتعاونين معه في حربه ضد المقاومة الأمازيغية. وقد برهنوا على تآمرهم وخيانتهم بخضوعهم "لحمايات" أجنبية فيها مس بالسيادة الوطنية وتنازل عن الانتماء لهذا الوطن. وهو فعل يدخل تحت طائلة "الخيانة العظمى" التي يعاقب عليها القانون بالإعدام.

لكن عندما نعرف أن إنشاء دولة "عربية" ـ بالمفهوم العرقي ـ بالمغرب منذ 1912، معادية لكل ما هو أمازيغي، قد وفّر الظروف المناسبة والتربة الخصبة لنشأة ونجاح أسطورة "الظهير البربري"، التي كانت هي بدورها شرطا لنشأة ونجاح "الحركة الوطنية"، سنفهم أن العامل الحاسم لوضع حد لأسطورة "الظهير البربري" هو وضع حدّ للدولة العروبية بمضامينها العرقية، واستبدالها

بالدولة الأمازيغية بمفهومها الترابي. وفي إطار هذه الدولة الأمازيغية ـ بالمفهوم الترابي دائما ـ سيكون التعامل الموضوعي مع حقائق التاريخ، ونزع الطابع الأسطوري عنها متاحين وممكنين، لأنه لن تكون هناك حاجة إلى أساطير تستمد منها الدولة العروبية مشروعيتها ووجودها، لأنها تكون قد انتهت واختفت، وانتهت واختفت معها أساطيرها المؤسسة لها.

كما أن التجسيد العملي لوضع حد لأسطورة "الظهير البربري"، سيتجلى في العودة إلى الأعراف الأمازيغية، في جانبها المرتبط بإحقاق العدل، واحترام الحقوق، والمساواة بين المواطنين. وهو ما سيكون تعبيرا عن الإلغاء النهائي "للظهير البربري" الذي ابتدعته "الحركة الوطنية" وفرضته على العقل المغربي، والذي (الظهير البربري) لا علاقة له إطلاقا بالظهير السلطاني لـ 16 ماي 1930 المنظم للمحاكم العرفية كما سبق أن رأينا.

القسم الثاني:

حول «الظهير البربري» و«السياسة البربرية»

لنطالب بإحياء ظهير 16 ماي 1930

يمكن القول بأن الحركة الأمازيغية بالمغرب قد نجحت، منذ نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، في تقويض أسطورة "الظهير البربري". فقد أصبح الجميع يعرف ويعترف اليوم بأن ما يسمى "الظهير البربري" ليس من خلق فرنسا، بل هو من خلق "الحركة الوطنية" التي دخلت التاريخ ركوبا على هذه الأسطورة التي استعملتها لسرقة هذا التاريخ من صانعيه الحقيقيين وأصحاب الحق فيه، وطردهم منه بعد أن ألصقت بهم تهمة التآمر مع الاستعمار على الوطن والإسلام والعربية! بهذه الأسطورة ضربت "الحركة الوطنية" عصفورين بحجر واحد: أسست شرعيتها التاريخية وأسست كذلك شرعية "اغتيال" الأمازيغية الذي لا زال يرتكب دائما كلما تم ربط الأمازيغية بالاستعمار، أي بـ"الظهير البربري". هذا ما حاولنا إثباته وتبيانه في التحليل السابق حول أسطورة "الظهير البربري"، وهو ما سبق أن كشف عنه كذلك كتاب الأستاذ محمد منيب ـ "الظهير البربري أكبر أكذوبة سياسية في المغرب المعاصر"، والذي شُرِّفت بكتابة تقديم له ـ من خلال تفاصيل ووثائق وحقائق وأدلة تثبت، بشكل واضح،

بسيط وملموس، أن "الظهير البربري" كان أكبر أكذوبة سياسية في المغرب المعاصر.

والآن، بعد تقويض هذه الأسطورة، ما ذا سيتبقى من "الظهير البربري"؟

لقد ميزنا جيدا، في تحليلنا السابق لأسطورة "الظهير البربري"، بين "ظهير 16 ماي 1930 المنظم لسير العدالة بالقبائل ذات العرف الأمازيغي التي لا تتوفر على محاكم شرعية" ـ وهذا هو اسمه الحقيقي الذي صدر به في الجريدة الرسمية ـ، وبين ما سمته "الحركة الوطنية" "الظهير البربري"، أي الأسطورة التي خلقتها اختلاقا، هذه الأسطورة التي غيّبت نهائيا المضمون الحقيقي والإيجابي جدا لظهير 16 ماي 1930، واستبدلته بمضمون آخر أسطوري لا علاقة له بما جاء في هذا الظهير، كما سبق توضيح ذلك. فما هو هذا المضمون الحقيقي الإيجابي لظهير 16 ماي 1930، والذي حرفته وشوهته "الحركة الوطنية"؟

عندما نقرأ اليوم نص ظهير 16 ماي 1930، متأملين فصوله بعيدا عما علق به من بهتان وأكاذيب "الحركة الوطنية"، نجد أنفسنا مجبرين على الاعتراف بأن هذا القانون كان يمثل قمة الديموقراطية التي لم يكن يوجد مثيل لها حتى في فرنسا نفسها. بل إن هذا النوع من الديموقراطية، التشاركية السكانية (تنبثق عن

السكان أنفسهم)، لا زالت إلى اليوم، في القرن الواحد والعشرين، غير معروفة إلا لدى عدد قليل من الدول كسويسرا وألمانيا وإسبانيا وكندا وأميريكا وبعض الدول الإسكندنافية.

لنشرح ذلك:

إن ظهير 16 ماي 1930 يمنح للمناطق التي يسود بها العرف الأمازيغي استقلالا قضائيا Autonomie judiciaire كاملا حيث يحكم السكان أنفسهم بأنفسهم، ليس فقط من حيث الأشخاص الذين يتولون المسؤوليات العمومية، بل ـ وهذا هو الأهم ـ من حيث القوانين التي يحتكم إليها هؤلاء السكان، التي هي قوانين نابعة منهم وليست مفروضة عليهم من خارج تاريخهم وثقافتهم وحياتهم الاجتماعية. فالمحاكم كانت أمازيغية، والقضاة أمازيغيين، والقوانين Izerfan أمازيغية ولغة التقاضي أمازيغية. إذا كانت الديموقراطية، في تعريفها المثالي الذي يعني "حكم الشعب لنفسه بنفسه"، لا تتحقق من الناحية العملية إلا جزئيا، وذلك حتى في أعرق وأكثر البلدان ديموقراطية، فإن ظهير 16 ماي 1930 قد جعل هذه الديموقراطية، في شكلها الأسمى والمثالي، ليست شيئا ممكنا فحسب، بل أمرا واقعا وممارسا ومتحققا.

وهكذا فإن ظهير 16 ماي 1930، بما جاء به من فلسفة جديدة فيما يتعلق بالجهوية واللامركزية، ومضامين جديدة

للعدالة والديموقراطية الاجتماعية السكانية، ومفهوم جديد لإشراك المواطنين في تسيير شؤونهم وحل نزاعاتهم، فإنه بذلك كان متقدما، وبمسافات طويلة، حتى على فرنسا التي أصدرت هذا القانون، متقدما عليها ليس بالنسبة لذلك العصر، بل حتى بالنسبة للعصر الراهن (نحن في 2011) حيث لا تزال فرنسا متمسكة بنوع من التسيير المركزي ذي طابع مخزني حقيقي. فإذا كان أساس الديموقراطية هو احترام "إرادة الشعب" و"إرادة السكان"، فإن ظهير 16 ماي 1930 كان تعبيرا عن هذا الاحترام لإرادة الشعب وإرادة السكان بشكل لا نجد له مثيلا إلا في عدد محدود من الديموقراطيات في القرن الواحد والعشرين كما سبق أن أشرنا. فالظهير لم يأت بشيء من خارج السكان، سواء فيما يتعلق بالعنصر البشري، أو القوانين، أو اللغة المستعملة في المحاكم. فكل شيء من السكان وإليهم.

منذ أن أعلن المغرب عن مبادرة "الحكم الذاتي" للأقاليم الصحراوية سنة 2007، كثر الكلام في الصحافة ولدى الطبقة السياسية عن "الجهوية المتقدمة"، التي نص عليها دستور فاتح يوليوز 2011 في الفقرة الرابعة من الفصل الأول التي جاء فيها: «التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لا مركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة». فهل سيقطع مفهوم "الجهوية المتقدمة" مع السياسة

الجهوية واللامركزية التي ظل يمارسها المغرب منذ الاستقلال رغم الاختلافات والتجديدات في النصوص القانونية المنظمة لهذه السياسة؟

الجهوية واللامركزية، كما هما ممارستان بالمغرب قبل دستور 2011، لا تعنيان أكثر من إيصال قرارات السلطة المركزية ولغتها وقوانينها إلى الجهات والأطراف النائية، وتنفيذها من طرف رجال سلطة (ولاة، عمال، باشوات، قواد..) أجانب عن المنقطة، مع "تشريف" المنتخبين المحليين بمهمة جمع الأزبال. فهذا النوع من الجهوية واللامركزية ليس إلا تقوية للسياسة المركزية التي تصبح معها، بفضل أسلوب ما يسمى خطأ بالجهوية واللامركزية، لغة الحكم المركزي وقراراته وسلطته وإرادته هي المهيمنة والسائدة في كل المناطق. إننا هنا أمام سياسة جهوية ولامركزية ذات طابع أمني، وبالتالي فهي مخزنية بامتياز، لأن الهدف هو دائما تقوية سلطة المخزن وحضوره باستعمال الوسائل (الجهوية واللامركزية) التي من المفروض أنها تخفف من هذه السلطة وهذا الحضور المخزنيين.

إن السياسة الجهوية واللامركزية الحقيقية، التي يكون وراءها، ليس هاجس الأمن، بل هاجس التنمية المتوازنة لكل الجهات والمناطق وترسيخ ديموقراطية تشاركية منبثقة عن

السكان ومعبرة عن إرادتهم، لا تتمثل فقط في انتخاب ممثلين عن السكان يسيرون شؤونهم العامة، وحتى لو كان ذلك في استقلال عن السلطات المحلية كما يفترض في إطار "الجهوية المتقدمة" وليس تحت إشرافها كما في اللامركزية المخزنية الحالية بالمغرب، بل إن هذه السياسة الجهوية واللامركزية الحقيقية هي التي تقضي بأن تستعمل الإدارات والمحاكم والمدارس لغة السكان بدل لغة أجنبية عنهم يفرضها عليهم الحكم المركزي، وأن تُطبق عليهم قوانينهم وأعرافهم ـ التي لا تتعارض طبعا مع مصلحة الوطن ووحدته ـ المستمدة من ثقافتهم وتنظيمهم الاجتماعي عوض أن يخضعوا لقوانين أجنبية عنهم تفرضها عليهم السلطة المركزية، التي غالبا ما تشرّع هذه القوانين لحماية مصالح النخبة الحاكمة وإعادة إنتاج امتيازاتها وهيمنتها. لنتذكّر بهذا الصدد أن انتفاضة الريف أواخر 1958 كانت بسبب فرض الحكم المركزي على السكان لغة وإدارة وقوانين أجنبية عنهم، الشيء الذي رفضه هؤلاء السكان، فكان جزاؤهم التقتيل والتدمير.

إذا كان القليل من الدول فقط، كما سبق أن أشرنا، هي وحدها التي تعرف هذا النوع من الديموقراطية الكاملة، والتي لم تصل إليها إلا في أواخر القرن العشرين، فإن ظهير 16 ماي 1930 قد

أرسى، منذ هذا التاريخ، أسس هذه الديموقراطية بالمغرب، والتي ألغتها طبعا "الحركة الوطنية" بمجرد الحصول على الاستقلال.

ونلاحظ أن الأنظمة الاجتماعية الأكثر ديموقراطية، كما في سويسرا وألمانيا وإسبانيا وكندا والولايات المتحدة، هي التي تتبنى نظام الجهات ذات الاستقلال الذاتي **Autonomie** ، الذي يشمل، ليس الشؤون المالية والإدارية فحسب، بل أيضا اللغة والقضاء والثقافة... وهو نظام لا يختلف في جوهره عن روح ظهير 16 ماي 1930 الذي كان متقدما عن عصره، حيث تضمّن ديموقراطية تشاركية سكانية في وقت لم يكن ذلك معروفا ولا ممارسا إلا في عدد محدود من دول العالم. فلو أن "الحركة الوطنية" احتفظت بهذا الظهير وعممته إلى باقي مناطق المملكة مع تكييف مضمونه حسب الجهات، لكان المغرب هو سويسرا إفريقيا منذ أزيد من خمسين سنة. لكن "الحركة الوطنية" كانت تخاف من كل ديموقراطية قد تُشرك معها الشعب في السلطة والحكم والتشريع.

فهذا الظهير إذن هو «الأكثر ديموقراطية بالنسبة لكل ما صدر من قوانين وتشريعات وأنظمة سياسية في تاريخ المغرب» ، كما كتب الأستاذ عبد اللطيف أكنوش (انظر مقاله بالفرنسية في العدد 57 من "تاويزا" لشهر يناير 2002، والمتوفر على شبكة الأنترنيت تحت الرابط التالي:

.(www.mondeberbere.com/rebonds/aguenouch.htm)

فلنطالب إذن بإحياء وتطبيق روح هذا الظهير الفرنسي السلطاني، أي الذي أصدرته فرنسا ووقّعه السلطان محمد الخامس، لكن مع إلغاء "الظهير البربري" الوطني، أي الذي ابتدعته واختلقته "الحركة الوطنية" وليس فرنسا ولا سلطان المغرب.

(النص الأصلي منشور بالعدد 62 لشهر يونيو 2003)

الأمير مولاي هشام يحيي «الظهير البربري»

الموقف المعادي للأمازيغية، الذي عبّر عنه الأمير مولاي هشام في الحوار الذي أجراه معه الكاتب والصحفي "ستيفن سميث" Stephen Smith بالمجلة الفرنسية Le Débat (مناقشات) في عددها 166 لشهري شتمبر أكتوبر 2011، خطير، وخطير جدا، ليس لأنه صادر عن مثقف معروف بتحاليله ووجهات نظره التي ينشرها في منابر دولية عديدة، ولا لأن صاحبه ينتمي إلى الأسرة الملكية الحاكمة بالمغرب، وإنما لأنه يحيي "الظهير البربري" لمهاجمة الأمازيغية ومحاصرتها.

فما هو مضمون هذا الموقف الأمازيغوفوبي؟ وكيف يحيي "الظهير البربري" للنيل من الأمازيغية؟

"العود الأبدي" لأسطورة "الظهير البربري":

فعن سؤال حول سلطات الملك في الدستور الجديد، قال مولاي هشام، ضمن ما أجاب به: «إذا كان الملك لم يتنازل عن أي شيء ـ أو تنازل عن شيء قليل جدا ـ للسيادة الشعبية، فإنه قد تنازل عما هو جوهري فيما يخص الوحدة الوطنية. أنا أؤيد، ومنذ وقت طويل، الاعتراف بالثقافة الأمازيغية بالمغرب، إيمانا مني بأن الغنى

في التنوع. لكن هذا الإصلاح الدستوري رسّم تجزئة الدولة المغربية. [...] فهل كان علينا نحن، وبعد نصف قرن على الاستقلال، أن نحيي "الظهير البربري" لـ1930، الذي كان يرمي إلى زرع بذور التفرقة بين مكونات الشعب المغربي؟».

عندما نقرأ هذا الكلام قد نتساءل: وأين هو "اللطيف"؟ لأن مثل هذا الكلام عن "الظهير البربري" و"التجزئة" و"التفرقة"، كان يختم دائما بقراءة "اللطيف" في المساجد سنة 1930 التي أشار إليها مولاي هشام.

الاعتراف بالأمازيغية كمكوّن للهوية المغربية وكلغة رسمية يشكّل، إذن، حسب مولاي هشام، مسا بالوحدة الوطنية التي فرّط فيها محمد السادس، ووفر شروط تجزئتها عندما دعا إلى ترسيم هذه الأمازيغية لغة وهوية!

واللافت أن مولاي هشام لا يبرر رفضه للاعتراف الدستوري بالأمازيغية بالاستناد إلى مضامين "الظهير البربري" وحدها مثل التحذير من التقسيم والتجزئة وتفتيت الوحدة الوطنية، ودون تسمية هذا الأخير نصا وصراحة، كما يفعل غالبية الأمازيغوفوبيين "الجدد" الذين عرف موقفهم من الأمازيغية تطورا ملحوظا بعد أزيد من أربعين سنة من النضال الأمازيغي، بل هو يستحضر "الظهير البربري" كاملا بالاسم والمحتوى، تماما

كما كان يفعل الأمازيغوفوبيون "التقليديون" طيلة الحقبة الممتدة من ثلاثينيات حتى سبعينيات القرن الماضي، كأن شيئا لم يتغير بعد هذه الفترة بالمغرب.

عندما نتأمل هذا الموقف المعادي للأمازيغية، وبشكل تقليدي ومتقدم جدا لأنه يغرف مباشرة من أكذوبة "الظهير البربري"، تنتصب أمامنا أسئلة مثل هذه:

ـ ما الذي يجعل مثقفا "حداثيا" و"عصريا"، ينتمي إلى القرن الواحد والعشرين، خريج جامعة أميركية عريقة، ينظر إلى الأمازيغية من خلال أكاذيب اختلقت في الثلاثينيات من القرن الماضي من طرف مجموعة من الأشخاص كان العداء للأمازيغية علة وجودهم وحياتهم، وهي الأكاذيب المشكلة لما يسمى "الظهير البربري" الذي لم يوجد أبدا في التاريخ، كما شرحنا في الجزء الأول من هذا الكتاب؟

ـ كيف لمثل هذا المثقف أن يستند إلى هذه الأكاذيب كحقائق ثابتة ومؤكدة دون أن يشك فيها أو يعيد النظر في محتواها؟

الجواب هو أن "الظهير البربري" لا زال يشكل المرجع الفكري والثقافي والسياسي والإيديولوجي للتفكير في الأمازيغية لدى غالبية المثقفين المغاربة، وخصوصا "الحداثيين" منهم مثل مولاي هشام. وهنا نتساءل: أية حداثة هذه التي تجعل صاحبها يعتمد على

افتراءات ظهرت وانتشرت منذ ما يزيد عن ثمانين سنة، ولا زال يتمسك بها ويستحضرها كمرجع لفهم الواقع وتحليله؟

بتلويحه بفزاعة "الظهير البربري"، بعد ثمانين سنة من اختلاقه، يعطي مولاي هشام الدليل، مرة أخرى، على أن هذا الظهير الكاذب يتوفر على خاصية "العود الأبدي" المرتبطة بالأساطير، مما يؤكد أنه أسطورة حقيقية تستحضر بشكل متكرر، وكطقس ديني متجدد، كلما تعلق الأمر بالأمازيغية، إمعانا في شيطنتها والتحريض عليها. هذا الطابع الأسطوري "للظهير البربري" هو الذي يفسر أن مثقفين في مستوى الأمير مولاي هشام، لا يستطيعون التخلص من أكذوبة "الظهير البربري" لأنه ليس أكذوبة عادية، بل أكذوبة في صيغة أسطورة.

من يحيي "الظهير البربري"؟

عندما يتساءل مولاي هشام مستنكرا: «فهل كان علينا نحن، وبعد نصف قرن على الاستقلال، أن نحيي "الظهير البربري" لـ1930، الذي كان يرمي إلى زرع بذور التفرقة بين مكونات الشعب المغربي؟»، لم يخطر بباله أنه بصدد إحياء هذا "الظهير البربري" بالفعل.

إذا لم يعد أحد من الأمازيغوفوبيين يجرؤ اليوم، ومنذ أن عرّت

الحركة الأمازيغية المضمون الأسطوري الكاذب "للظهير البربري" وفضحت الكذابين الذين صنعوه، على التلويح بهذا الظهير بشكل مباشر كسلاح "رادع" يخوّف من الأمازيغية من خلال ربطها بظهير التفرقة والتجزئة، وإنما، كما سبقت الإشارة، يقتصر الأمر على استحضار مضامينه وأفكاره التي تذكّر بهذه التفرقة والتجزئة، فإن مولاي هشام، في هذا الحوار، لم يسلك الطريق الملتوية للتذكير بعلاقة إحياء الأمازيغية (النهوض والاعتراف بها) بإحياء "الظهير البربري"، أي إحياء التفرقة والتجزئة، بل كان جريئا إلى حد الوقاحة عندما قال: «فهل كان علينا... أن نحيي "الظهير البربري"...»، في سياق حديثه عن الاعتراف الدستوري بالأمازيغية. وهل هناك إحياء "للظهير البربري" مثل هذا الربط بين الاعتراف الدستوري بالأمازيغية وبين هذا الظهير؟

فالإحياء الحقيقي "للظهير البربري" ليس هو الاعتراف الدستوري بالأمازيغية، الذي هو في الحقيقة إماتة لهذا الظهير ودفن له، بل هو رفض لهذا الاعتراف بدعوى التخوف من إحياء "الظهير البربري"، وهو ما يجعل هذا الأخير "حيا" تتجلى حياته في معاداة الأمازيغية وإقصائها. فعندما تطالب الحركة الأمازيغية بالاعتراف الكامل بالأمازيغية، لغة وثقافة وهوية وتاريخا وإنسانا، فهي تطالب، ضمنيا ونتيجة لذلك، بإلغاء "الظهير

البربري" الذي ظل سيفا مسلطا على الأمازيغية يمنعها من حقها في النهوض والتطور والتنمية. أما رفض هذا الاعتراف الدستوري بها لأنه يعني إحياء "للظهير البربري"، فهو إحياء فعلي لهذا الظهير الذي ينتصب مرة أخرى سيفا يهدد الأمازيغية ويبتزها: إما أن تبقى مهمشة ومقصاة وإلا فإنها تفتت الوحدة الوطنية وتدعو إلى التفرقة والانقسام.

فالمضمون الحقيقي "للظهير البربري"، وهذا ما لا يدركه مولاي هشام من شدة العمى الأمازيغوفوبي الذي يحول دون رؤيته للحقائق التي تخص الأمازيغية، هو شيطنة الأمازيغية ومعاداتها، ولا علاقة له إطلاقا بأية تفرقة أو تهديد للوحدة الوطنية.

كان المنتظر من مولاي هشام، لو كان موقفه من الأمازيغية نزيها ومنصفا وموضوعيا، أن ينتقد الملك محمد السادس بخصوص الاعتراف الناقص والمشروط بالأمازيغية كلغة رسمية، بدل اتهامه بإحياء "الظهير البربري" الذي عمل هذا الملك في الحقيقة على إلغائه وتعطيل أحكامه الكاذبة والظالمة، عندما أعطى تعليماته في خطاب التاسع مارس 2011 للاعتراف الدستوري بالأمازيغية.

تناقضات ومفارقات مولاي هشام:

إذا كان "الظهير البربري" جاء في 1930 ليزرع بذور التفرقة بين مكونات الشعب المغربي كما يقول مولاي هشام، فهل نسي أن جده السلطان محمد الخامس هو الذي صادق على هذا الظهير وأمضاه بخاتمه الشريف؟ فهل يعقل أن ملكا مثل محمد الخامس يصادق على قانون يشرّع الفرقة بين أبناء شعبه؟

بتكراره لأكاذيب "الظهير البربري"، يُدرج مولاي هشام نفسَه ضمن أولئك الذين قال فيهم جده محمد الخامس: «وقد قامت شرذمة من صبيانكم الذين لم يبلغوا الحِلم، وأشاعوا ولبئس ما فعلوا، أن البربر بموجب الظهير الشريف تنصروا وما دروا عاقبة فعلهم الذميم وما تبصروا وموّهوا بذلك على العامة» (من خطاب مكتوب وجهه محمد الخامس إلى أئمة المساجد يوم 11 غشت 1930، منشور بجريدة "السعادة" بتاريخ 21 غشت 1930)، وذلك عندما روّجوا أن الهدف من "الظهير البربري" هو تنصير الأمازيغيين والتفرقة العنصرية بينهم وبين المغاربة العرب.

إذا كان الاعتراف بالأمازيغية يهدد الوحدة الوطنية بـ"إحياء الظهير البربري"، فهل مغاربة "البوليساريو"، الذين يريدون الانفصال عن المغرب بالدعوة إلى إقامة "جمهورية عربية صحراوية"، فعلوا ذلك عبر الاعتراف بالأمازيغية أو من خلال إحياء "الظهير البربري"؟ ألم يفعلوا ذلك من منطلق عربي قومي معادٍ

أصلا لكل ما هو أمازيغي؟ فمن يهدد، بصدد مشكل الصحراء المغربية، الوحدة الوطنية بالتفرقة والتجزئة؟ المرجعية الأمازيغية أم المرجعية العربية؟

في الحقيقة، إن ما يهدد الوحدة الوطنية، كما تثبت ذلك التجارب التاريخية للأمم والشعوب، ليس الاعتراف بكل مكونات هذه الوحدة، كما نص على ذلك الدستور الجديد، وإنما هو إقصاء أحد هذه المكونات، مما يدفع أصحاب هذا المكون إلى المطالبة بالانفصال وإقامة كيان مستقل بهم، حتى يمكنهم الاعتناء بثقافتهم ولغتهم وهويتهم التي كانت مقصاة في إطار الوحدة الوطنية التي لم تكن تعترف بهم وبثقافتهم ولغتهم وهويتهم.

وعندما يقول مولاي هشام: «أنا أؤيد، ومنذ وقت طويل، الاعتراف بالثقافة الأمازيغية بالمغرب»، نستغرب ونتساءل: هل يعتقد أننا كنا، مثله، غائبين عن المغرب وأجانب عن الأمازيغية، ولا نعرف بالتالي من هم المؤيدون الحقيقيون للمطالب الأمازيغية ومن هم المناوئون لهذه المطالب، فنصدق أيا كان يدعي أنه يناصر هذه المطالب؟ فقد تأسس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية منذ أزيد من عشر سنوات، وتقرر تدريس الأمازيغية منذ 2003، وأنشئت قناة خاصة بالأمازيغية، وعرفت القضية الأمازيغية، عبر كل هذه المراحل، تطورا كبيرا وتقدما إيجابيا مع نقاش وطني مستفيض

صاحب هذه الإنجازات. وخلال كل هذه المستجدات التزم مولاي هشام الصمت ولم يبدِ رأيا حول الموضوع ولا أعلن عن تأييد للحقوق الأمازيغية كما يدعي. لكن عندما نتعرف على موقفه من الأمازيغية في هذا الحوار مع "ستيفن سميث"، نفهم ماذا يقصد بـ"تأييده" للاعتراف بالأمازيغية: فما دام أنه لزم الصمت خلال كل هذه الفترة التي عرفت فيها الأمازيغية نهضة حقيقية كما أشرنا، ودون أن يخرج سلاح "الظهير البربري"، كما يفعل اليوم، للاعتراض على هذا النهوض بالأمازيغية، فذلك يعتبر "تأييدا" منه لها، وتنازلا يقدمه لصالحها، وتكرما تجود به أريحيته عليها.

من جهة أخرى، كيف يزعم أنه يؤيد الاعتراف بالثقافة الأمازيغية، وهو يرفض ترسيمها الدستوري بتعلة إحياء "الظهير البربري"؟ وهو ما يعني أنه "يؤيد" الأمازيغية لكن باستخدام، في نفس الوقت، أفتك سلاح استعمل ضدها في التاريخ، وهو سلاح "الظهير البربري". فهل هذا أمر معقول، يقبله ويصدقه الحس السليم؟

عن سؤال حول المعنى الذي يعطيه لعبارة "الربيع العربي"، قال مولاي هشام: «المهم هو التخلص من الأحكام المسبقة حول العرب والقراءات اللاتاريخية للإسلام». فهل تخلص الأمير هو نفسه من الأحكام المسبقة حول الأمازيغية؟ هل تخلص من

"الظهير البربري" مصدر هذه الأحكام؟ هل تخلص من القراءة اللاتاريخية لهذا الظهير واستطاع أن يقرأه في إطاره التاريخي ليكتشف أنه مجرد أكذوبة لا علاقة لها بالحقيقة التاريخية؟

يقول بصدد الوحدة الوطنية المهدَّدة بفعل الاعتراف الدستوري بالأمازيغية: «المغرب ليس بوتقة على غرار الولايات المتحدة. إنه صحن كبير من "الكسكس" الذي يمكن أن يضم كل المواد (يقصد المواد التي يحضّر بها). والحال أن أحكام الدستور الجديد، التي لم يُفكر فيها كما ينبغي، تنذر بإفساد الصحن الوطني. فعندما نضع بعض المكونات جانبا، نحرم الكل من غناه».

وكيف تعامل مولاي هشام مع الأمازيغية؟ ألا يرفض أن تكون ضمن المواد المكونة "للكسكس" المغربي عندما يرفض الاعتراف الدستوري بها؟ ألا يُفقر الكلَّ المكوّن للصحن الوطني عندما يضع الأمازيغية جانبا ويحرمها من أن تكون جزءا من هذا الكل؟

هذه المفارقات والتناقضات في مواقف وأقوال مولاي هشام شيء عاديّ لدى كل المثقفين الأمازيغوفوبيين: فهم عندما يدرسون قضايا اجتماعية أو تاريخية أو أدبية أو اقتصادية أو قانونية... يتناولونها بمنهجية علمية وصرامة منطقية وتحليل عقلاني متماسك ومنسجم. لكن عندما يتعلق الأمر بالأمازيغية، يسود التناقض والاضطراب في الخطاب ليتحول إلى كلام عنصري

وسفسطائي ينفي بعضه بعضا. وهذه إحدى عجائب الأمازيغوفوبيا: إنها تحول دون التفكير المنطقي السليم.

(النص الأصلي منشور بالعدد 175 لشهر نونبر 2011)

الثقافة السياسية «للظهير البربري» وأسباب التخلف السياسي والاقتصادي للمغرب

كانت الذكرى السنوية لأسطورة "الظهير البربري" تمر، قبل بداية القرن الحالي (القرن الواحد والعشرين)، في صخب إعلامي وحزبي حيث تنظم بمناسبتها الندوات، وتعقد اللقاءات والمناظرات، وتنشر ملفات ودراسات للتذكير بـ"بطولات" و"أمجاد" و"تضحيات" أصحاب "اللطيف" ("اللطيف" الذي كان يُقرأ في المساجد احتجاجا على "الظهير البربري")، الذين يقدمهم التاريخ (التاريخ الذي كتبوه هم أنفسهم) كمنقذين للبلاد من العودة إلى الوثنية والجاهلية، ومن التنصير الذي كان هو الهدف الأسمى "للظهير البربري". أما اليوم، وابتداء من القرن الواحد والعشرين، فإن هذه الذكرى تمر في صمت وتجاهل يبدوان متعمدين لتجنب التذكير بهذا الحدث الأسطوري، الذي كان الاحتفال بذكراه يملأ صفحات الجرائد بالكتابة عنه، وقاعات الأحزاب بضجيج العروض والمحاضرات حوله.

فلماذا هذا الصمت وهذا التجاهل بعد كل ذلك الصخب والضجيج اللذين كانا يميزان الذكرى السنوية "للظهير البربري"؟

لأن الحقيقة كشفت عنها الحركة الأمازيغية، وفضحت الأكاذيب التي بنى عليها أصحاب "اللطيف" أسطورة "الظهير البربري"، التي شكلت رأسمالهم الرمزي والسياسي الذي دخلوا به التاريخ كـ"أبطال" أنقذوا العروبة والإسلام في المغرب، وأماطت اللثام عن أكبر عملية نصب سياسية في تاريخ المغرب المعاصر، والتي تسمى بـ"الظهير البربري" الذي لم يكن له وجود إطلاقا. ومع ذلك أصبح ـ بفعل عملية النصب هذه ـ من الحقائق البديهية التي تملأ عقولنا ووجداننا ومخيالنا، والتي لا يرقى إليها شك ولا يطرح حولها تساؤل ككل الحقائق البديهية.

بعد فضح عملية النصب هذه، والكشف عن الكذّابين والنصّابين الذين اختلقوا وصنعوا أكذوبة "الظهير البربري" ليصنعوا مكانتهم في التاريخ ويطردوا أصحاب الحق فيه، أصبح من الصعب، أدبيا وأخلاقيا، على هؤلاء الكذّابين والنصّابين الاستمرار في الكذب والنصب بعد أن باتت الحقيقة معروفة ومعلومة، والبهتان مفضوحا ومكشوفا. فكان لا بد من التوقف عن الاحتفال بذكرى الكذب، واللوذ بالصمت حتى لا تُعرف وجوه الكذّابين من جديد ويقال لهم: "لعنة الله على الكذّابين".

إلا أن اختفاء الاحتفالات بذكرى أسطورة "الظهير البربري"، لا يعني اختفاء آثارها المدمرة على الأمازيغية والأمازيغيين، والتي لا

تزال قائمة ومستمرة كفكر موروث عن "الحركة الوطنية"، صانعة الأسطورة وصنيعتها في نفس الوقت، هذا الفكر الذي تعيد إنتاجَه الأحزابُ والإعلامُ والمدرسةُ والكتبُ والتاريخُ الرسميُّ...

لكن إذا كنا نعرف هذه الآثار المدمرة لهذه الأسطورة على الأمازيغية، فإننا نجهل كل شيء عن آثارها المدمرة كذلك في ما يخص التنمية الاقتصادية والحكامة السياسية وتسيير الشأن العام بالمغرب. نجهل ذلك لأن العلاقة بين أسطورة "الظهير البربري" والتخلف السياسي والاقتصادي للمغرب تبدو بعيدة أو منعدمة، مع أنها قريبة وتكاد تكون مباشرة. لنشرح ذلك.

يجب أن نستحضر أن الأفكار التي أنتجت أسطورة "الظهير البربري" هي نفسها الأفكار التي تحكم المغرب منذ الاستقلال إلى اليوم. فهذه الأسطورة شكلت، منذ 16 ماي 1930، رأس المال السياسي والرمزي والتاريخي ـ كما سبقت الإشارة ـ لـ"الحركة الوطنية"، التي ستتفاوض معها فرنسا في "إيكس ليبان" كممثل شرعي ووحيد للشعب المغربي، بسبب ذلك الرأسمال "الأسطوري" الذي تتوفر عليه. وبالتالي فإليها، كخلَف ووريث شرعي للسلطات الاستعمارية الفرنسية، ستسلم هذه الأخيرة، بعد مغادرتها المغرب، الدولةَ العربية الجديدة التي أنشأها "ليوطي".

وهكذا أصبحت "الحركة الوطنية"، وخصوصا حزبها المعلوم، هي التي تشرف عمليا على تسيير شؤون البلاد وتتصرف في ثرواته وموارده. فمنها الوزير، والعامل، والقائد، والباشا، وضابط الأمن، وقاضي المحكمة، ومدير الشركة، ومعلم المدرسة، وحارس السجن، وشرطي المرور... كان كل من يتقلد منصبا في الدولة، مهما كانت درجة أهميته، ينتمي إلى "الحركة الوطنية" عبر انتمائه إلى حزبها العتيد المعلوم، ويحمل أفكارها ـ وهذا هو الأهم ـ التي بها يخطط ويدبّر ويسيّر في إطار وظيفته وعمله الرسمي التابع للدولة الجديدة التي ورثتنها "الحركة الوطنية" عن فرنسا. هكذا أصبحت أفكار "الحركة الوطنية" ـ لا ننسى أن هذه الأفكار هي التي صنعت أسطورة "الظهير البربري" ـ ثقافة سياسية تحكم المغرب وتسيّر شؤون البلاد وتبني دولة الاستقلال.

وبما أن "الحركة الوطنية" هي التي تسلمت السلطة السياسية من فرنسا وأصبحت بذلك تحكم الدولة وتسيّر شؤونها، فقد استغلت موقعها الذي مكّنها من استعمال وتوظيف الوسائل الإيديولوجية للدولة ـ من إعلام ومدرسة على الخصوص ـ وإمكاناتها المادية والمؤسساتية والقانونية، بهدف ترسيخ وتعميم أفكارها وقناعاتها وقيمها كثقافة سياسية ـ تلك التي خلقت أسطورة "الظهير البربري" ـ والعمل على فرضها وتعميمها

وإعادة إنتاجها وغرسها في أذهان ووجدان المغاربة. وهكذا أصبحت الثقافة السياسية لـ"الحركة الوطنية" ـ لا ننسى أنها الثقافة التي أنتجت أكذوبة "الظهير البربري ـ هي السائدة والمهيمنة حتى عند الأجيال الجديدة لما بعد الاستقلال، والتي لم تعرف "الحركة الوطنية" ورجالاتها إلا كـ"تاريخ" يلقن لها في المدارس وتحكيه الكتب. لكن مع ذلك ـ وهذا هو الأهم ـ تحمل هذه الأجيالُ أفكارَ هذه "الحركة الوطنية" وإيديولوجيتها، أي ثقافتها السياسية التي تسيّر بها هذه الأجيال الجديدة ـ هي كذلك ـ دواليب الدولة ومؤسساتها وتحكم بها البلاد وتدبر شؤون أزيد من ثلاثين مليونا من المغاربة. فاختلاف الأجيال وتغير الرجال لم يأتيا بأي جديد في ما يخص الحكامة وتسيير شؤون الدولة والتخطيط لمستقبل المغرب، ما دام هؤلاء الرجال "الجدد" يحملون نفس الثقافة السياسية التي بها يحكمون ويسيرون ويخططون، والتي هي ثقافة سياسية تعود إلى "الحركة الوطنية"، نشأت وتكوّنت في عقد الثلاثينيات من القرن الماضي بمناسبة نشوء وتكوّن أسطورة "الظهير البربري". هذا عندما لا يكون هؤلاء الرجال "الجدد" استمرارا مباشرا لرجال "الحركة الوطنية"ـ صانعة "الظهير البربري" وصنيعته في نفس الوقت ـ كما في الحالة التي ينتمون فيها إلى أحزاب تعتبر إرثا وامتدادا لهذه "الحركة الوطنية".

هذا الاستطراد كان ضروريا لتبيان العلاقة بين الثقافة السياسية "للحركة الوطنية" والتسيير الحالي لشؤون الدولة بالمغرب. هذا التسيير الذي أوصل المغرب إلى المراتب الأخيرة في سلم التنمية والتقدم على المستوى العالمي.

لكن أية علاقة تربط بين أسطورة "الظهير البربري" وما وصل إليه المغرب من تخلف في مجال التنمية الاقتصادية والحكامة السياسية؟

لقد أوضحنا وشرحنا أن الأفكار التي صنعت أكذوبة "الظهير البربري" هي التي تحكم المغرب ـ كثقافة سياسية ـ منذ الاستقلال إلى الآن. هذه الأفكار/الثقافة السياسية كانت تقوم، في مميزاتها الأساسية، التي يجمعها ويلخصها "الظهير البربري"، على العناصر التالية:

ـ الكذب والافتراء؛

ـ استعمال المقدس الديني للإقصاء السياسي للخصم؛

ـ هيمنة هاجس المصلحة الشخصية على المصلحة العامة التي يستعملها أصحاب هذه الثقافة كوسيلة لتأمين مصالحهم الشخصية؛

ـ غياب الروح الوطنية الحقيقية مع استعمال الوطن كوسيلة لجمع الثروة والوصول إلى مواقع السلطة، التي تسهل بدورها الحصول على مزيد من الثروة بلا سبب مشروع؛

ـ الانتهازية والوصولية والنفاق والازدواجية الخادعة في المواقف، وذلك بالتظاهر بالدفاع مبدئيا عن قناعات لكن مع تطبيق عكسها عمليا؛

ـ العداء التاريخي لكل ما هو أمازيغي...

ففي ما يتصل بتفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وغياب الروح الوطنية الحقيقية، فهو أمر حاضر بوضوح لدى أصحاب "اللطيف"، مختلقي أكذوبة "ألظهير البربري". فغالبيتهم كانوا "محميين"، أي خاضعين لسيادة دول أجنبية في إطار نظام الحماية الفردية، مع ما في ذلك من ردة عن دينهم وخيانة لوطنهم وتآمر ضد بلادهم وانتهاك لسيادتها الوطنية. ولهذا يعتبر هؤلاء "المحميون" الممهدين والمسهلين لدخول الاستعمار، إذ كانوا يرفعون أعلام الدول التي منحتهم الحماية فوق منازلهم تماما مثل السفارات الأجنبية التي لا سلطة عليها من طرف الدولة التي توجد بها تلك السفارات.

وهذه الخاصية المتمثلة في تفضيل المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة، التي تستعمل فقط كوسيلة ومبرر لخدمة

الأهداف الشخصية والأنانية، سلوك انتهازي ولا وطني لا زال قائما وممارَسا، نلاحظه في استعمال الوظائف العمومية، كمناصب السلطة والمسؤولية في الدولة، كوسيلة للاغتناء وضمان المصالح الخاصة والعائلية لأصحاب تلك المناصب. هذا في أحسن الحالات التي لا تستعمل فيها هذه المناصب للنهب المباشر للمال العام واختلاس أملاك الدولة، كما هو معروف بالنسبة لعدد من المؤسسات التي سبق وأن عرضت ملفات الاختلاس المالي بها على القضاء. وما خفي وبقي أعظم طبعا.

أما استعمال الدين للإقصاء السياسي للخصم، والتظاهر بالغيرة الزائفة على الإسلام، فقد رأيناه في ادعاء أصحاب "اللطيف" أن فرنسا تريد تنصير الأمازيغيين وإخراجهم من الدين الإسلامي، مع ما في هذا الادعاء الكاذب من اتهام الأمازيغية باستعمالها من طرف الاستعمار لمحاربة الإسلام حسب أسطورة "الظهير البربري". ويستمر اليوم استعمال المقدس الديني لإقصاء الأمازيغية بالتذكير المملول، كلما تعلق الأمر بالمطالبة برد الاعتبار للغة الأمازيغية، بأن العربية لغة القرآن، وأن الأمازيغيين "اختاروا" العربية لغة لهم يوم "اختاروا" الإسلام دينا لهم.

أما الانتهازية والوصولية والازدواجية الخادعة في المواقف، والتي (الازدواجية) تجعل أصحابها يتظاهرون بالدفاع مبدئيا عما

يطبقون عكسه عمليا، فرأيناه عندما تظاهروا بأنهم يحاربون فرنسا لأنها أصدرت "الظهير البربري"، مع أنهم هم الذين قبلوا الحماية الفرنسية ورحّبوا بالمستعمر الفرنسي، وتحالفوا وتعاملوا معه كفرصة ذهبية لخدمة مصالحهم الشخصية والحصول على منافع ومكاسب على حساب الوطن والمواطنين الشرفاء. ونفس الازدواجية الخادعة يمارسونها اليوم عندما يتظاهرون بالدفاع عن التعريب غيرة على اللغة العربية. لكن عمليا يسجلون أبناءهم بمدارس أجنبية أو خاصة حيث لا وجود للغة العربية.

أما الكذب والافتراء، فقد قامت عليهما أسطورة "الظهير البربري" من أولها إلى آخرها كما هو معروف اليوم، وكما بيّنا ذلك بتفصيل في الجزء الأول من هذا الكتاب.

وإذا عرفنا أن الأفكار التي أنتجت هذه الأسطورة أصبحت ثقافة سياسية لتسيير شؤون البلاد كما سبق أن شرحنا، نعرف لماذا وصل هذا التسيير إلى ما وصل إليه من فساد، وتخلف، وسوء تدبير، وتبذير للمال العام ونهب لأملاك الدولة، لأن مبادئ الكذب والافتراء قد تخدع أشخاصا وفي أوقات خاصة وظروف خاصة، ولكنها لا تستطيع أن تبني دولة قوية بمؤسسات قوية تقوم على أركان صلبة وسليمة. هذا عندما لا يكون الكذب ممارسا بشكل صريح ورسمي كما حدث في فضيحة "النجاة" التي افترِي فيها،

ومن موقع حكومي رسمي، على أزيد من 35000 مغربي سنة 2002.

أما العداء للأمازيغية فظاهرة مفهومة تجد تفسيرها في كون الثقافة السياسية الأمازيغية هي نقيض مباشر للثقافة السياسية لمختلقي أكذوبة "الظهير البربري". فخصائص الثقافة الأولى تتمثل في: الميل إلى المساواة؛ مراعاة مصلحة الجماعة أولا قبل المصلحة الخاصة؛ الوطنية الحقيقية القائمة على الارتباط بالأرض والاستعداد للتضحية دفاعا عنها؛ القناعة والكفاف وعدم التطاول على أملاك وحقوق الآخرين... فهي، كما نرى، خصائص تتناقض على طول الخط مع مميزات الثقافة السياسية لأصحاب "اللطيف". وهذا ما يفسر عداء حاملي هذه الثقافة "اللطيفية" (نسبة إلى "لطيف" "الظهير البربري") للأمازيغية، لأن مجرد وجودها يشكل فضحا للذهنية الانتهازية والأنانية للثقافة السياسية لأصحاب "اللطيف"، الذين لا يريدون أن يكون هناك شاهد على لاوطنيتهم وانتهازيتهم وأنانيتهم البدائية.

فهذه الثقافة السياسية، إذن ـ التي هي منتج ومنتوج لأكذوبة "الظهير البربري" في نفس الوقت ـ هي التي لا زالت تهيمن على تسيير شؤون البلاد بالمغرب، مع كل ما يرتبط بها من انتهازية واستغلال للنفوذ واستعمال المرفق العام (أي المصلحة العامة)

لخدمة المصالح الخاصة، وغياب الروح الوطنية الحقيقية المتمثلة في الاستعداد للتضحية من أجل الوطن.

فعندما نتساءل: لماذا بقي المغرب متخلفا سياسيا واقتصاديا؟ يكون الجواب بسيطا وواضحا: لأنه محكوم بثقافة سياسية متخلفة، تعمل على إفقار البلاد وإضعافها، اقتصاديا وتنمويا، كدولة ووطن، من أجل إغناء وتقوية أصحاب هذه الثقافة كأفراد أنانيين لا غيرة لهم على الوطن والبلاد، بل فقط على مصالحهم وأرصدتهم المالية، يسيرون الشأن العام الذي لا يهمهم إلا بقدر ما يوظفونه كوسيلة لخدمة شؤونهم الخاصة. هذا هو مصدر ما تعرفه مؤسسات الدولة المغربية من انتشار للفساد وتفشٍّ للرشوة، وتجاسر على نهب المال العام، واستهانة بالقانون، وسيادة للزبونية والعلاقات العائلية على حساب الكفاءة والاستحقاق، وغياب لاستقلال القضاء مع ما ينتج عن ذلك من ممارسة للظلم والتسلط وغياب للمساءلة والمحاسبة، واحتقار لكرامة المواطن... وكلها أسباب تجعل المغرب يتراجع إلى الوراء بدل أن يتقدم إلى الأمام.

لكن الخطير في هذه الثقافة السياسية "اللطيفية"، أن حامليها وممارسيها يستعملون النظام الملكي بالمغرب، كمظلة يغطّون بها على استعمالهم لمناصب الدولة ووظائفها للاغتناء غير المشروع،

وتكديس الثروة والسلطة في شكل حلقة مغلقة يصبح السبب فيها نتيجة والنتيجة سببا: السلطة الفاسدة تنتج ثروة السحت، التي بدورها تنتج مزيدا من السلطة الفاسدة، ودون أن يخضع المسؤولون عن الفساد والسحت لأية مراقبة ولا مساءلة. مما يشجعهم، بل يحفزهم، على مزيد من الفساد ومزيد من جمع المال السحت.

وعلى ذكر النظام الملكي، يطرح السؤال الذي يتردد على ألسنة الكثيرين: لماذا بقيت الملكية بالمغرب، كنظام سياسي، عتيقة ومغرقة في التقليدانية والقروسطوية والسلطوية والحكم الفردي؟ ويزداد السؤال أهمية إذا عرفنا أن الملكية بالمغرب تسود وتحكم، وبالتالي فهي المصدر الحقيقي والأول لكل قرار سياسي يهم البلاد. ونظرا للدور الرئيسي والكبير الذي تلعبه الملكية بالمغرب، فإن السؤال حول أسباب تقليدانيتها وعتاقتها وسلطويتها يصبح سؤالا حول أسباب تخلف المغرب.

إن الجواب الذي يقول بأن الملكية بالمغرب بقيت تقليدانية وسلطوية وفردية وغير ديموقراطية لأن هذه المواصفات شرط لاستمرارها وبقائها، حيث إن أي تحديث ودمقرطة لهذه الملكية فيه تهديد لوجودها، جواب لا يشفي الغليل لأنه يطرح بدوره سؤالا آخر: لكن لماذا حافظت ملكيات أخرى على وجودها

واستمرارها، ليس بالتقليدانية والحكم الفردي، بل بالحداثة والديموقراطية واقتسام السلطة؟

عندما نحلل النظام الملكي بالمغرب في علاقته بالثقافة السياسية المهيمنة، أي الثقافة السياسية "اللطيفية" التي حللناها أعلاه، سيتضح لنا أن تحديث هذه الملكية ودمقرطتها والتقليص من سلطاتها المطلقة والفردية، لا يهدد وجودها هي في حد ذاتها، بل يهدد مصالح وامتيازات أولئك الذين يحصلون على هذه المصالح والامتيازات بفضل النظام المخزني العتيق والتقليدي واللاديموقراطي، الذي يوفر الشروط المثالية للفساد، والارتشاء ونهب المال العام، والتسلط، واستغلال النفوذ، والاستفادة من اقتصاد الريع، والاغتناء الفاحش دون سبب شرعي، والإفلات من أي عقاب أو متابعة أو مساءلة. وهؤلاء هم أصحاب الثقافة السياسية "اللطيفية" "للظهير البربري"، والتي لا زالت مهيمنة تحكم المغرب وتسيّره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كما سبق أن شرحنا. فهؤلاء مستعدون ليضحوا بكل شيء من أجل أن تبقى الملكية فردية واستبدادية ومخزنية ولا ديموقراطية، ليحموا باستبدادها وحكمها الفردي واللاديموقراطي مصالحهم وامتيازاتهم، ونهبهم للوطن واستيلائهم على خيراته وثرواته، بعيدا عن أية مساءلة أو محاسبة لأنهم "خدام سيدنا". فهؤلاء هم

العائق الأكبر والمانع الأشد لأي تحديث للملكية والانتقال بها من نظام مخزني زبائني وريعي يحكمه مزاج الأشخاص ورغباتهم وأهواؤهم، إلى نظام ملكي حداثي وديموقراطي تحكمه سلطة القاعدة القانونية الملزمة للجميع.

واللافت ـ وهذا ليس مجرد صدفة ـ أن أصحاب الثقافة السياسية "اللطيفية" يستعملون النظام المخزني العتيق للمكلية كمظلة يحتمون بها، للاستفادة بما يوفره لهم هذا النظام العتيق من منافع وامتيازات اقتصادية وسياسية ورمزية، تماما كما استعملته فرنسا، هي كذلك، كمظلة كانت تبرر بها استعمار البلاد ونهب ثرواته وقتل مقاوميه والغيورين عليه، وكل ذلك باسم حماية السلطان والدفاع عنه: لقد حاربت عبد الكريم الخطابي باسم الملك، وفتكت بالقبائل الأمازيغية المقاومة بالأطلس بسم الملك كذلك، واستولت على أجود الأراضي الفلاحية التي وزعتها على المعمرين باسم المخزن الذي يمثله الملك... ولهذا لم يكن من مصلحة فرنسا إصلاح النظام المخزني وتحديثه، بل حافظت على بنيته التقليدية ووفرت لها الوسائل المادية والمؤسساتية لتقوية تلك البنية العتيقة لتبقى وتستمر، لأن ذلك يعني بقاء واستمرار مصالح فرنسا بالمغرب الذي استعمرته باسم الدفاع عن ذلك النظام كما قلنا. نفس الشيء يفعله اليوم حاملو الثقافة السياسية

"للظهير البربري": باسم الولاء للملكية والتعلق بها، ينهبون المال العام ويمارسون التسلط، ويخرقون القانون، ويحتقرون الأحكام القضائية ويهينون المواطنين... وفي الحقيقة، من خلال تظاهرهم بالتعلق بالملكية والدفاع عنها، في شكلها العتيق والمخزني طبعا، لا يتعلقون إلا بأنانيتهم، ولا يدافعون إلا عن مصالحهم الخاصة، التي يوفرها لهم النظام المخزني التقليدي، كما كانت تفعل فرنسا التي كانت تدعي حماية الملك والدفاع عنه لتبرر حماية مصالحها الخاصة.

هكذا تكون الثقافة السياسية الموروثة عن "الحركة الوطنية"، بما تتسم به من نفاق وانتهازية وأنانية وانعدام للروح الوطنية، وتفضيل للمصلحة الخاصة عن المصلحة العامة... هي سبب تخلف النظام المخزني وما ينتج عن ذلك من تخلف للدولة المغربية بكاملها. ولهذا فإن الشرط الأول لتحديث الملكية ودمقرطتها وعصرنتها، ولتنمية المغرب وتطويره اقتصاديا وسياسيا، هو القطع مع الثقافة السياسية "اللطيفية" التي تحكم المغرب منذ الاستقلال، هذه الثقافة التي لم تؤدّ إلا إلى مزيد من التخلف والتراجع إلى المراتب الأخيرة في سلم التنمية والتقدم الاقتصادي والسياسي على المستوى العالمي.

والقطع مع هذه الثقافة السياسية لن يكون إلا بالعودة إلى الثقافة السياسية الأمازيغية المناقضة لذهنية صانعي أسطورة "الظهير البربري"، التي اختلقوها ليحاربوا بها الثقافة السياسية الأمازيغية التي تزعجهم وتضايقهم دائما. ولهذا فإن الاعتراف بأمازيغية المغرب، كهوية وقيم وثقافة سياسية ـ وليس كعرق ـ سيكون مفيدا أولا للملكية التي ستتخلص من العوائق التي تمنعها من التطور الإيجابي نحو التحديث والعصرنة والحكامة الديموقراطية، ومفيدا ثانيا للوطن الذي سيوضع فيه حد للذين ينهبونه ويستغلونه من خلال تسييرهم له بتطبيق مبادئ الثقافة السياسية "اللطيفية" للحركة الوطنية"، تلك الثقافة التي من مبادئها الانتهازية واستغلال النفوذ واقتصاد الريع ونهب أملاك الدولة.

(النص الأصلي منشور بالعدد 135 لشهر يوليوز 2008)

عريضة المطالبة بـ«الاستقلال» تكرّس مضمون أسطورة «الظهير البربري»

ما علاقة عريضة المطالبة بالاستقلال، التي تحتل مكانة خاصة في تاريخ المغرب المعاصر، ويخصص لها حيز كبير في المقررات المدرسية، وتعتبر عيدا وطنيا يحتفل به الشعب المغربي كل سنة، بالظهير/الأسطورة؟ أليست هذه الوثيقة، في ما يخص الموقف من الأمازيغية، امتدادا لأسطورة "الظهير البربري" وتزكية لمحتواها الأمازيغيوفوبي؟ وبالتالي، ألا تحمل هذه العريضة مضمونا أمازيغيوفوبيا فيه إقصاء وإلغاء للأمازيغية؟

إذا علمنا أن محرري العريضة يشكلون امتدادا واستمرارا، على مستوى الأشخاص والأفكار والمواقف والقناعات، لصانعي أسطورة "الظهير البربري"، يسهل علينا أن نجزم، وحتى قبل أن نقرأ العريضة، أن هذه الوثيقة لا تختلف، من حيث مضمونها الأمازيغوفوبي، عن الظهير/الأسطورة. لكن لنقرأ الوثيقة ولنتأمل بعض ما جاء فيها، والذي له علاقة بموضوعنا:

تبتدئ الوثيقة هكذا: «الحمد لله. إن حزب الاستقلال الذي يضم أعضاء الحزب الوطني السابق وشخصيات أخرى، حيث إن الدولة المغربية تمتعت دائما باستقلالها وسيادتها الوطنية، وحافظت على

استقلالها ثلاثة عشر قرنا إلى أن فرض عليها نظام الحماية في ظروف خاصة».

واضح أن الثلاثة عشر قرنا المعنية هنا هي الثلاثة عشر قرنا من الحضور العربي الإسلامي. النتيجة إذن:

1ـ أن مغرب ما قبل هذه الثلاثة عشر قرنا قد أُقصي ولم يُعترف به، وهو المغرب الأمازيغي؛

2 ـ أن المغرب الذي ظل دائما أمازيغيا في هويته حتى بعد دخول الإسلام وانتشار العربية، سيصبح بلدا عربيا إسلاميا في هويته رغم أنف التاريخ والواقع. وهكذا تصبح الأمازيغية، بكل حمولتها ومحتواها، مقصاة ومغيّبة كشيء لا يوجد ولم يوجد.

وتختتم العريضة مطالبها هكذا: «يلتمس (الحزب) من جلالته أن يشمل برعايته حركة الإصلاح التي يتوافر عليها المغرب من داخله، ويكيل لنظره السديد إحداث نظام سياسي شوري شبيه بنظام الحكم في البلاد العربية الإسلامية بالشرق تحفظ فيه حقوق سائر عناصر الشعب وسائر طبقاته وتحدد فيه واجبات الجميع والسلام». وهذا يعني:

1 ـ تأكيد، مرة أخرى، أن المغرب بلد عربي ، لهذا يجب أن يكون نظامه السياسي شبيها بالأنظمة العربية بالمشرق.

2 ـ توجيه المغرب توجيها شرقانيا عروبيا، وترسيخ التبعية الذهنية والإيديولوجية للمشرق، هذه التبعية التي لا زالت توجه التفكير والسياسة والثقافة والتعليم، وتؤطر الأحزاب والذهنيات بالمغرب بعد الاستقلال.

هذا التوجه الشرقاني يعني، طبعا، توجها مضادا لكل ما هو أمازيغي، لكل ما هو مغربي أصيل. وهو التوجه الذي سار عليه المغرب بعد الاستقلال، والذي كرسته مختلف الدساتير، بما فيها دستور 2011 الذي ينص على «تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية...».

هكذا تلتقي إذن هذه الوثيقة بأسطورة "الظهير البربري" في التنكر للأمازيغية وإقصائها.

ومن جهة ثانية، تثير وثيقة المطالبة بالاستقلال نقط استفهام كثيرة:

1 ـ المطالبة بالاستقلال في 1944، أي بعد 32 سنة على فرض الحماية، يدل على أن محرري الوثيقة لم يكونوا يفكرون في الاستقلال ولا في المطالبة به قبل هذا التاريخ.

2 ـ مجموعة من الموقّعين على العريضة كانوا يتمتعون بـ"حماية" دول أجنبية، مع ما كانت تعنيه هذه "الحماية" في ذلك الوقت، حيث كان يعتبر الشخص المحمي كواحد من رعايا الدولة

الحامية تدافع عنه وتحمي حقوقه ضد الدولة التي ينتمي إليها في الأصل: فكيف يطالب باستقلال المغرب عن فرنسا من كانوا يعتبرون في حكم الأجانب عن المغرب؟!

3 ـ إن المطالبة بالاستقلال لم تبدأ إذن إلا مع هذا التاريخ (11 يناير 1944)، الشيء الذي يغيّب الأمازيغيين الذين قاوموا الاستعمار منذ أن دخلت الجيوش الاستعمارية الأولى أرض الوطن، وضحوا بأرواحهم من أجل الاستقلال. وفي هذا تحويل Détournement وسرقة للتاريخ، وسطو وافتراء عليه. وهو نفس التحويل والسرقة والسطو والافتراء الذي سبق أن مارسه صانعو أسطورة "الظهير البربري" التي طردت من التاريخ صانعيه الحقيقيين، وأدخلت إليه من كان يُحكم عليه إغلاق الأبواب ليقرأ "اللطيف"، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

عندما نتأمل هذه الحقائق والمعطيات، لا يمكن إلا أن نفكر في كتابة عريضة جديدة للمطالبة باستقلال المغرب، لكن ليس عن فرنسا، بل عن إرث "الحركة الوطنية" وفكرها الشرقاني وثقافتها السياسية الأمازيغوفوبية.

(النص الأصلي منشور بالعدد 34 لشهر فبراير 2000)

«النصرانيفوبيا» أو «العود الأبدي» لأسطورة «الظهير البربري»

مع الألفية الثالثة، أو قبلها بقليل، بدأت عدد من الجرائد تنشر، وبشكل لافت ومتكرر، أنباء وتحقيقات عن حركات تبشير مسيحية تستهدف المغرب والمغاربة (وكذلك الجزائر والجزائريين)، وترمي إلى تنصيرهم وتحويلهم عن الإسلام. وليست هذه الأنباء نتاجا لوساوس الإسلامويين تعكس كراهيتهم للغرب المسيحي، ويسعون بها (الوساوس) إلى تعبئة واستقطاب المزيد من الأتباع و"المجاهدين" لمواجهة "المد الصليبي الجديد"، بل هي أنباء وصلت ـ مما يؤكد جديتها ـ أصداؤها إلى البرلمان حيث استفسر مجموعة من البرلمانيين وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية سنة 2002، «عن التدابير التي ستتخذها الوزارة لمواجهة النشاط التنصيري في المجتمع المغربي خارج دائرة المساجد»، كما استفسرت كذلك وزير الداخلية «عن الخطوات التي ستعتمد لتطويق التنصير وتتبع الأشرطة والنشرات والأناجيل التي تمر عبر الحدود المغربية أو تطبع داخليا في البلاد» (يومية "التجديد" بتاريخ 2002/05/17). «كما ناقش مجلس المستشارين المغربي (الغرفة الثانية في البرلمان) ـ وفي سابقة هي الأولى من نوعها ـ موضوع الارتداد عن الدين

الإسلامي، والعواقب الوخيمة التي يمكن أن تنتج عن هذه الظاهرة التي تحدثت عنها صحف مغربية، وقدمت بشأنها معطيات متضاربة حول عدد المغاربة الذين اعتنقوا الديانة المسيحية» (يومية "الشرق الأوسط" في 21 مايو 2005). وقد سبق لوزارة الأوقاف أن وجهت مذكرات إلى نظار الأوقاف والشؤون الإسلامية والمجالس العلمية، تحثهم على توعية المواطنين بخطورة التنصير، حيث نظم عدد من هذه المجالس ندوات حول "مخاطر التنصير"، وهو ما يعني أن الوزارة تعترف، ولو بشكل غير مباشر، بانتشار ظاهرة التبشير المسيحي داخل المغرب. أما الصحافة المكتوبة ـ ولن أتحدث عن "التجديد" التي تشكل ظاهرة التنصير بالمغرب مادتها المفضلة ـ العربية والفرنكوفونية، فقد نشرت تحقيقات واستطلاعات وملفات خاصة عن حركة التبشير بالمغرب، كما حُركت متابعات في حق مواطنين اتهموا بالردة واعتناق المسيحية، مثل ذلك الشاب الذي حكمت عليه إحدى المحاكم الابتدائية بثلاث سنوات سجنا نافذا بتهمة الردة قبل أن تبرئه محكمة الاستئناف في فبراير 2006.

أما في أواخر 2009 وبداية 2010، فقد عمدت السلطات إلى طرد "مبشرين" متهمين بممارسات تبشيرية بمناطق الأطلس المتوسط كما جاء في بلاغ لوزارة الداخلية (9 مارس 2010).

كل هذه المعطيات، وغيرها كثير، تؤكد أن الأمر لا يتعلق بحالات قليلة ومعزولة وخاصة، بل بظاهرة عامة ومتنامية، هي ظاهرة التنصير بالمغرب كما تسميها الصحافة.

لكن كل ما يقال ويكتب وينشر عن ظاهرة حركات التبشير المسيحي بالمغرب، لا يتضمن أية معطيات عن نتائج هذه الحركات التبشيرية، مثل عدد "المرتدين" عن الإسلام والمعتنقين للمسيحية. فحتى ذلك المواطن الذي توبع بتهمة "الردة" بعد أن ضبطت لديه كتب "مسيحية"، برأته محكمة الاستئناف بعد أن كانت المحكمة الابتدائية قد أدانته بثلاث سنوات سجنا نافذا، كما سبقت الإشارة.

فمنذ أن بدأت تروج الأنباء ـ منذ عشر سنوات تقريبا (نحن في 2011) ـ عن انتشار الحركات التبشيرية بالمغرب تستهدف تحويل المغاربة عن الإسلام، لم يثبت أن مغربيا واحدا غير دينه واعتنق المسيحية، مع أنه لو فعل ذلك لكان الأمر شأنا خاصا به ولا يلام عليه. ولا يعني انتفاء معتنقي المسيحية، كنتيجة لحركات التنصير، أن هؤلاء ربما هم موجودون لكنهم يخفون عقيدتهم المسيحية الجديدة خوفا من اضطهاد الإسلامويين أو المتابعات القضائية. فهناك العديد من المغاربة المقيمين بأوروبا وأميريكا بصفة قارة ونهائية، والحاملين لجنسيات هذه البلدان والمتزوجين بأوروبيات وأميركيات، ومع ذلك فإن كل الذين كتبوا عن "مخاطر

التنصير" عاجزون عن ذكر واحد من هؤلاء المغاربة يكون قد اعتنق المسيحية كدليل على ما يكتبون وينشرون حول استهداف الحركات التبشيرية للمغاربة، رغم أن اعتناق هؤلاء المغاربة، المقيمين بالخارج بصفة دائمة وقارة للمسيحية، لن يعرضهم لأي تهديد أو مضايقة، بل على العكس من ذلك قد يكسبون منها منافع ومزايا اجتماعية واقتصادية.

فكثرة الحديث عن حركات "تنصير المغاربة" مع غياب لأي مغربي متنصر، لا يختلف كثيرا عن كثرة الحديث عن "الغول" دون أن يسبق لأحد أن رأى هذا الغول ككائن موجود.

فعندما نريد إذن أن نحلل ما تقدمه لنا الصحافة والإسلامويون كظاهرة تنصير تستهدف المغاربة، لا نجد شيئا من هذه الظاهرة ولا ما يرتبط بها من حركات تبشيرية، وكل ما كان يمكن أن ينتج عنها من اعتناق مجموعة (مهما كان عددها صغيرا) من المغاربة للمسيحية. فليست هناك حركات تبشيرية منظمة، كما تروج ذلك الأدبيات النصرانيفوبية، تمولها وتوجهها دول غربية "مسيحية". كل ما هناك هو توسع وسرعة الاتصالات عن طريق الإنترنيت والقنوات الفضائية، الشيء الذي جعل بعض المغاربة يتعرفون على مواقع تبشيرية مسيحية على الإنترنيت، أو يشاهدون قنوات فضائية تقدم برامج حول المسيحية. وقد يتوصل

هؤلاء المغاربة، عن طريق المراسلة، بوثائق أو كتيبات حول المسيحية، وهو شيء لا يعني إطلاقا اعتناقهم لهذه الديانة. وقد يكون هناك عمل فردي ـ أقول فردي ـ محدود لمسيحيين معدودين على رؤوس الأصابع يعملون على تعريف الآخر المختلف بمميزات دينهم المسيحي، وهو شيء يجري به العمل دائما وفي كل زمان ومكان، وليس في هذا الوقت بالذات وفي المغرب وحسب. فليس معقولا إذن الكلام عن حركة تبشيرية ولا عن ظاهرة تنصير، لأن ذلك ببساطة غير ممكن في بلد دينه الرسمي هو الإسلام. فمن شروط التنصير أو التبشير بدين آخر وجود أنظمة علمانية تحمي حرية اختيار العقيدة وتغييرها كلما رغب الفرد في ذلك. فبفضل هذه الأنظمة العلمانية انتشر التبشير الإسلاموي في الغرب، والذي (التبشير) يلجأ في بعض الحالات حتى إلى تفجير القطارات والعمارات "لإقناع" المسيحيين بالدخول في الإسلام!

لسنا إذن أمام ظاهرة التنصير التي لم نعثر لها على أثر، بل أمام ظاهرة التغويل (من الغول) والتهويل من التنصير، وهو ما سميته "النصرانيفوبيا"، أي الخوف الوهمي وغير المبرر من التنصير. وهو بالفعل خوف وهمي وغير مبرر لأن هذا التنصير خيالي وغير موجود في الواقع. إنه مجرد وسواس وفوبيا. فالظاهرة التي تستحق إذن الدراسة والتحليل ليست ظاهرة التنصير التي لا

وجود لها، بل ظاهرة "النصرانيفوبيا"، أي هذا الوسواس والخوف غير المبرر من تنصير متخيل للمغاربة.

ولفهم هذه الظاهرة ـ "النصرانيفوبيا" ـ ينبغي الانطلاق من الأسئلة التي تطرحها:

لماذا إذن انتشرت "النصرانيفوبيا" في السنين الأخيرة بالمغرب؟ لماذا كثر الحديث عن حركات تبشيرية تستهدف تنصير المغاربة والجزائريين دون أن يكون لذلك أي أساس في الواقع؟ لماذا لم تظهر بالدول العربية حركات تبشيرية كالتي يعرفها المغرب والجزائر، مع أن جزء كبيرا من العرب هم مسيحيون أصلا، الشيء الذي كان سيسهل ويشجع انتشار التبشير بهذه البلدان أكثر من المغرب والجزائر؟ لماذا إذن حركات تبشيرية مسيحية تستهدف مسلمي المغرب والجزائر دون باقي المسلمين في العالم؟

هذا السؤال الأخير هو الذي سيقودنا إلى فهم أسباب انتشار النزعة "النصرانفوبية" بالمغرب والجزائر.

إذا كان المغرب والجزائر هما البلدان الإسلاميان اللذان "يتعرضان" لغزو تبشيري أكثر من البلدان العربية والإسلامية الأخرى، فلأنهما ينفردان بشيء يميزهما عن البلدان العربية والإسلامية الأخرى، وهذا الشيء هو ما يفترض أنه يجذب الحركات

التبشيرية إليهما. ما هو هذا الشيء الذي يغري الحركات التنصيرية بالمغرب والجزائر؟ إنه طبعا الأمازيغية.

ولماذا الأمازيغية؟

الأمازيغية تبرر سهولة انتشار "النصرانيفوبيا" لأن هناك استعدادا مسبقا لتصديق ما يشاع عن تكالب وتهافت الحركات التبشيرية بالمغرب والجزائر، هذا الاستعداد الذي رسخته "الحركة الوطنية" كلاشعور جماعي يتمظهر في العداء للأمازيغية والنفور منها لارتباطها في الأذهان بـ"الظهير البربري" الذي استعملها لتنصير الأمازيغيين والتفرقة بينهم وبين العرب. وهكذا يكون الخوف والتحذير من التنصير بالمغرب والجزائر ليس سوى امتداد، على مستوى المخيال الجماعي، "للظهير البربري" الذي هو أسطورة خلقتها "الحركة الوطنية" للتنفير من الأمازيغية ورفضها وإقصائها، وتغويلها كمصدر للتنصير والتفرقة. فـ"النصرانيفوبيا" إذن هي استمرار وإحياء لأسطورة "الظهير البربري". وكما أن المستهدف من أسطورة "الظهير البربري" ليس هو الاستعمار، بل الأمازيغية التي استعملها ـ كما تزعم الأسطورة ـ هذا الاستعمار لنشر النصرانية بالمغرب وتحويل الأمازيغيين عن الإسلام، فكذلك المستهدف من ترويج الأسطورة الجديدة "للنصرانيفوبيا" هي الأمازيغية التي تُستحضر لاشعوريا كسبب

ومصدر للتنصير كلما أثيرت مسألة هذا التنصير بالمغرب والجزائر. إن "النصرانيفوبيا" جاءت إذن لتذكّر بدور الأمازيغية في تنصير المغاربة، وبالتالي فهي تجدد المعاداة للأمازيغية بربطها بالتنصير كما تقول أسطورة "الظهير البربري". فـ"النصرانيفوبيا" ليست إذن إلا الوجه الآخر للأمازيغوفوبيا. إنها إحياء "للظهير البربري"، أي إحياء ـ وهل سبق أن مات؟ ـ للعداء للأمازيغية والتنفير منها.

وكما أن أسطورة "الظهير البربري" وجدت مؤيدين لها بالمشرق العربي هبوا لمناصرة "أشقائهم" العرب المغاربة، وعملوا على نشر أكاذيب وأراجيف عن الأمازيغيين مثل القول إنهم اعتنقوا المسيحية وارتدوا عن الإسلام بفعل "الظهير البربري"، كذلك تكرر اليوم بعض المنابر والفضائيات العربية نفس الأكاذيب والأراجيف حول تنصّر الأمازيغيين، مثل الملف الذي نشرته قناة "العربية" على موقعها الإنترنيتي (اطلعت عليه في شهر أبريل 2006) بعنوان: «أمازيغيون يعتنقون المسيحية ويتمنون خروج العرب والإسلام من المغرب»، وكله افتراءات وبهتان وتهويل وتغويل من مخاطر الأمازيغية والأمازيغيين على الإسلام بشمال إفريقيا، كما فتح بنفس الملف منتدى للحوار أشبع المشاركون فيه الأمازيغيين سبا وقذفا ولعنا بناء على معلومات الملف المتعلقة باعتناق مجموعة من الأمازيغيين للمسيحية وعدائهم للعربية والإسلام. إنه "العود

الأبدي" لأسطورة "الظهير البربري" بأهدافها ومضامينها الأمازيغوفبية المحرضة على محاربة الأمازيغية ورفضها.

إن هذه العودة أإلى أسطورة "الظهير البربري" من خلال التهويل من مخاطر التنصير، تجد سببها في عودة المغاربة والجزائريين إلى هويتهم الأمازيغية وما يرتبط بهذه العودة من نهضة أمازيغية، يترجمها ظهور وعي أمازيغي ومطالب أمازيغية ترفعها جمعيات أمازيغية تشكل ما يعرف بالحركة الأمازيغية، تدافع عن أمازيغية شمال إفريقيا وترفض التعريب وتنادي بالقطع مع الانتماء العروبي المفروض على الأمازيغيين، وتدعو إلى إعادة كتابة تاريخ شمال إفريقيا وتصحيحه. هذه النهضة الأمازيغية، وهذه المطالب الأمازيغية، وهذا الوعي الأمازيغي، وهذه الحركة الأمازيغية، وهذا الرفض للتعريب وللارتباط بالعروبة بمفهومها العرقي... هو ما يؤوله العروبيون على أنه نوع من التنصير يهدد بـ"ردة" الأمازيغيين عن الإسلام، مع أن الصحيح أنه يهدد بالردة عن عروبة المغرب "العربي". فالغاية من أسطورة التنصير بالمغرب والجزائر ـ كما كانت الغاية من "الظهير البربري" ـ ليست هي الغيرة على الإسلام الذي لم يسبق لأي أمازيغي أن غيره بدين آخر، بل الغيرة على العروبة التي أصبحت مهددة بالرحيل كهوية وانتماء من بلاد تامازغا. فكما أن أسطورة "الظهير

البربري" وجدت في أكذوبة تنصير الأمازيغيين الوسيلة الأنجع لمحاربة الأمازيغية، فكذلك أسطورة تنصير المغاربة هي الوسيلة الأنجع لإقصاء الأمازيغية من خلال التذكير اللاشعوري بدورها في تنصير المغاربة كما روجت ذلك أسطورة "الظهير البربري". وبالتالي فإن محاربة التنصير بشمال إفريقيا تبدأ من محاربة الأمازيغية. وهذا هو الهدف من كل ما ينشر من إشاعات وأكاذيب وخرافات حول حركات التنصير بالمغرب والجزائر. وهذا ما يكشف أن "النصرانيفوبيا" ليست إلا الوجه الآخر للأمازيغوفيوبيا، تعبّر عن "العود الأبدي" لأسطورة "الظهير البربري"

(النص الأصلي منشور بالعدد 109 لشهر ماي 2006)

فشل «السياسة البربرية» الجديدة

لقد سبق أن أشرنا، في مقالات سابقة حول المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، إلى أن إنشاء هذه المؤسسة يدخل في إطار "السياسة البربرية الجديدة"، دون أن نحدد ونشرح مضمون ومدلول مفهوم هذه "السياسة البربرية الجديدة".

وبما أن الأمر يتعلق بـ"سياسة بربرية جديدة"، فهذا يعني أن هناك "سياسة بربرية قديمة"، يتوقف على فهمها فهمُ "السياسة البربرية الجديدة". فما هي "السياسة البربرية" الأولى أو القديمة؟

السياسة البربرية القديمة:

أُطلق مفهوم "السياسة البربرية"، أثناء الحماية الفرنسية بالمغرب، على كل الإجراءات والقرارات، الإدارية والقضائية والتشريعية واللغوية والتعليمية، التي اتخذتها سلطات الحماية الفرنسية، والتي تخص أساسا، كموضوع رئيسي لها، القبائل الأمازيغية بالمناطق الخاضعة للنفوذ الفرنسي. وكأمثلة على هذه الإجراءات والقرارات المشكلة لمفهوم "السياسة البربرية"، نذكر: تدريس الأمازيغية في بعض المدارس بالأطلس المتوسط، إنشاء ثانوية "أزرو" ذات التوجه "الأمازيغي"، إصدار ظهير 30 ماي

1930 المتعلق بتنظيم المحاكم العرفية ـ والذي سمته الحركة الوطنية "الظهير البربري" ـ تعيين مراقبين مدنيين بالمناطق الأمازيغية، الإجراءات العسكرية والأمنية والتفاوضية التي كانت تعتمدها سياسة "التهدئة"، بما فيها استمالة أعيان القبائل الأمازيغية بتعيينهم قوادا على قبائلهم، دون أن ننسى إصدار ترسانة من القوانين، الموقعة من طرف السلطان، لنزع الأراضي من مالكيها الأمازيغيين ومنع القبائل الأمازيغية من التصرف الجماعي فيها، ومحاصرة القبائل وعزل بعضها عن بعض، مع ما نتج عن كل ذلك من تدمير للبنيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للتنظيمات القبلية.

إذا كانت هذه هي مكونات "السياسة البربرية" لعهد الحماية، فإن فهم المدلول الحقيقي لهذه السياسة لن يكتمل، مع ذلك، إلا بفهم ومعرفة الأهداف والغايات التي كانت ترمي إليها فرنسا من خلال نهجها لسياسة خاصة بـ"البربر"، ومختلفة عن التي كانت تطبقها في الحواضر "العربية". فما هي أهداف وغايات "السياسة البربرية" الفرنسية؟

أهداف وغايات "السياسة البربرية" الفرنسية:

رغم كثرة الإجراءات والقرارات المكونة "للسياسة البربرية"، إلا أن "الحركة الوطنية" لخصت أهدافها ومراميها فيما سمته "الظهير البربري"، والذي كان يهدف، حسب أكاذيبها الثابتة، إلى محاربة اللغة العربية، والسكان العرب، والدين الإسلامي ـ وهل هناك فرق بين هذه العناصر الثلاثة عند "الحركة الوطنية"؟ ـ وذلك بتنصير الأمازيغيين واستعدائهم ضد العرب وإذكاء التفرقة العنصرية بينهما. هذه هي أهداف "السياسة البربرية" حسب الأكاذيب التي روّجتها هذه الحركة، والتي لا يزال تلامذتنا يتعلمونها في المدارس ويُسألون فيها في الامتحانات ومباريات الشغل والتوظيف.

أما الأهداف الحقيقية "للسياسة البربرية"، كما ثبت ذلك، ليس من خلال أباطيل وأراجيف "الحركة الوطنية"، بل من خلال النتائج العملية للتطبيق العملي لهذه "السياسة البربرية" طيلة فترة الحماية، فهي تقوية الوجود السياسي العربي بالمغرب من خلال توسيع هيمنة المخزن العروبي (لا يتعلق الأمر هنا بالانتماء العرقي فحسب، بل أيضا بالانتماء الذهني والإيديولجي المشكل لنوع خاص من الثقافة السياسية) إلى كافة القبائل الأمازيغية التي كانت، قبل الحماية، تعيش مستقلة وغير خاضعة لنفوذ السلطان، الذي كانت سلطته محدودة جدا ولا تتعدى في الغالب أسوار قصره. فلأول مرة

في تاريخ المغرب ستصبح القبائل الأمازيغية، بفضل "السياسة البربرية" لفرنسا، خاضعة لسلطة مركزية عروبية واحدة، كما أن هذه السلطة ستهيمن، لأول مرة في تاريخها، بفضل نفس "السياسة البربرية" لفرنسا، على مجموع القبائل الأمازيغية وتخضعها لنفوذها وسلطانها. وهكذا ستكون أول دولة عروبية ـ دائما بمعنى الذهنية والثقافة السياسية وليس فقط بمعنى الانتماء العرقي ـ ستحكم، بفضل "السياسة البربرية" لفرنسا، كل الأمازيغيين في تاريخ المغرب هي دولة الاستقلال التي هي البنت الشرعية لفرنسا، بل هي دولة "ليوطي" كما يسميها بعض المحللين من الحركة الأمازيغية. فكل مجهودات "السياسة البربرية" كانت تصب في خدمة العروبة واللغة العربية، وترسيخ وتعميم الهوية العربية وتقويتها من خلال إخضاع القبائل الأمازيغية لسلطة عروبية، وإنشاء دولة عروبية قوية تخلف فرنسا بعد الاستقلال.

هذه هي الأهداف الحقيقية والعملية "للسياسة البربرية" "القديمة" لفرنسا، وليس خدمة الأمازيغية والرفع من مكانة العنصر الأمازيغي ومحاربة العنصر العربي، كما ادعى أصحاب "اللطيف". فـ"اهتمام" الفرنسيين باللغة الأمازيغية لم يتعدّ المستوى اللهجي والشفوي والفلكلوري، دون أي تفكير أو مشروع

لتطويرها واستخدامها كلغة كتابية تستعمل في الإدارة والوثائق الرسمية لتصبح لغة الحكم والسلطة السياسية، عكس ما تعاملت به مع العربية التي عززت مكانتها وجعلت منها، قبل أن ينص على ذلك دستور الاستقلال، لغة رسمية تصدر بها الظهائر والقوانين في الجريدة الرسمية. في حين لم يسبق لفرنسا أن نشرت أي ظهير أو مرسوم أو قانون أو عدد واحد من الجريدة الرسمية باللغة الأمازيغية. لأنها لم تكن تفكر أبدا ـ مجرد التفكير ـ من خلال "سياستها البربرية"، في ترسخ الهوية الأمازيغية للمغرب وإقامة دولة أمازيغية، بل، على العكس من ذلك، استعملت هذه "السياسة البربرية" لتعريب المغرب سياسيا، وتعزيز مكانة اللغة العربية ودعم النفوذ العربي، وتوفير كل الظروف للقضاء نهائيا على اللغة والهوية الأمازيغيتين عند رحيلها من المغرب بعد الاستقلال. فحتى عندما نفت محمدا الخامس ونصّبت مكانه "ملكا" آخر، لم تختر لذلك شخصا أمازيغيا، بل "شريفا" عربيا آخر هو ابن عرفة، تأكيدا منها على حماية واستمرار الحكم العروبي للمغرب، والإبقاء على السلطة السياسية في يد "العرب" ذوي النسب العربي "الشريف"، والحفاظ، بالتالي، على الهوية العربية ـ بالمفهوم السياسي ـ للمغرب، مهما تغير الحكام وتبدلت الأسر الحاكمة.

"السياسة البربرية الجديدة":

جاءت دولة الاستقلال المخزنية كاستمرار لدولة "ليوطي" التي وضع أسسها في بداية فترة الحماية. ولهذا فقد حافظت ـ دولة الاستقلال ـ على النظام المخزني الذي قامت عليه سياسة الحماية الفرنسية، كما أبقت على كل القوانين والمؤسسات السياسية الإدارية والقضائية والتعليمية التي وضعتها فرنسا. إلا فيما يتعلق بالأمازيغية، فإن دولة الاستقلال لم تواصل "السياسة البربرية" التي كانت تنهجها فرنسا، بل حاربتها علانية ووضعت حدا نهائيا لها. وهكذا ألغت ظهير 16 ماي 1930 وحذفت محاكم العرف الأمازيغي التي نظمها هذا الظهير، ومنعت تدريس الأمازيغية في جميع المؤسسات التعليمية التي كانت تلقن بها أثناء الحماية الفرنسية، مع انطلاق سياسة التعريب، المعادية لكل ما هو أمازيغي، بوتيرة جنونية وبإمكانات مادية وبشرية هائلة.

رغم أن هذه الحرب الرسمية على الأمازيغية، التي دشنتها دولة الاستقلال، تبدو في الظاهر متعارضة مع "السياسة البربرية" لفرنسا، إلا أنها، في عمقها وحقيقتها، نتيجة لتلك السياسة التي هيأت كل الظروف، كما سبق أن قلت، لإعلان هذه الحرب ضد الأمازيغية بعد الاستقلال، خصوصا أن هذه "السياسة البربرية" هي التي أرست ورسخت الأسس السياسية للوجود العروبي وللهوية العربية بالمغرب، وأعطت الشرعية، أكثر من أي وقت

مضى، للحكم السياسي العروبي بالمغرب، الذي أخضعت لنفوذه وسلطته كل القبائل الأمازيغية لأول مرة في تاريخ المغرب كما سبق أن ذكرت. فأمام هذه الظروف "العربية" الممتازة التي هيأتها فرنسا للعنصر العروبي، فإنه من الطبيعي أن يصبح كل ما قد يشوش على ما هو "عربي"، وعلى اللغة العربية والهوية العربية والثقافة العربية والتاريخ العربي للمغرب، مثل الأمازيغية، عدوا لدودا يعلن عليه "الجهاد" باسم "الوطنية" وحماية "الأمة" المهددة في وحدتها ومقدساتها العربية. فكانت سياسة التعريب الجنونية والإجرامية، العرقية والسياسية والهوياتية، والتي لا علاقة لها بتاتا باللغة العربية كما يدعي ويبرر دعاة هذه السياسة، تجسيدا لحرب دولة الاستقلال "المقدسة" على الأمازيغية "المدنسة".

لكن مع ظهور الحركة الأمازيغية وتصاعد خطابها المطلبي مع بداية السبعينات من القرن الماضي، أصبحت الأمازيغية، مع ما تطرحه من مراجعة لكل المسلمات حول الهوية واللغة والثقافة والتاريخ، قضية جدية لا يمكن التخلص منها بمجرد القول إنها من صنع "الاستعمار الجديد"، أو هي محاولة لإحياء "الظهير البربري"، بل لا بد من التعامل معها كواقع جدي وجديد. وهكذا بدأت السلطات تفكر في "سياسة بربرية جديدة"، على غرار

"السياسة البربرية" القديمة التي كانت تنهجها سلطات الحماية، لاحتواء المد الأمازيغي والحفاظ على الأسس السياسية للهوية العربية بالمغرب. وقد كان خطاب الحسن الثاني في 20 غشت 1994 أول إشارة ـ رغم ما كانت له من أهداف أخرى غير موضوع الأمازيغية ـ على حضور هاجس وضع "سياسة بربرية جديدة" لدى الحكم.

إلا أن التدشين العملي والرسمي لهذه "السياسة البربرية الجديدة" كان هو إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الذي أعلن عنه في خطاب أجدير يوم 17 أكتوبر 2001، وإصدار الظهير المنظم له، مع ما حمله من وعود كثيرة وآمال كبيرة استقبلها مناضلو الحركة الأمازيغية بحماس كثير وارتياح كبير، معتقدين، وبصدق، أن المعهد يمثل قطيعة مع الماضي الأمازيغوفوبي وبداية حقيقية لرد حقيقي للاعتبار للأمازيغية، لغة وهوية وثقافة وتاريخا.

ورغم أن منجزات المعهد لم تكن منذ بدايتها تبشر بخير كثير، إلا أننا كنا، كـ"مؤمنين" بهذه المؤسسة، نبرر ونعلل ما عرفته أعمالها من تعثرات ونواقص بـ"البدايات" التي تعرف دائما مثل هذه التعثرات والنواقص.

لكن مع مرور الأيام، أصبح واضحا أن هذه المؤسسة تمثل تدشينا رسميا لـ"سياسة بربرية جديدة" تقوم على إعطاء

الانطباع، داخليا وخارجيا، أن هناك إرادة حقيقية لنهوض حقيقي بالأمازيغية وتنميتها ورد الاعتبار لها. لكن بتحليلنا لمنجزات المعهد وطريقة تعامل الأطراف الحكومية الأخرى، المعنية بتطبيق قرارات المعهد، يتبين أن هناك غيابا تاما لإرادة سياسية صادقة "تحب" الأمازيغية وتريد لها الخير والتقدم. وهذا ما يفسر الاستخفاف الذي تواجه به قرارات المعهد الخاصة بالنهوض بالأمازيغية، من طرف المسؤولين الحكوميين. أضف إلى ذلك سلسلة التراجعات، ليس فقط عما جاء به الظهير المحدث والمنظم للمعهد لصالح الأمازيغية، بل عما التزمت به بعض الوزارات لفائدة الأمازيغية، مثل وزارة التربية الوطنية. كل هذا يفسر لماذا، إلى حد الآن (نحن في 2011)، لم يتحقق ما تضمنه ظهير 17 أكتوبر 2001 من قرارات وإجراءات إيجابية لصالح الأمازيغية خارج بناية المعهد، الذي أصبح عبارة عن "معتقل" للأمازيغية تشدد عليها "الحراسة" داخله حتى لا تفر منه وتنزل إلى الشارع لنشاهدها في الإدارة ومؤسسات الدولة والفضاء العام.

لكن بالمقابل، وتزامنا مع مرحلة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، هناك مزيد من شرقنة ـ وشرنقة كذلك ـ المغرب، وارتفاع لوتيرة التعريب والاستعراب، كما يبدو ذلك من خلال إنشاء أكاديمية للغة العربية، خلق مزيد من القنوات التلفزية الجديدة

لخدمة العروبة العرقية والسياسية، الاستمرار في تقديم الخدمات للمشرق العربي من خلال تبني قضاياه والدفاع عنها واحتضان المؤتمرات والندوات حول القضايا العربية، تهيؤ المغرب للالتحاق كعضو جديد بمجلس التعاون الخليجي الذي دعاه للانضمام إليه...

وموازاة مع هذا "الفتح العربي" الجديد، الذي أعقب إنشاء المعهد، هناك استمرار في مضايقة الجمعيات الأمازيغية بعدم تسليمها وصل الإيداع القانوني لملفاتها لدى السلطات، وعدم الترخيص لها باستعمال القاعات العمومية، استمرار المقررات المدرسية في تزوير حقائق التاريخ الخاصة بالأمازيغيين، استمرار السلطات في رفض الأسماء الشخصية الأمازيغية لتي يختارها الآباء لمواليدهم الجدد، استمرار الاعتقال السياسي لمناضلي الحركة الأمازيغية بتهم ملفقة (حميد أعضوش ومصطفى أوسايا لا زالا قابعين في السجن منذ خمس سنوات ـ نحن في شتمبر 2011)، استمرار تأكيد الخطاب الرسمي على الانتماء العربي للمغرب، وهو ما رسّمه وأعاد تأكيده دستور 2011 الذي ينص على «تعميق أواصر الانتماء إلى الأمة العربية»، سكوت السلطات عن تهجمات أئمة المساجد على الأمازيغية والحركة الأمازيغية...

كل هذا، وغيره كثير، يدخل في إطار "سياسة بربرية جديدة" تشكلها كل الإجراءات والقرارات التي اتخذتها السلطة حول

موضوع الأمازيغية، والتي تهدف إلى احتوائها وتوجيهها التوجيه "السليم" الذي يلغي طبيعتها السياسية ويحيّد مضمونها الهوياتي، وإعطاء الانطباع أن هناك اهتماما أكاديميا وعلميا باللغة والثقافة الأمازيغيتين، مع فسح المجال واسعا لمزيد من التعريب والشرقنة والترسيخ السياسي والعرقي والهوياتي لـ"عروبة" المغرب. فإنشاء معهد للأمازيغية ليس إذن إلا نوعا جديدا من "سياسة التهدئة" التي تطبقها السلطة إزاء القضية الأمازيغية والحركة الأمازيغية المقاومة، لوقف مقاومتها واحتوائها، على غرار "سياسة التهدئة" التي كانت تطبقها فرنسا إزاء القبائل الأمازيغية المقاومة لنفس الهدف، أي وقف مقاومتها واحتوائها.

وتتميز هذه "السياسة البربرية الجديدة" بهذه المفارقة الظاهرية: فبقدر ما تعطي السلطة الانطباع، من خلال القرارات والإجراءات المتخذة في الظاهر لصالح الأمازيغية، أنها تخدم هذه الأخيرة وتعتني بها، بقدر ما تعزز هذه السلطة الوجود السياسي ـ وأشدد هنا على كلمة "السياسي" ـ للهوية العربية للمغرب وتقوي التبعية للمشرق، مع العمل، في الحقيقة والعمق وليس في الظاهر، على القضاء على الوجود السياسي للهوية الأمازيغية، مع أن الأمازيغية، نظرا لجوهرها السياسي، إذا لم توجد سياسيا فهي في

حكم العدم، حتى لو كان هناك اعتناء بها كثقافة ولغة داخل أسوار معبدها الإركامي.

وهنا يجدر التذكير أن مسألة الأمازيغية بالمغرب، وحتى في الجزائر، لا تنتج صراعا عرقيا ولا ثقافيا ولا لغويا بين الطرف "العربي" والطرف الأمازيغي كما يحذّر بذلك المهووسون بكل ما له علاقة بالعرق والسلالة والأصل، بل تنتج صراعا سياسيا بين هويتين، بالمفهوم السياسي كذلك، وذلك لأنها، كما قلت، قضية سياسية في جوهرها قبل أن تكون قضية عرق أو ثقافة أو لغة. ولهذا نجد "السياسة البربرية" الجديدة تركز على ما هو ثقافوي ولغوي وتراثي لفصل القضية الأمازيغية عن طبيعتها السياسية الحقيقية. وإذا كان هناك تراجع عن الوعود التي سبق أن التزمت بها وزارة التربية الوطنية فيما يخص تدريس الأمازيغية، فذلك لأن هذا التدريس، حتى ولو كان يتعلق باللغة وليس بالسياسة، فإنه يوقظ الوعي بالهوية بمفهومها السياسي، وليس العرقي ـ خصوصا أن حرف "تيفيناغ" يسهل أكثر استيقاظ هذا الوعي الهوياتي الأمازيغي ـ الشيء الذي يتقاطع مع الجوهر السياسي للأمازيغية، ويؤدي إلى طرح تساؤلات حول طبيعة الحضور السياسي المهيمن للهوية العربية بالمغرب. وهذا ما انتبه إليه

المسؤولون، وهو ما جعلهم يعملون على إفشال مشروع تدريس الأمازيغية.

نلاحظ إذن أن الأهداف السياسية لكلتا "السياسيتين البربريتين"، الفرنسية القديمة والمخزنية الجديدة، واحدة، وهي دعم الوجود السياسي ـ وأشدد مرة أخرى على "السياسي" ـ للهوية العربية مع محاولة القضاء نهائيا على أي وجود سياسي للهوية الأمازيغية، بعد اختزالها إلى ما هو لغة وثقافة وتراث، مع استبعاد الهوية والتاريخ اللذين يحملان دائما مضمونا سياسيا.

فشل "السياسة البربرية" الجديدة:

يشكل انسحاب سبعة أعضاء من مجلس إدارة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، يوم 21 فبراير 2005، بداية لنهاية "السياسة البربرية الجديدة" التي لم تعمّر سوى سنوات قليلة، ويقدم برهانا ساطعا على فشل المقاربة الثقافوية والأكاديموية للقضية الأمازيغية، مما يؤكد أن التعامل التقنوي والعلموي مع موضوع هو في أصله وطبيعته وجوهره سياسي وهوياتي قبل أن يكون ثقافيا ولغويا، مضيعة للوقت لا غير. فهذه المقاربة ترمي إلى احتواء الأمازيغية وإبطال مفعولها السياسي عبر النهوض بها كموضوع ينال حقه من البحث والدراسة والاهتمام. وهنا خطأ

هذه المقاربة/الخدعة، لأن رد الاعتبار الحقيقي، وليس الخادع، للأمازيغية ليس هو النهوض بها كموضوع رغم أهمية هذا الجانب، بل ككينونة حاضرة وذات فاعلة تشكل الأساس الذي يقوم عليه الوجود الهوياتي والسياسي للمغرب كدولة أمازيغية. فبدون التعامل مع الأمازيغية ككينونة وذات وعمق هوياتي وسياسي تجسده دولة أمازيغية، يبقى التعامل معها كموضوع دون أي تأثير على مستوى رد الاعتبار لها والمصالحة معها، بل إن هذا النوع الثاني من التعامل قد يضفي الشرعية على إقصائها وتهميشها وإنكار حقها في الوجود الهوياتي والسياسي الذي تمثله ككينونة وكذات، وليس كموضوع للدراسة العلمية والبحث الأكاديمي. فحتى ما ينجز على مستوى اعتبارها موضوعا يبقى غاية في ذاته ولذاته، وليس كوسيلة لشيء آخر يرتبط بالجانب الهوياتي والسياسي للأمازيغية ككينونة وكذات. وهكذا فإن تدريس الأمازيغية مثلا، على فرض أنه تدريس جدي وناجح، يطرح دائما السؤال التالي: لماذا ندرّس هذه اللغة لأبنائنا؟ ما هي وظيفتها كلغة؟ فبدون تحديد لهذه الوظيفة، تبقى الغاية من تدريس الأمازيغية هي تدريسها من أجل تدريسها، وليس تدريسها كوسيلة لشيء آخر. والذي يحدد وظيفة اللغة الأمازيغية هو الاعتراف بمكانتها الهوياتية والسياسية ككينونة وذات تصبح معها هذه اللغة لغة سلطة وسياسة وإدارة، أي لغة دولة. وهكذا

يكون الاعتراف بالأمازيغية، ككينونة حاضرة وكذات فاعلة، هو الذي سيعطي معنى وجدوى لرد الاعتبار لها على مستوى التعاطي معها كموضوع.

تتلخص "السياسة البربرية الجديدة" إذن في الاهتمام بالأمازيغية كموضوع للبحث والدراسة، مع العمل على تغييب وقتل مضمونها الهوياتي والسياسي ككينونة حاضرة وكذات فاعلة. وهذه هي المهمة التي اضطلع بها المعهد كمؤسسة للبحث العلمي والأكاديمي حول الأمازيغية، أي اتخاذ الأمازيغية موضوعا وشيئا سلبيا غير فاعل.

هذا التناقض بين الأمازيغية كشيء/موضوع، وبين الأمازيغية ككينونة/ذات، هو ما أدى إلى الفشل السريع "للسياسة البربرية الجديدة" التي دشنتها مرحلة المعهد، وذلك بانسحاب الأعضاء السبعة من هذه المؤسسة كإعلان عن بداية النهاية لهذه "السياسة البربرية الجديدة" كما سبقت الإشارة. وهذا الفشل يبيّن، من جهة أخرى، أنه لا يمكن، بل يستحيل، التصالح مع الأمازيغية ورد الاعتبار لها دون إحداث أي تغيير في الأساس السياسي ـ وليس العرقي ـ للهوية العربية بالمغرب. فبقاء واستمرار المغرب بلدا عربيا، من الناحية السياسية، يتناقض ويتنافى على طول الخط مع الأمازيغية. إنهما نقيضان لا يجتمعان. فالتصالح مع الأمازيغية لا

بد إذن أن يمر عبر إعادة النظر في الأساس السياسي لهوية المغرب، لأن إقصاء الأمازيغية هو في الأصل والعمق سياسي، وما إقصاؤها لغويا وثقافيا إلا نتيجة لهذا الإقصاء السياسي الأصلي.

الدليل الآخر، الجديد، على فشل هذه السياسة "البربرية الجديدة" التي انطلقت مع إنشاء "ليركام"، هو أن السلطة نفسها، صاحبة هذه السياسة، أصبحت واعية بهذا الفشل ومقتنعة به، بعد أن لاحظت أن مدة عشر سنوات من السياسة "البربرية الجديدة" لم تؤد، رغم كل الإغراءات والاحتواءات التي يمارسها معهد "ليركام" على الحركة الأمازيغية، إلى أي تراجع في مطالب هذه الحركة، ولا إلى أي فتور في نضالها الذي لم يزدد إلا قوة وتوسعا، ولا إلى أي حدٍّ من التوجه السياسي المتنامي لهذه المطالب وهذا النضال، وهو ما يزعج بشكل كبير السلطة التي كانت تراهن على التحييد السياسي للمطالب الأمازيغية بحصرها، من خلال السياسة "البربرية الجديدة"، في ما هو ثقافوي، وعلموي، وأكاديموي، وتقنوي...

هكذا اقتنعت إذن السلطة أن السياسة "البربرية الجديدة" قد فشلت لأن أهدافها، المتمثلة في وضع حد للمطالب الأمازيغية واحتوائها، وخصوصا في توجهها ومضمونها السياسيين، لم يتحقق منها أي شيء. وهذا ما حدا بالسلطة، بعد عشر سنوات من

تجريب السياسة "البربرية الجديدة"، إلى الإلغاء الضمني لمعهد "ليركام" الذي كان أداة تنفيذ هذه السياسة، حيث لم يعيّن، تطبيقا للفصل السادس من ظهير أجدير المنظم لمؤسسة "ليركام"، الأعضاء الجدد لمجلس الإدارة الذين انتهت ولايتهم في ماي 2010. وهو ما جعل المعهد، منذ هذا التاريخ إلى اليوم (شتمبر 2011)، في حكم غير الموجود قانونيا. ذلك أن مجلس الإدارة هو الذي يتولى إدارة المعهد (الفصل الرابع من ظهير أجدير)، ويرسم الخطط ويضع البرامج ويقترح المشاريع التي يرفعها إلى الملك لإجازتها والمصادقة عليها (الفصل السابع من الظهير). هذا المجلس غائب إذن منذ ماي 2010، وهو ما يجعل المعهد غائبا وملغى ضمنيا ولا وجود له من الناحية القانونية.

دستور 2011: هل يدشن لمرحلة جديدة من "السياسة البربرية الجديدة"؟

هذا الإلغاء الضمني لمؤسسة "ليركام" قد تكون ذات علاقة بالمكانة الجديدة التي خص بها دستور فاتح يوليوز 2011 الأمازيغية. إذا كان الأمر كذلك ـ وليس هناك إلى الآن، شتمبر 2011، أي مؤشر على أن الأمر ليس كذلك ـ فإن ما جاء في الدستور المعدل من ترسيم مشروط للغة الأمازيغية، هو إعلان عن مرحلة جديدة

للسياسة "البربرية الجديدة"، تختلف عن المرحلة الإركامية السابقة بما يلي:

ـ السياسة "البربرية" الجديدة"، التي دشنها ظهير أجدير (17 أكتوبر 2001)، كانت مبادرة من الملك الذي أصدر هذا الظهير بموجب السلطات المطلقة التي يخولها له الفصل 19 من الدستور السابق. ورغم الطابع الاستبدادي لهذا الفصل، إلا أنه كان مفيدا للأمازيغية التي هي في حاجة، نظرا لوضعها الخاص كضحية لثقافة سياسية أمازيغوفوبية منتشرة ومتجذرة لدى الأحزاب الوطنية التي تتشكل منها مختلف الحكومات، إلى إرادة تملك وحدها سلطة التشريع الملزم حتى يمكن لها تمرير قرارات لصالح الأمازيغية. وهو ما فعله الفصل 19 في ما يخص إنشاء مؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

ـ لكن الفصل الخامس من دستور 2011 يتضمن ما يلي: «يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية». مهمة النهوض بالأمازيغية، ولو في إطار السياسة "البربرية الجديدة"، لم تعد إذن من اختصاص الملك وحكرا عليه. بل أصبحت، بموجب هذا الفصل الخامس، من اختصاص البرلمان. وإذا

عرفنا أن التوجهات الحزبية الأمازيغوفوبية ستكون لها الهيمنة على البرلمان المغربي المقبل الذي حدد انتخابه في 25 نونبر 2011 (لا زلنا في شتمبر 2011)، سندرك أي نوع من السياسة "البربرية الجديدة" سترسمها القوانين التنظيمية الخاصة بالأمازيغية.

لماذا تخلت المؤسسة الملكية عن "رعاية" الأمازيغية كشأن سيادي خاص بالملك، لتصبح هذه "الرعاية" شأنا خاصا بالبرلمان يدخل في إطار سلطاته التنظيمية؟

قد يرجع ذلك إلى ما قلناه عن فشل السياسة "البربرية الجديدة" التي كانت مبادرة ملكية، متمثلة في إنشاء أداة هذه السياسة التي (الأداة) هي "ليركام"، الذي أسسه الملك طبقا للفصل 19 من الدستور السابق. فبعد أن أصبح هذا الفشل أمرا واقعا، كما سبق شرح ذلك، لم ترغب المؤسسة الملكية في استمرار "رعايتها" لسياسة "بربرية" فاشلة. لهذا أرادت التخلص من هذه السياسة، بعد أن ثبت فشلها، بالرمي بها إلى صراعات وحسابات الأحزاب المشكلة للبرلمان. الشيء الذي سيجعل منها قضية صراع سياسي تستعملها وتستغلها هذه الأحزاب حسب ما تجنيه من منافع سياسية منها، سواء كان ذلك بالدفاع عنها والعمل على النهوض بها، أو بمناوأتها والاعتراض على مشاريع تنميتها ورد الاعتبار لها. وهو ما يحولها إلى «مطية لخدمة أغراض سياسية»،

في تنافٍ صارخ وواضح مع ما جاء في الخطاب الملكي بأجير في 17 أكتوبر 2001، الذي أكد فيه الملك «أنه لا يمكن اتخاذ الأمازيغية مطية لخدمة أغراض سياسية كيفما كانت طبيعتها». وهذا ما يعني ويؤكد التخلي عن الأمازيغية كشأن سيادي ملكي، والتخلي، نتيجة لذلك، عن مؤسسة "لبركام" نفسها التي أصبحت في حكم الملغاة قانونا، كما سبق شرح ذلك.

وإذا كانت الأمازيغية ستخسر كثيرا بهذا الانتقال لـ"رعايتها" من سلطة الملك إلى سلطة البرلمان، فإنها ستربح كثيرا لأنها ستتخلص هي نفسها من قدسية الفصل 19 الذي كان يقيدها كشأن ملكي سيادي، لتصبح حرة في الدفاع عن نفسها بكل الوسائل، في حالة اتخاذ البرلمان لقرارات تسير عكس ما تنتظره الحركة الأمازيغية من الدستور الجديد.

من "السياسة البربرية" إلى "السياسة الأمازيغية":

المعركة القادمة ـ وقد انطلقت ـ للحركة الأمازيغية ستكون ضد هذه "السياسات البربرية"، من أجل الانتقال إلى "سياسة أمازيغية" ـ وليس بربرية ـ يتم الاعتراف فيها بالهوية الأمازيغية، ليس في بعدها الثقافي والتراثي كما تفعل "السياسات البربرية" السابقة والحالية، بل في بعدها الحقيقي، أي بعدها السياسي، مع

ما يترتب عن ذلك من نتائج، أولها الإعلان الدستوري أن المغرب مملكة أمازيغية ـ بالمفهوم الترابي وليس العرقي ـ في هويتها وانتمائها، مستقلة عن أية هوية شرقية أو غربية.

(النص الأصلي منشور بالعدد 97 لشهر ماي 2005)

متى ننتقل من «السياسة البربرية» إلى «السياسة الأمازيغية»؟

"السياسة البربرية" الجديدة أصبحت العائق الأول أمام استرجاع الأمازيغية لحقها السياسي كهوية للدولة ـ وليس للأفراد والجماعات كما في "السياسة البربرية" الجديدة والقديمة ـ تستمدها (الهوية) من هوية الأرض الأمازيغية للمغرب. ذلك أن هذه "السياسة البربرية" الجديدة، بقدر ما تعطي الانطباع ـ الانطباع فقط ـ بأنها تعمل على إحياء الأمازيغية والنهوض بها، بقدر ما تقتلها وتميتها لأنها تعمّق وتضاعف من إقصائها السياسي الذي تؤدي إليه مباشرة تلك "السياسة البربرية".

لتجاوز هذه "السياسة البربرية" الجديدة، ينبغي النضال من أجل الانتقال إلى "السياسة الأمازيغية" التي هي النقيض المباشر "للسياسة البربرية". لماذا تكون "السياسة الأمازيغية" نقيضا "للسياسة البربرية" مع أنهما تبدوان عبارتين مترادفتين؟ فهل هناك فرق بينهما؟ ما هو هذا الفرق إن كان موجودا؟

تختلف "السياسة البربرية" عن "السياسة الأمازيغية" ـ المأمولة ـ باختلاف مصدري لفظي "بربرية" و"أمازيغية" في

العبارتين. فالمعروف أن لفظ "بربر" تسمية يطلقها غير الأمازيغيين على الأمازيغيين. إنها تسمية أجنبية يستعملها الأجانب عن بلاد "تامازغا" التي هي أرض الأمازيغيين. و"السياسة البربرية" تستمد دلالتها ومحتواها من الدلالة الأجنبية للفظ "بربري". وهكذا تكون "السياسة البربرية" هي السياسة التي يضعها للأمازيغيين من هم أجانب عن الأمازيغيين. إنها السياسة التي يقرر بموجبها غير الأمازيغيين ما يجب أن يكون عليه الأمازيغيون. إنها إذن سياسة "أجنبية" تحدد وتوجه مصير الأمازيغيين. فـ"السياسة البربرية" القديمة وضعها الفرنسيون، الذين هم غير أمازيغيين، ليحددوا بها ما ينبغي أن يكون عليه الأمازيغيون. وكذلك "السياسة البربرية" الجديدة وضعها غير الأمازيغيين، من الذين يعتبرون أنفسهم عربا يحكمون المغرب، ليحددوا بها ما ينبغي أن يكون عليه مصير الأمازيغيين الذي يقرره ويرسمه هؤلاء "العرب" الأجانب عن الأمازيغيين. فالعنصر الأساسي إذن في "السياسة البربرية" هو مصدرها الأجنبي التابع للمصدر الأجنبي للفظ "بربري".

وبما أن كلمة "أمازيغي" هي التسمية التي أطلقها الأمازيغيون على أنفسهم بأنفسهم، فإن "السياسة الأمازيغية" هي تلك السياسة التي يقررها الأمازيغيون لأنفسهم بأنفسهم، مع

أخذ زمام مصيرهم بيدهم. فـ"السياسة الأمازيغية" لا تعني أكثر من استعادة الأمازيغيين لسيادتهم الأمازيغية على أرضهم الأمازيغية. وهذه السيادة لا يمكن أن تأخذ إلا شكل دولة أمازيغية ـ بالمفهوم الترابي وليس العرقي ـ ذات سلطة أمازيغية وبهوية أمازيغية انسجاما مع الأرض الأمازيغية.

وإذا كان الهدف من "السياسة البربرية"، القديمة والجديدة، هو إدماج الأمازيغيين في الدولة العروبية الجديدة، ذات الهوية العربية الأجنبية عن هوية الأرض الأمازيغية، فإن "السياسة الأمازيغية"، كنقيض مباشر لذلك، ستعمل ـ هي أيضا ـ على إدماج، لكن ليس الأمازيغيين، بل كل الذين يعتقدون أنهم غير أمازيغيين، في الدولة الأمازيغية باعتبارهم ذوي أصول أجنبية يعطيهم استقرار أجدادهم بالأرض الأمازيغية حق الانتماء إلى هذه الأرض الأمازيغية ليصبحوا أمازيغيي الهوية مثلهم مثل الأمازيغيين الأصليين.

وإذا كانت "السياسة البربرية" تعامل الأمازيغيين كأقلية تحاول استيعابهم عن طريق التعريب العرقي والسياسي والهوياتي، فإن "السياسة الأمازيغية" ستصحح هذا الوضع وتعامل غير الأمازيغيين كأقلية تعمل على تمزيغهم الهوياتي بناء

على ما لهم من حق الانتماء المشترك إلى الأرض الأمازيغية التي هاجر إليها أجداد هؤلاء "الأجانب" منذ قرون.

وإذا كانت "السياسة البربرية" تعامل الأمازيغية كـ"موضوع" سلبي يدرسه الأجانب ويحددون دلالته ومحتواه حسب أهوائهم ومصالحهم، فإن "السياسة الأمازيغية" ستستعيد للأمازيغية دورها كذات ـ وليس كموضوع كما في "السياسة البربرية" ـ فاعلة ومؤثرة تنتج القرارات التي تخصها دون أن تكون مجرد موضوع لقرارات الآخرين الأجانب.

إن وضع حدّ "للسياسة البربرية" شرط أول لاستعادة السيادة الأمازيغية المرتبطة بـ"السياسة الأمازيغية" التي يحدد فيها الأمازيغيون مصيرهم بأنفسهم كما تفعل كل الشعوب الحرة والمستقلة.

إن الانتقال من "السياسة البربرية" الأجنبية إلى "السياسة الأمازيغية" الوطنية، يجسّد "الانتقال الديمقراطي" الحقيقي الذي أصبح مجرد شعار فارغ من أي مضمون لغياب هذه "السياسة الأمازيغية"، التي تعطيه مضمونه الحقيقي والممتلئ. فعلى الديمقراطيين الحقيقيين الدفاع عن "السياسة الأمازيغية" إن كانوا حقا يدافعون عن الديمقراطية الحقيقية.

(النص الأصلي منشور بالعدد 150 لشهر أكتوبر 2009)

من مظاهر السياسة «البربرية الجديدة»: الأمازيغية بين الإقصاء والإلحاق

ظلت الأمازيغية، منذ الاستقلال إلى نهاية الألفية الثانية، مقصاة كلغة وثقافة وهوية وتاريخ وانتماء على المستوى الرسمي والسياسي، أمام الهيمنة المطلقة للمنظومة العروبية، بمضمونها العرقي والسياسي والهوياتي والتاريخي والثقافي والإيديولوجي والقومي، حتى أصبح ذكر الأمازيغية يحيل دائما على الاستعمار و"الظهير البربري"، وضرب الإسلام ومحاربة اللغة العربية، وإضعاف الوحدة الوطنية والقومية، مما يجعل إقصاءها واجبا وطنيا وعملا مشروعا ونبيلا.

كانت أول إشارة إيجابية رسمية إلى الأمازيغية بعد عقود من إقصائها السياسي هو ما أعلن عنه الحسن الثاني في خطاب 20 غشت 1994 من قرار تدريس "اللهجات الأمازيغية"، وهو أول قرار ملكي لم يعرف طريقه إلى التنفيذ. بعد ذلك أدرجت "نشرة اللهجات" في أخبار الظهيرة للتلفزة المغربية بحيز لا يتجاوز 10 دقائق. ثم جاء "الميثاق الوطني للتربية والتكوين" الذي ينص بنده 115 على إمكانية تدريس الأمازيغية في السنتين الأولى والثانية من

التعليم الابتدائي «للاستئناس وتسهيل الشروع في تعلم اللغة الرسمية في التعليم الأولي وفي السلك الأول من التعليم الابتدائي». كما خصص لها "الكتاب الأبيض"، تطبيقا لما جاء في "الميثاق"، حصة أسبوعية للمستويين الأول والثاني من التعليم الابتدائي.

هذه كلها مؤشرات قوية تدل على تراجع في مبدأ الإقصاء الكامل للأمازيغية، وبداية لتقديم "تنازلات" لفائدتها في نوع من محاولة "المصالحة" معها و"الاعتراف" بها أمام الكفاح السلمي والثقافي الطويل للحركة الأمازيغية.

إلا أن قمة هذه "المصالحة" مع الأمازيغية و"الاعتراف" بها، والتي تمثل الانطلاقة الحقيقية "للسياسة البربرية الجديدة"، ستبدأ مع إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في 17 أكتوبر 2001، مع ما جاء به من إدماج للأمازيغية في المدرسة والإعلام.

في الحقيقة، منذ إنشاء "ليركام" (المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية) أصبحنا نألف الكتابة بالحرف الأمازيغي "تيفيناغ"، ونعثر في المكتبات على كتب بالأمازيغية، ونشاهد قناة أمازيغية تبث برامج وأفلاما ناطقة بالأمازيغية، ونقرأ في دستور 2011 «تعد الأمازيغية أيضا لغة رسمية للدولة».

يجب الاعتراف إذن أن هذه المكاسب تشكل تقدما كبيرا في طريق "الاعتراف" بالأمازيغية ورد الاعتبار لها مقارنة مع ما كانت

تعانيه من إقصاء ثقافي وسياسي صريح وواضح. وهكذا أصبح الكثيرون، بما فيهم نشطاء أمازيغيون، يرددون بأن "الاعتراف" بالأمازيغية أمر لا رجعة فيه، وأن تنميتها عمل جدي متواصل.

إلا أن السؤال الذي لا يطرحه هؤلاء هو: بأي معنى "يُعترف" بالأمازيغية بعد عقود من إقصائها؟ وبأي معنى "تُنمى" الأمازيغية بعد عقود من تهميشها؟ وبأي معنى "ترسّم" الأمازيغية بعد عقود من رفضها والتنكر لها؟

لقد رأينا أن الأمازيغية كانت مقصاة منذ الاستقلال، سياسيا وثقافيا، باسم المنظومة العروبية كهوية وثقافة ولغة وانتماء وقومية. اليوم تغيرت الأمور. فهناك قرار بـ"الاعتراف" بها ورد الاعتبار لها. لكن بأي معنى وفي أي اتجاه، كما تساءلت أعلاه، يتم الاعتراف بالأمازيغية والمصالحة معها ورد الاعتبار لها؟

إن قرار الاعتراف بالأمازيغية المتمثل في إنشاء "لبركام" من طرف السلطة الحاكمة، ثم ترسيمها المشروط في دستور 2011 والاعتراف بها كمكون لهوية المغرب، لم يكن تلقائيا، ناتجا عن تحول داخلي وذاتي في موقف هذه السلطة من هوية المغرب وانتمائه، مع الاعتراف أن إقصاء الأمازيغية كان ظلما ينبغي رفعه، وخطأ يجب تصحيحه بالعودة إلى الأمازيغية كهوية للمغرب والمغاربة وللحكم السياسي بالمغرب. بل كان هذا القرار اضطراريا،

ناتجا أولا عن الضغط الداخلي للحركة الأمازيغية، وثانيا عن ضغط خارجي لثقافة حقوق الإنسان التي تدعو إلى ضرورة احترام حقوق الإنسان بما فيها ثقافته ولغته وهويته. أمام هذا الاضطرار إلى الاعتراف بالأمازيغية، كان على السلطة، صاحبة قرار هذا الاعتراف، أن تبحث عن الطريقة المثلى والأنجع "للاعتراف" بالأمازيغية لكن دون مساس بالأسس الهوياتية والسياسية للمنظومة العروبية التي تنتمي إليها هذه السلطة. إنها معادلة صعبة: كيف يمكن الاعتراف بالأمازيغية مع الحفاظ في نفس الوقت على المنظومة العروبية التي تشكل الأساس الهوياتي والسياسي للسلطة بالمغرب كما هي، دون أي تغيير أو تعديل؟

أخيرا وجدت السلطة الحل لهذه المعادلة في صيغة جديدة "للسياسة البربرية" الجديدة، تتمثل في الاعتراف بالأمازيغية بشكل "يلحقها" بالمنظومة العروبية ويدمجها فيها، ويجعلها "ملحقة" بها رافدة وتابعة لها. وهكذا يؤدي هذا الاعتراف "الإلحاقي" إلى شبه إرضاء للمطالب الأمازيغية، ولكن داخل المنظومة العروبية.

وفي إطار هذه الصيغة الجديدة "للسياسة البربرية" الجديدة، المتميزة "بإلحاق" الأمازيغية بالمنظومة العروبية، ظهرت مفاهيم جديدة تعبر عن هذا الإلحاق وتجسده، مثل "التعدد الثقافي"، "الهوية المتعددة"، "الأمازيغية أحد مكونات الهوية المغربية"...

لتصبح الأمازيغية جزءً من هذا "التعدد" الذي بات يميز هذه المنظومة العروبية، وأحد مكونانها الكثيرة التي تغني تنوع هذه المنظومة، هذا التنوع الذي لم يكتشف إلا مع ظهور المطالب الأمازيغية!.

إنه التفاف ذكي حول الأمازيغية بهدف استمرار إقصائها السياسي كهوية للدولة المغربية، لكن مع نوع من "الاعتراف" الثقافي واللغوي والهوياتي ـ هذا الأخير يعني فقط أنها حاضرة كجزء وكمكون ـ بها في إطار المرجعية العروبية. والغريب المفارق في هذا الاعتراف "الإلحاقي" بالأمازيغية، أنه يجعلها تابعة لهذه المرجعية العروبية وملحقة بها، مع أن هذه المرجعية نفسها هي التي استعملت لإقصاء الأمازيغية لعقود طويلة.

ومن نتائج هذا "الإلحاق" وأهدافه:

ـ إبطال المفعول السياسي الهوياتي للأمازيغية بتحويلها إلى مجرد مكون يندرج ضمن مكونات أخرى عديدة، وإلى مسألة ثقافية تخص اللغة والشعر وجمع التراث...

ـ الحفاظ على المنظومة العروبية كمرجعية هوياتية وسياسية وعرقية وحيدة للمغرب والمغاربة.

ـ التعامل مع القضية الأمازيغية كقضية أقلية تطالب بإدماجها في نظام الأغلبية "العربية" مع الاعتراف بثقافتها ولغتها وهويتها كمكون ورافد.

وإذا كان أحد قرارات الاعتراف الإلحاقي بالأمازيغية، وهو تدريس الأمازيغية، قد عرف فشلا ذريعا كما يعرف الجميع، فذلك لأن مسألة التدريس، عكس تنظيم المهرجانات واللقاءات حول الشعر والتراث، يتقاطع فيها ما هو ثقافي لغوي بما هو سياسي هوياتي. ولأن ما هو سياسي في القضية الأمازيغية، وهو ما يشكل جوهرها وحقيقتها، ينبغي أن يُحيّد ويستبعد، فلذلك كان لا بد أن يفشل تدريس الأمازيغية.

إن "الإلحاق" يشكل إذن أحد مظاهر "السياسة البربرية الجديدة" التي سبق أن حللت مضمونها في مناقشات سابقة.

إلا أنه يجب الاعتراف أن "الإلحاق" أفضل بكثير للأمازيغية من الإقصاء النهائي الذي كانت ضحيته منذ الاستقلال. ولكن الإلحاق، من جهة أخرى، هو استمرار لنفس الإقصاء للأمازيغية على مستوى مضمونها السياسي الهوياتي الذي يشكل، كما قلت، جوهر القضية الأمازيغية كقضية سياسية أصلا وأساسا. ومع هذا الإقصاء تضمن السلطة السياسية بالمغرب استمرار وجودها العروبي سياسيا وهوياتيا. وهو ما يتناقض كلية مع مطلب

استعادة الهوية الأمازيغية للمغرب وللمغاربة، المشروطة بتحويل الأسس العروبية للسلطة إلى أسسها الأمازيغية الحقيقية.

فالمفارقة في مسألة الاعتراف الإلحاقي بالأمازيغية الذي دشنه إنشاء "ليركام" وأتمه دستور 2011، هو الاعتقاد بإمكان رد الاعتبار للأمازيغية دون أي تغيير يطرأ على المنظومة العروبية بالمغرب. وهذا ما يلغي رد الاعتبار المزعوم للأمازيغية، لأن المغرب لا يعرف هويتين اثنتين، إحداهما عربية وأخرى أمازيغية حتى يمكن الاعتراف بأحدهما بجانب الأخرى كما في بعض الدول التي تعرف تعددا حقيقيا في الهويات كما في بلجيكا وسويسرا مثلا. وبالتالي فإذا كان المغرب عربيا في هويته، فهذا يعني إقصاء للأمازيغية ولو كان هناك "اعتراف" ثقافي ولغوي وهوياتي بها كـ"مكوّن" لهذه الهوية المرجعية التي تبقى عربية. فالطبيعي هو أن يكون المغرب أمازيغيا في هويته وانتمائه، وتكون الثقافة العربية رافدا لهذه الهوية الأمازيغية الأصلية، وليس العكس كما في الاعتراف الإلحاقي بالأمازيغية.

لهذا نلاحظ، مباشرة بعد إنشاء "ليركام" ـ ولا شك أن نفس الشيء سيلاحظ بعد الترسيم الدستوري للغة الأمازيغية ـ، تعزيزا لسياسة التعريب، وتقوية لارتباط المغرب بالمشرق العربي، وغزوا مطردا للغناء المشرقي المسفّ لتلفزتنا وإذاعتنا، وتحويلا للمغرب

إلى بلد مختص في احتضان المؤامرات العربية، واحتلال القضايا العربية الصف الأول في اهتمامات سياسيينا وإعلامنا وصحافتنا... وهذا ما جعل الكثيرين يتساءلون كيف يحدث هذا في عز "المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية" ـ وسيحدث بلا شك في عز ترسيم الأمازيغية ـ؟ أليس في الأمر نشاز ومفارقة؟

الجواب هو أن إنشاء المعهد ـ ونفس الشيء قد يصدق على الترسيم المشروط للأمازيغية ـ كان بهدف "إلحاق" وإدماج الأمازيغية في المنظومة العروبية كعنصر إغناء لها ورافد يثريها ويقويها ويعززها. ولهذا تعززت بالفعل مظاهر الثقافة العربية بالمغرب منذ إنشاء المعهد، وقد تتعزز أكثر نتيجة لترسيم اللغة الأمازيغية في دستور 2011. فليس هناك إذن نشاز ولا مفارقة، بل هناك انسجام لا يمكن فهمه وإدراكه إلا باستحضار مسألة "الإلحاق"، إلحاق الأمازيغية بالمنظومة العروبية عن طريق "ليركام" ـ وقد يقال نفس الشيء عن ترسيمها إذا استمرت سياسة التعريب بوتيرتها المعهودة.

ويجب الاعتراف أن الذي سهّل هذا الالتفاف الإلحاقي على الأمازيغية دون مساس بأسس المنظومة العروبية للمغرب، هو طبيعة الخطاب الأمازيغي ذي الطابع المطلبي حول اللغة والثقافة الأمازيغية دون أن يتعدى ذلك إلى المطالبة بالإعلان عن دولة

أمازيغية، بهوية أمازيغية تحكمها سلطة أمازيغية ـ دائما بالمفهوم الترابي وليس العرقي ـ وذلك بسبب غياب مرجعية سياسية وفكرية وإيديولوجية تؤطر المطالب الأمازيغية.

إذا كان الاعتراف "الإلحاقي" بالأمازيغية مريحا للسلطة، كصيغة جديدة "للسياسة البربرية" الجديدة، فإن هذه "الراحة" لن تكون إلا مؤقتة ولا تحل المشكل بصفة نهائية. فما دام أن الأمازيغية لم تعالج سياسيا، فإن المشكل باق ومستمر، وسيكبر ويكبر ويكبر.

(النص الأصلي منشور بالعدد 114 لشهر أكتوبر 2006)

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	5
القسم الأول: «**الظهير البربري**»: **حقيقة أم أسطورة؟**	9
مقدمة: «الظهير البربري» أو «محرقة» الأمازيغية	10
أولا ـ مضمون «الظهير البربري»:	15
ثانيا ـ «الظهير البربري» يحكي بنفسه عن نفسه:	19
ثالثا ـ لماذا يحضر «الظهير البربري» لكن تغيب فصوله ونصوصه؟	23
رابعا ـ قراءة ظهير 16 ماي 1930:	27
1ـ التسمية:	27
2 ـ التفرقة العنصرية:	33
أ ـ توضيحات لا بد منها:	33
ب ـ معيار حضور "الأعراف البربرية":	35
ج ـ مبدأ "الترابية " وليس "الشخصية":	36
د ـ "المغربيون" وليس "المغربيون البربر":	38

هـ ـ إلغاء صفة "بربري" دون أن يؤثر ذلك على مضمون القواعد العرفية: 39

و ـ أين هو "الفصل العنصري" أثناء فترة تطبيق الظهير؟ 41

3 ـ إلغاء أحكام الشريعة وتعويضها بأعراف وثنية جاهلية: 43

4 ـ محاربة اللغة العربية: 48

5 ـ مسألة تنصير الأمازيغيين: 50

6 ـ مسألة الفصل السادس: 57

أ ـ استغلال أصحاب "اللطيف" للفصل السادس: 58

ب ـ أساب النزول: 59

ج ـ انتهازية ونفاق أصحاب "اللطيف": 63

د ـ موقف عنصري مكشوف ومفضوح: 66

خامسا ـ المحاكم العرفية وسلطة محمد الخامس: 70

1ـ صدور الأحكام العرفية باسم محمد الخامس: 70

2 ـ إدماج الأمازيغيين في الدولة "العربية" الجديدة 71

سادسا ـ ظهيران اثنان وليس ظهيرا واحدا: 73

سابعا ـ مضمون الأسطورة: 77

1 ـ عنصر التهويل والتغويل: 78

2 ـ عنصر المقدس الديني: 80

3 ـ خاصية "العود الأبدي" لأسطورة "الظهير البربري" 86

4 ـ الصفات الشخصية والبطولية الخارقة لأصحاب "اللطيف" 90

5 ـ الوظيفة التأسيسية لأسطورة "الظهير البربري": 91

ثامنا ـ «الظهير البربري» والقضية الأمازيغية: 97

تاسعا ـ اغتيال الأمازيغية: 103

عاشرا ـ كيف نضع حدا لأسطورة «الظهير البربري»؟ 106

القسم الثاني: حول «الظهير البربري» و«السياسة البربرية» 110

لنطالب بإحياء ظهير 16 ماي 1930 111

الأمير مولاي هشام يحيي «الظهير البربري» 119

الثقافة السياسية «للظهير البربري» وأسباب التخلف السياسي والاقتصادي للمغرب 130

عريضة المطالبة بـ«الاستقلال» تكرّس مضمون أسطورة «الظهير البربري» 146

«النصرانيفوبيا» أو «العود الأبدي» لأسطورة «الظهير البربري» 150

فشل «السياسة البربرية» الجديدة 160

ـ السياسة البربرية القديمة: 160

ـ أهداف وغايات "السياسة البربرية" الفرنسية: 161

ـ "السياسة البربرية الجديدة": 164

ـ فشل "السياسة البربرية" الجديدة: 172

ـ دستور 2011: هل يدشن لمرحلة جديدة من "السياسة البربرية الجديدة"؟ 176

ـ من "السياسة البربرية" إلى "السياسة الأمازيغية": 179

متى ننتقل من «السياسة البربرية» إلى «السياسة الأمازيغية»؟ 181

من مظاهر السياسة «البربرية الجديدة»: الأمازيغية بين الإقصاء والإلحاق 185

الفهرس 194